خصخصة التعليم الجامعي

قضايا نظرية ودراسة ميدانية



دكتور

عبد الرءوف الضبع

أستاذ علم الاجتماع

وكيل كلية الآداب - سوهاج

خصخصة التعليم الجامعي

قضايا نظرية ودراسة ميدانية



دكتور

عبد الرءوف الضبع

أستاذ علم الاجتماع

وكيل كلية الآداب – سوهاج



الطبعة الأولى
٢٠٠٩م

رقم الإيداع

2009 / 24118

978-977-440-098-8

ISBN

الضبع، عبد الرءوف.
خصخصة التعليم العالى / عبد الرءوف الضبع - ط١ - الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩
٢٢٠ص، ٢٤سم.
تدمك : ٨- ٠٩٨- ٤٤٠- ٩٧٧

الدار العالمية للنشر والتوزيع
١١١ شارع الملك فيصل – الهرم
ص. ب : ٢٦٢ الهرم – ج.م.ع
ت : ٣٧٤٤٦٤٣٨ – ٣٧٤٤٦٣٢٤
ف : ٣٧٧١٩٨٩٩ـ٢٠٢
daralaalmiya@hotmail.com

مقدمة

عرفت مصر الجامعة منذ أكثر من آلف عام مع إنشاء الجامع الأزهر الذى عنى بالدرجة الأولى بتعليم العلوم الدينية والعلوم اللغوية، ومع بداية القرن العشرين كانت مصر أول دولة فى الوطن العربى حيث نشأت جامعة القاهرة ١٩٠٨، ثم تلا إنشاء جامعة القاهرة جامعات الإسكندرية – عين شمس – أسيوط وفى الربع الأخير من القرن العشرين بلغ عدد الجامعات المصرية أربعة عشر جامعة بفروعها.

ومن بداية القرن الواحد والعشرين بلغ عدد الجامعات الحكومية المستقلة سبعة عشر جامعة حكومية وخمسة عشرة جامعة خاصة.

وقامت الجامعات المصرية فى النصف الثانى من القرن العشرين بالعمل على قيام غالبية الجامعات العربية فى شرق العالم العربى ومغربه، وذلك من خلال جيوش من العلماء الباحثين فى فروع العلم المختلفة، فما من جامعة عربية إلا وقامت على جهد ومساهمة علماء الجامعات المصرية وعلى سبيل المثال فقد أعارت الجامعات المصرية هذا العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فقط جيشاً من العلماء للجامعات الليبية بلغت أعدادهم هذا العام ٢١٠٠ أستاذ جامعى فى مختلف العلوم.

وعلى الرغم من هذا التاريخ الحافل للجامعات المصرية فإن قراءة الواقع برؤية موضوعية تكشف عن عدد من المؤشرات المزعجة ومن هذه المؤشرات ما يلى :

١- فى الدراسات التى أجريت حول تقييم الجامعات العالمية أظهرت أن الجامعات المصرية لم تكن بين أفضل خمسمائة جامعة على مستوى العالم، وأيضاً جاءت الجامعات المصرية فى مواقع متأخرة فى تصنيف آخر على مستوى الجامعات الأفريقية.

٢- أن واقع كثير من الجامعات العربية فى دول الخليج العربى بصفة خاصة يكشف عن أن هذه الجامعات قد سبقت الجامعات المصرية وان كثير من الجوانب المطلوبة لتحقيق الجودة والاعتماد قد سبقت فى الأخذ بها.

إن الأستاذ الجامعى هو الفاعل فى تشكيل الجامعة وبناءها ومستقبلها. والأمر الذى لا شك فيه أن الأستاذ الجامعى المصرى يحتل مكانة متقدمة على المستوى الكمى والكيفى عربياً وأفريقياً، وأن كل تقدم حدث فى الجامعات العربية فإن إسهام الأستاذ

المصرى فيه كان الإسهام المتميز.وفى مؤلفنا هذا فقد سعينا الى استعراض قضية خصخصة التعليم الجامعى من محورين المحور الاول وكان محورا نظريا تمثل فى عدد من المقالات التى تناولت القضية وقمنا على ترجمتها الى اللغة العربية وفى هذا الاطار كان الفصل الاول بعنوان رياح الخصخصة نمط فهم الظاهرة في التعليم العالي العام رياح الخصخصة

نمط فهم الظاهرة في التعليم العالي العام وفى هذا المقال يستعرض سكوت جملر ان قضية خصخصة التعليم الجامعى قضية ذات دوافع اقتصادية خالصة وفى هذا يقول: " ان العديد من التربويين وخبراء السياسات العامة يرون أن المشكلات المالية تؤدي إلى خصخصة التعليم العالي العام، وهم ليسوا متأكدين مما هي الخصخصة".

وخلال التعليم العام تهب رياح الخصخصة، وتدور من المناخ السياسي الحالي ومخصصات الدولة المتراجعة، واهتمامات المسئولية، وإعادة دراسة التعليم العالي كمصلحة عامة والكليات والجامعات تقوم بخصخصة مختلف العناصر المؤسسية، والخصخصة ليست مرادفة للتعاقد، على الرغم من أن التعاقد على الخدمات الغذائية وعمليات المكتبات تكون شائعة إلا أن الخصخصة تعتبر الآن الخيار الشرعي لخدمات الكمبيوتر وقاعات الإقامة والمستشفيات التعليمية والفصول الوقائية بالإضافة إلى المؤسسات الكاملة، وفي الحالة الأخيرة يمكن منح الكليات استقلالاً أكبر أو استقلالاً كاملاً بمزيد من البطء في التعليم العالي عنه في القطاعات العامة الأخرى، وهذه الرياح تأخذ سرعتها هنا أيضاً.

وفي ظل المستوى الحالي من الخطاب في مجالات سياسة التعليم العالي فإن الخصخصة هي موضوع جديد ذو أهمية كبيرة، وعلى الرغم من أن التعليم بعد الثانوي استمتع بقطاع خاص متشعب إلا أن مؤسسات التعليم العالي العامة تزيد الخصخصة كما أن اتحاد مجالس الجامعات والكليات الحكومية يضع قائمة بالخصخصة كأحد أول عشرة قضايا سياسات عامة للتعليم العالي، وعبر أنحاء البلاد وحول المعمورة يستكشف صناع القانون وصناع سياسة التعليم العالي الخصخصة كبديل للتمويل الحكومي وتشغيل التعليم بعد الثانوي.

وتكثيف القوى التي تدفع الخصخصة في التعليم العالي يتمتع بمضامين هامة للكليات والجامعات، وسوف يقدم هذا البحث للممارسين وقادة حكومات الدول ومحللي السياسات والدارسين إطاراً لفهم الخصخصة في سياق التعليم العالي.

لا يكون اهتمام هذا البحث بدعم الخصخصة أو الادعاء ضدها، وإنما يبحث عن تطوير فهم أكبر للخصخصة، وعلى الرغم من أنه ليس جهداً مضنياً أو شاملاً لفهم التغيرات اللانهائية المحتملة إلا أنه يقدم إطاراً للأنواع الأساسية من المبادرات. وعند تطوير هذا البحث فإن الأطر النظرية والمفاهيمية القابلة للتطبيق في الإدارة العامة والعلوم السياسية والأدبيات الاقتصادية يتم مسحها وبشكل خاص فإنني استخدم عمل دوناو وهيرش ومارفي وساباس كأساس.

أما الفصل الثانى فقد كان عنوانه خصخصة خدمات التعليم العالي ما بين الحجج المؤيدة والحجج المعارضة للاقتراح حيث يرى جون بول ايدى إن التراجع في مؤسسات التعليم العالي العام، وغياب الأموال الفيدرالية وأموال الولايات، والمبالغ المالية المحدودة المتاحة من المصادر الخاصة وإسهامات كلاً من المؤسسات والأفراد دفعت العديد من المؤسسات إلى الخصخصة أو التعاقد من الخارج للعديد من خدماتها، وتتراوح هذه الخدمات من الخدمات الغذائية للكليات إلى العيادات والمستشفيات الصحية ومراكز الاستشارة، وحتى المنهج يصبح حساساً لاستراتيجية الخصخصة، اسطوانات مدمجة للدورات الكاملة تكون متاحة للبيع وجميع برامج الدرجات تعرض من خلال التعليم عبر الانترنت، وهناك مزايا وعيوب لخصخصة خدمات التعليم العالي.

هل مسئولي التعليم العالي يسيرون دون بحث وتحليل دلالي وهام للحجج المؤيدة والمعارضة؟ هناك اقتراحات معينة هامة ترتبط بهذه الحجج المؤيدة والمعارضة نعرضها في هذه المقالة.

وفى الفصل الثالث تنظر ليندا بى انجلو الى الخصخصة على اعتبار أنها التحدي القادم للتعليم العالي العام يتضح من النظرة الوجيزة إلى إطار التعليم العالي العام أن الخصخصة توجد في شكل واحد أو آخر في كل مقر كلية تقريباً، وسواء كانت استعانة بمصادر خارجية للخدمة أو زيادة تخصيص الأموال الخاصة من أجل التعويض عن مخصصات الدولة المتراجعة فإن الخصخصة تتزايد، وعند تعريفها على نطاق أوسع فإن

الخصخصة هي عملية تقليص دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في النشاط أو في ملكية الأصول، ويعتقد أن الخصخصة ستزيد قوى السوق والمنافسة وأن هذه ستؤدي إلى كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك يعتقد أن الخصخصة ستؤدي إلى منتج تعليم عالي أفضل بتكلفة أقل. ومن يرون أن الخصخصة تفيد التعليم العالي العام يرون تهميشاً للدولة وبيروقراطيتها كإضعاف لكفاءة وقوة التعليم العالي. وخصخصة التعليم العالي العام تكون جزء من حركة أوسع نحو حكومة أقل.

وفى الفصل الرابع يستعرض بيكاس سينيال قضية تنويع المصادر ودور الخصخصة في تمويل التعليم العالي في منطقة الدول العربيةويستعرض البحث قضايا الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي في منطقة الدول العربية. و الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي: حالات ثلاث دول. والمصادر المتنوعة لتمويل التعليم العالي. و الخصخصة: التعريف والتطوير. والنماذج المختلفة للخصخصة. الحجج المؤيدة للخصخصة. الحجج المعارضة للخصخصة. استراتيجيات الخصخصة في التعليم العالي

اما الفصل الخامس فانه يتناول خصخصة التعليم العالي في كولومبيا;كمثال لاستعراض التأثيرات على الجودة والمساواة والذى يخلص الى انه نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية كان على الدول النامية أن تعيد دراسة طرقها لتمويل التعليم العالي، وقد اقترح البنك الدولي عدة تغييرات على السياسات من أجل مساعدة دول مثل كولومبيا على التعايش مع الموقف، وهدف هذه التغييرات هو السماح بالمزيد من الانضمام المتساوي إلى التعليم، وزيادة الموارد التي تتدفق إلى التعليم والحصول على أقصى فائدة من هذه الزيادة في الاعتمادات. وتشمل التغيرات المقترحة لامركزية الإدارة، وتوسيع المدارس الخاصة، وتعريف خروج الطلاب والمنح الدراسية الاختيارية، واستغلال التكلفة في التعليم العالي.

وفى الفصل السابع نلقى بعض الاضواء على تجربة الخصخصة فى مصر والتى بدأت بخصخصة قطاع الانتاج وبيع القطاع العام ثم ما لبثت ان اجتاحت قطاعى التعليم والصحة

ولقد كانت الخصخصة فى مضمونها الرئيس هى خصخصة قطاع الانتاج ولقد تم ذلك بهدف تحرير التجارة الدولية وفقًا لما نصت عليه بنود اتفاقية الجات، وازدياد

معدلات اتجاه الدول نحو ظاهرة التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي، وظهور شركات عالمية متعددة الجنسيات (Multinational Corporations) وسيطرتها على النشاط الاقتصادي العالمي، يضاف إلى كل التحولات السابقة في السياسة العالمية والاقتصاد العالمي، ثورات عديدة في مجال الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام، والحاسب الآلي والهندسة الوراثية.

حيث يتميز النظام العالمي الجديد – فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي- بمجموعة من الخصائص أصبح يتسم بها، وما زالت تأخذ طريقها نحو التعمق والرسوخ، مثل: توازن المصالح بدلاً من توازن القوى، وبالتالي زاد الاعتماد المتبادل الذي صار هو القانون الأساسي للعلاقات الدولي

ونتيجةً لذلك بدأت تظهر ملامح النظام الاقتصادي الجديد، لما له من خصائص وملامح تميزه عن المراحل السابقة، وإن كان بعضها استمدت جذورها من الماضي، وهو ينطوي على أنماط جديدة لتقسيم العمل، ويسيطر عليه الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، وتؤدي فيه الشركات المتعددة الجنسيات دورًا فعالاً، وأخيرًا: زيادة فعالية الدور الذي تقوم به المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وفي ضوء ما سبق شهد الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينيات تحولاً جذريًا في توجهاته، تمثل خطة العام في السعي الدءوب والجاد للاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، وقد مرت عملية الاندماج بمراحل عدة، وخاصةً فيما يتعلق بالموقف من القطاع العام والخصخصة، ففي البداية كان هناك تأكيد على ضرورة الإبقاء على القطاع العام مع السعي لتشجيع الاستثمارات الخاصة، ومع حلول عقد الثمانينيات تردد الحديث عن ضرورة إصلاح القطاع العام، وبالفعل تم طرح بعض المقترحات الهادفة لذلك، ولم تتم طرح فكرة بيع شركات القطاع العام إلا في أوائل التسعينيات كأحد مكونات حزمة سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

ونتيجةً لذلك تبنت الحكومة المصرية برنامجًا لما اسمته ا للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي تم تدعيمه باتفاقية مساندة مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١م، وقرض التكيف الهيكلي مع البنك الدولي في يونيو ١٩٩١م، وقد تضمن برنامج الإصلاح مجموعةً من الأهداف، كان من أبرزها ما يلي:

١. إيجاد اقتصاد للسوق أقل مركزيةً، وأكثر توجهًا نحو الخارج عبر المدى المتوسط.

٢.تحقيق تكيف هيكلي عن طريق دعم توسيع أنشطة القطاع الخاص، وتقـويض دور القطاع العام في الإنتاج.

فإن الخصخصة توجهت بشكل اساسى نحوقطاع الانتاج ، اما وانها تحولت الـى خصخصة قطاع الخدمات وبصفة خاصة التعليم والصحة فى مجتمع يعيش فيه اكثر مـن ٤٠% من سكانه تحت خط الفقر،وتزداد الفروق الطبقية فيه يوما بعد اخر فان مـستقبل غالبية المصريين فى خطر،لقد علمت مصر العالم حينما كانت فرعونيـة،وفى عـصرها الاسلامى كانت مركز استقطاب لكل طالب علم من بلاد العالم الاسلامى، وفى بداية القرن العشرين كانت فى القاهرة اول جامعة عربية حديثة، وفى النصف الثـانى مـن القـرن العشرين بنت العقول المصرية الجامعات العربية وفى العقد الاخير من القرن العـشرين وابداية الالفية الثالثة جاء العالم ليعلم ابناء المصريين، يكفيـك ان تنظـر الـى اسـماء الجامعات الاجنبية فى مصر لترى كم دولة حضرت بجامعاتها لتعلم ابناء المصريين.

كنت ولا زلت ارى ان الحل فى اصلاح الجامعة المصرية ولن يكون ابـدا فـى التوسع فى التعليم الجامعى الخاص، تعالوا معا نصلح الجامعة المصرية لتعـود جامعـة رائدة قاطرة للتنمية وهذا ما سعينا لرصده فى الفصول الميدانية التالية

وفى الفصل الأخير كانت دراستنا حول اليات تطبيق الجودة فى التعليم من خلال دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتى سوهاج وسابينسا (١)بمدينة روما

ففى عام ٢٠٠٩ سافرت الى روما فى مهمة علمية لثلاثة شهور، وكنت استـشعر دوما ان الجامعة استاذ وطالب وبينهما قضايا البرامج الدراسية وكيف تكـون معاصـرة، وكيف يتمكن الاستاذ من نقلها الى طلابه، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بتكوين الطالب، فقد سافرت وفى جعبتى تصورا منهجيا للرحلة القصيرة، ما الهدف الذى اسعى للتحقيقه، وكيف يمكن لى تحقيقة، كيف يدرس اساتذة الجامعات الاوربية لطلابهـم، مـاذا يـدرس الاساتذة لطلابهم، وغير ذلك من القضايا التى عملت على انجازها فى فترة وجيزة

وكنت مشغول بالجامعة واساتذتها وطلابها،، ولم يكن هناك وقت لا لشىء سـوى انجاز هذه الاعمال الميدانية، كانت ساعات العمل اليومى تزيد على ١٢ سـاعة عمـل، فالايام قليلة والاعمال كثيفة، والمطالب متعددة ما بين تصميم الاطار المنهجـى واجـراء

الدراسات الميدانية، كنت قاصدا من الرحلة الوقوف على مستوى الاداء والجودة في التعليم الجامعي في روما، ولهذا فكنت قد اعددت ادواتي البحثية قبل السفر،

وقد لقيت في هذه الرحلة كثير من تجليات الروح المصرية العالية من كل المصريين الذين التقيت بهم مسئولين في المركز الثقافي المصري دارسين في سابينسا، مواطنين مقيمين، وعلى الجانب الايطالي كانت هناك تسهيلات كبيرة ابتداء من المسئولين في الدولة مرورا باساتذة الجامعة وصولا الى الطلاب بجامعة سابينسا [1]

وفي هذا الاطار اتقدم بكل الشكر والتقدير للأخ الزميل الدكتور طه مطر المستشار الثقافي، والاخ الكريم الدكتور ابراهيم الشب بالمركز الثقافي والذي قام على ترجمة الاستبيان المطبق على طلاب جامعة سابينسا من اللغة العربية الى اللغة الايطالية، والزميل الكريم الدكتور طه زكي المدرس بكلية الاداب بجامعة جنوب الوادي والذي استقبلني لحظة وصولي ورافقني في الاسابيع الاولى بجامعة سابينسا،

وعلى مستوى كلية الاتصال والاجتماع فقد كانت روح الزمالة العلمية هي الطاغية مع كل من تعاملت معهم ابتداء من رئيس قسم الاجتماع الدكتورة ماريا ماسوتي، والدكتورة اكيارا وغيرهم، وعلى مستولى الدولة فقد كنت ارسل الاميل للوزيرالمسئول فياتي الرد في اليوم التالي اما طالبات وطلاب قسم الاجتماع والتصال والكليات الاخرى بجامعة سابينسا، فقد كونت بداية مجموعة من طلاب قسم الاجتماع، وبدعم وموافقة من رئيس القسم عقدت معهم العديد من اللقاءات بهدف شرح موضوع البحث ومنهجية البحث واساليب التطبيق.

وفي التطبيق على كليات الجامعة المختلفة كانت هناك وبصفة دورية طالبة من طالبات قسم الاجتماع ترافقني في التطبيق، وذلك وفق جدول زمني حيث يتم التطبيق في لكل كلية من كليات الجامعة

وكان ضرورياً حال عودتي من روما أن اكمل النصف الثاني من البحث الميداني بتطبيق اليات الجودة على طلاب جامعة سوهاج، وتم انجاز العمل ليكمل ثلاثية الجودة (الاستاذ –عضو الهيئة المعاونة معيد مدرس مساعد – الطالب) وما يربط بينهم من قضايا

**** كل الشكر والتقدير لكل هولاء الذين قدموا العون لانجاز هذا العمل****

أرجو ان اكون قد قدمت رؤية واقعية من خلال الميدان تعكس واقع التعليم الجامعي في مصر، كما اني ارجو ان نتوقف قليلا من الهرولة نحو الخصخصة فالثبت

فى كل دول العالم المتقدم ان التعليم الجامعى تقوم عليه الدولة، ومن خلال اليات متباينة وصور متعددة كشفت عنها الاوراق البحثية التى قمنا على ترجمتها الى اللغة العربية فى الفصول الاولى من الكتاب، كما ان تجربة الخصخصة فى كل بلاد العالم اتجهت نحو خصخصة قطاع الانتاج، ولكنهاكانت وما زالت للدولة دعائم واركان وجودها، التعليم والصحة والامن الخارجي (القوات المسلحة) والامن الداخلي، اربعة ركائز اساسية فى كل دولة التعليم والصحة والامن الخارجي والداخلي، وقد رأينا معركة الرئيس الامريكى الحالي وهو يخوض حربه لفرض مظلة التأمين الصحى لكل مواطن يعيش على ارض الولايات المتحدة، وتجربتنا فى مصر نحو خصخصة قطاع الانتاج كانت لها الكثير من السلبيات، وسوف تكشف العقود التالية عن سلبيات اعمق واكثر،وفى دراسة لى عن الخصخصة والتنظيم الصناعى وقد كشفت نتائج الدراسة عن تفوق التنظيم الصناعى الخاص عن التنظيم الصناعى التابع للقطاع العام، ولكن فى تحليلى للنتائج لم ارجع هذا التفوق الى نظام الملكية بقدر ما ارجعته الى عوامل بنائية فى تكوين القطاع الخاص والقطاع العام وحال تخلص القطاع العام مما اصابه من أمراض فانه يكون قادرا على تحقيق التنمية، ان جامعة سابينسا جامعة حكومية وجامعة سوهاج جامعة حكومية وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن هوة شديدة الاتساع بين جامعتين حكوميتيين، فالامر لا يتعلق بالخصخصة، وانما بكثير من الابعاد التى عرضنا لها فى الدراستين الميدانيتين عن معوقات تحقيق الجودة كما تعكسها اراء الاساتذة والهيئة المعاونة، ونستكمل تلك الرؤية بتناول قضية التعليم الجامعى فى جامعتين تابعتين للدولة فى مصر وايطاليا

قالها ديجول عظيم فرنسا حربا وسلما **(ما دام القضاء والجامعة فى فرنسا بخير فان فرنسا بخير)**، وانى لارجو ان تمضى مصر فى طريق الخير

عبدالرءوف الضبع

الفصل الأول
رياح الخصخصة
نمط فهم الظاهرة في التعليم العالي العام(*)

قدم هذا البحث في الاجتماع السنوي لاتحاد دراسات التعليم العالي المقام في ألبوكرك بنيو مكسيكو، ٦ – ٩ نوفمبر ١٩٩٧. وقد تم مراجعة هذا البحث من قبل ASHE وتم الحكم عليه بأنه عالي الجودة وذو فائدة للآخرين المعنيين بالتعليم العالي، وبالتالي فقد تم اختياره لتضمينه في مجموعة ERIC لأوراق مؤتمر ASHE.

رياح الخصخصة
نمط فهم الظاهرة في التعليم العالي العام

يتزايد ميل المؤسسات العامة لإدارة سلسلة عريضة من الخدمات مع الوقت، ولكن مع إيجاد العديد من المحليات في جميع أنحاء البلاد أنها يمكن أن تلبي التزامات الميزانية والالتزامات المجتمعية بشكل أفضل إذا كان يتم توفير خدمات مثل الإسعاف والإطفاء والمستشفيات من خلال موردين خارجيين فإنه يمكن أن تجد الكليات والجامعات أيضاً أن الخصخصة طريقة لقطع التكاليف دون قطع الخدمات.

ويرى العديد من التربويين وخبراء السياسات العامة أن المشكلات المالية تؤدي إلى خصخصة التعليم العالي العام، وهم ليسوا متأكدين مما هي الخصخصة.

واليوم تعترف مجموعة متزايدة من الاتفاقيات والإجماع بأن الخصخصة عندما تنفذ بشكل سليم تكون رد فعل مشروع ومجدي لسلسلة عريضة من

(*) سكوت جلمر، مقدمة في الاجتماع السنوي لاتحاد دراسة التعليم العالي، ألبوكرك، نيو مكسيكو – نوفمبر١٩٩٧

الاهتمامات الفلسفية والعملية، وبالتالي فإنه يحتمل أن تمارس الخصخصة تأثيراً قوياً على شكل المؤسسات الاقتصادية والسياسية في السنوات القادمة.

وخلال التعليم العام تهب رياح الخصخصة، وتدور من المناخ السياسي الحالي ومخصصات الدولة المتراجعة، واهتمامات المسئولية، وإعادة دراسة التعليم العالي كمصلحة عامة والكليات والجامعات تقوم بخصخصة مختلف العناصر المؤسسية، والخصخصة ليست مرادفة للتعاقد، على الرغم من أن التعاقد على الخدمات الغذائية وعمليات المكتبات تكون شائعة إلا أن الخصخصة تعتبر الآن الخيار الشرعي لخدمات الكمبيوتر وقاعات الإقامة والمستشفيات التعليمية والفصول الوقائية بالإضافة إلى المؤسسات الكاملة، وفي الحالة الأخيرة يمكن منح الكليات استقلالاً أكبر أو استقلالاً كاملاً بمزيد من البطء في التعليم العالي عنه في القطاعات العامة الأخرى، وهذه الرياح تأخذ سرعتها هنا أيضاً.

وفي ظل المستوى الحالي من الخطاب في مجالات سياسة التعليم العالي فإن الخصخصة هي موضوع جديد ذو أهمية كبيرة، وعلى الرغم من أن التعليم بعد الثانوي استمتع بقطاع خاص متشعب إلا أن مؤسسات التعليم العالي العامة تزيد الخصخصة كما أن اتحاد مجالس الجامعات والكليات الحكومية يضع قائمة بالخصخصة كأحد أول عشرة قضايا سياسات عامة للتعليم العالي، وعبر أنحاء البلاد وحول المعمورة يستكشف صناع القانون وصناع سياسة التعليم العالي الخصخصة كبديل للتمويل الحكومي وتشغيل التعليم بعد الثانوي.

ومع البحث المحدود فإن خصخصة خدمات الكليات تحتل مرتبة أساسية بين الأدلة القصصية، ورغم ذلك فإن هذا غالباً ما يساء فهمه، فالخصخصة تستخدم تكراراً لتغطية سلسلة عريضة من الأرض، وفي مثل هذه الحالة تفشل في التمييز بين مختلف أشكال الخصخصة التي تكون مختلفة اختلافاً جذرياً بمضامينها وأدوارها للقطاعات العام والخاص، وحيث أن الخصخصة تكون في بداية أطوارها فإن بعض

الخوف الذي يدخل إلى الواقع الجديد بدلاً من التخطيط له، وبالتالي يلزم نموذج ونظام لفهم حركة الخصخصة في الكليات والجامعات.

وتكثيف القوى التي تدفع الخصخصة في التعليم العالي يتمتع بمضامين هامة للكليات والجامعات، وسوف يقدم هذا البحث للممارسين وقادة حكومات الدول ومحللي السياسات والدارسين إطاراً لفهم الخصخصة في سياق التعليم العالي. ومن أجل فهم أفضل للظاهرة فإن أهداف هذا البحث تتمثل في:

١. دراسة القوى الأساسية للخصخصة بشكل مختصر.

٢. تعريف الخصخصة.

٣. تطوير نمط تفسير حركة الخصخصة بعد الثانوية.

٤. بدء مناقشة مضامين الخصخصة.

لا يكون اهتمام هذا البحث بدعم الخصخصة أو الادعاء ضدها، وإنما يبحث عن تطوير فهم أكبر للخصخصة، وعلى الرغم من أنه ليس جهداً مضنياً أو شاملاً لفهم التغيرات اللانهائية المحتملة إلا أنه يقدم إطاراً للأنواع الأساسية من المبادرات. وعند تطوير هذا البحث فإن الأطر النظرية والمفاهيمية القابلة للتطبيق في الإدارة العامة والعلوم السياسية والأدبيات الاقتصادية يتم مسحها وبشكل خاص فإنني استخدم عمل دوناو وهيرش ومارفي وساباس كأساس.

القوى وراء الخصخصة:

يتأثر مناخ التعليم العالي الخارجي بشكل متزايد بالمناخ السياسي المتغير وتراجع الثقة العامة في التعليم العالي والقيود المالية، وفي عام ١٩٩٤ أشارت المائدة المستديرة للتعليم العالي في بيو بأنه لن تظهر أي مؤسسات ضعيفة من مواجهتها للبيئة الخارجية التي تتعدل بشكل ملحوظ، وفي العديد من الطرق تكون أكثر عداءاً للكليات والجامعات. وهذا السياق التاريخي والسياسي هو الذي يجد فيه التعليم العالي نفسه.

المناخ السياسي المتغير:

مع التطور منذ أوائل الثمانينات فإن المناخ السياسي في الولايات المتحدة شهد انحرافاً نحو اليمين، ومع تراجع الفترة الحكومية الكبرى للاتفاق الجديد وحقبة المجتمع الأعظم يكون هناك استياء متزايد من الحكومة. ومع اعتبار أن القطاع العام غير كفء وغير فعال يكون هناك جهوداً عامة لتقليص الحكومة ولإعادة اختراع الحكم. ويتم تضمين التعليم العالي كهدف للمباحثات السياسية.

وبلا شك فإنه ليس جميع من هم مسئولين عن تمويل التعليم العالي، وإنما بشكل واضح العديد منهم يرون أن الكليات والجامعات أصبحت منعزلة إلى حد ما عن الضغوط الاقتصادية التي توجه معظم المشروعات الأمريكية إلى إعادة تصور الغرض والمهمة وتقليص النطاق من خلال تقليل حجم عملياتها.

وبالتالي يجد التعليم العالي نفسه في بيئة أكثر تهديداً وعداءً فبينما كان التعليم العالي من الناحية التاريخية مصلحة عامة استفاد منها المجتمع بصفة عامة من خلال المواطنين الأكثر ثقافة وتعليماً، إلا أن هذا يتغير، والآن يدرك الكثيرون أنه مكسب خاص تتحقق فيه أغلبية الفوائد للمتلقي الفرد. ويؤكد سونزيمر أن أولاً ليس هناك حجج فلسفية أو اقتصادية قوية لكي يكون القطاع العام مورد خدمات التعليم العالي فحجة المصلحة العامة للتعليم العالي ضعيفة في أفضل حالاتها، وبينما يكون هناك مكاسب إنتاجيه من التعليم الذي يتم تلقيه في المستوى بعد الثانوي إلا أنه ليس هناك أدلة على أن التحسينات الإنتاجية يتم التعويض عنها بشكل سليم من خلال السوق (أي أنه ليس هناك اقتصاديات خارجية دلالية).

بالإضافة إلى ذلك يرى مشرعي الدول أن تعليم الكليات يساهم في الواقع بشكل أكبر في تقدم الفرد عنه في النسيج الاجتماعي للأمة (الرقص مع التغيير)، ورغم أن البعض يقترح أن الدعم العام للتعليم العالي يكون ضروري لتوفير الاتصال إلا أن سونزيمر يشير إلى أن:

إمكانية تحمل أو الوصول إلى الجدل القائم على اعتبارات توزيعية (سواء تم الجدل كنسخة أخرى من حالة المصلحة العامة أو فقط بناءً على اعتبارات شخصية وتوزيعية دون أي إشارة إلى النواحي الخارجية أو الاستقرار الاجتماعي كمصلحة عامة) يكون أيضاً ضعيف حيث أن الإمداد الخاص للخدمات بالتمويل العام لهؤلاء الأفراد الذين تتحقق فيهم معايير الدعم يكون خياراً مجدياً.

تراجع الثقة في التعليم العالي:

مع فقد الثقة في الحكومة تتراجع الثقة في التعليم العالي.

يشير يودوف: قد يقول البعض أن العديد من المواطنين مستاءين من أداء الجامعات الحكومية، ويرى العديد من الممولين أن تعليم الخريجين بشكل خاص عانى على يد الإداريين والأساتذة الأكثر اهتماماً بتعليم الخريجين والبحث. والعديد منهم بلا شك لا يثقون فيما يعرف بـ"البقرة المقدسة".

والصور الإعلامية للتعليم العالي ساهمت في تقليل الثقة في التعليم العالي، فالمفهوم السائد هو مفهوم بطلان الاستخدام المتزايد، وبالنسبة لهم فإن الكليات والجامعات تعتبر ديناصورات تم اصطيادها في حفر قطران الصحة السياسية والاتجاهات غير الكفء والتي تخدم نفسها فقط (الرقص مع التغيير) ومن هذا المنظور يلزم التغيير.

الضغط المالي:

أحد مشكلات حركة الخصخصة هي تراجع المخصصات من حكومات الدولة للتعليم العالي، وارتفاع مخصصات الرعاية الصحية وتعليم K-12، وتكاليف أنظمة السجون التي غالباً ما يحميها نظام المحكمة تاركة دولارات قليلة متاحة للتعليم العالي، وبالتالي فإن تمويل التعليم بعد الثانوي تراجع في سلم أولويات الدولة. وقد رأى جولدشتاين وكامبر وروش أنها ستكون حقبة قيود التعليم العالي، وهكذا فإن

المؤسسات تبحث عن تسليم الخدمات الأقل تكلفة الذي سيسمح لها بأن تفعل المزيد مقابل أموالاً أقل.

وقد استجابت الكليات والجامعات بطريقتين، وأحد الطرق الجديدة هي البحث عن مدخرات التكلفة من خلال توظيف الشركات الخاصة لتوفير نفس الخدمة بتكلفة أقل من الإنتاج الداخلي. والبديل هو البحث عن إيرادات جديدة من خلال تحويل الخدمة إلى الشركة الخاصة وبعد ذلك المشاركة في الأرباح المتولدة. وفي العديد من الحالات لا تكون المؤسسات قادرة على إدارة المشروعات الصغيرة، وتسمح لها الخصخصة بالتركيز على المهمة الأساسية للتعليم. وحتى إذا لم يتم خصخصة جميع الخدمات فإنها تجعل الموظفين الحاليين أكثر نفعاً في اتجاههم لقطع التكلفة والكفاءة، وقد تتولد المدخرات من خلال الحوافز والمرونة في قضايا المستخدمين والمنافسة واقتصاديات المجال، ومن خلال تحويل استثمارات رأس المال إلى المقاول، بالإضافة إلى ذلك فإن التعاقد غالباً ما يحد من التعرض المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك تتيح الشركات الخاصة الفرصة لتحسين الأداء والحفاظ على جودة الخدمة أو تحسينها، أو على الأقل الحفاظ على مستوى الخدمة الحالي بأقل تكلفة. وفي الجوانب التي يكون فيها تغير تكنولوجي سريع، أو يكون فيها للشركات الخاصة خبرة في هذا المجال فإنه غالباً ما يفيد الاستعانة بمقاولين.

وبينما يمكن أن تدفع الضغوط الداخلية العديد من مبادرات الخصخصة إلا أن الأخرى تكون مدعومة بمشرعي الدولة والحكام الذين يشجعون النظر إلى الأشكال المختلفة وبدرجات خصخصة من أجل الحفاظ على الأموال والاعتمادات. وبعد انتقادات الإنفاق ومشاركة المناظرة التشريعية لمخصصات التعليم العالي فإن جامعة تينيسي قامت بإعداد تقرير حول كيفية توفير ثلاث ملايين دولار تقريباً كل عام من خلال الاستعانة بالمصادر الخارجية في المقار الخمسة التابعة لها.

المؤسسات الفكرية:

المؤسسات الفكرية لعاصفة الخصخصة تكمن في النظرية الاقتصادية، فمع وجود قوى المنافسة ودافع الربح تؤدي قوى سوق المنافسة إلى الكفاءة. وتتولد المدخرات من خلال التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، وهكذا من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى خدمات أفضل بتكلفة مخفضة.

تعريف الخصخصة:

على الرغم من أن الخصخصة تعتبر بصفة كبيرة مرادف للاستعانة بالمصادر الخارجية أو إدارة العقود إلا أن التعاقد لا يكون سوى شكل واحد من المفاهيم، وبصفة عامة فإن الخصخصة هي عمليات تقليل دور الحكومة، أو زيادة دور القطاع الخاص في النشاط أو في ملكية الأصول، كما أنها تكون سلسلة مستمرة تمتد من التمويل الحكومي الكامل وإنتاج الخدمات العامة إلى تمويل وإنتاج القطاع الخاص الكامل، ويؤكد شيرود أنه:

من الناحية التشغيلية يمكن تعريفها بأنها تحول إنتاج السلع والخدمات الحالية، أو ملكية الأصول إلى القطاع الخاص. ومن الناحية الفلسفية يمكن تعريفها بأنها تعتمد بشكل أكبر على مؤسسات المجتمع الخاصة، وبشكل أقل على الحكومة من أجل تلبية وإشباع احتياجات الأفراد، حيث تشمل مؤسسات المجتمع الخاصة السوق التجارية والأسرة وجميع أنواع الجماعات التي تشكلت تطوعياً من قبل الأطراف.

وبمعنى آخر فإن الخصخصة تحول تمويل و/ أو توفير الخدمات العامة للقطاع الخاص. وفي أمثلة أخرى يمكن أن تعني تقليل أو إلغاء المشاركة الحكومية في النشاط، وفي هذه الحالة فإن الخصخصة تكون تحويل المسئوليات من الحكومة إلى القطاع الخاص، ويحدد شكل الخصخصة بدرجة الإنتاج والتمويل التي تبعد عن مجرد الإمداد الحكومي.

وبشكل متزايد فإن قضية الإمداد العام مقارنة بالإمداد الخاص تكون مطموسة وملغاة بنمو العلاقة بين العام والخاص، ونمو المنظمات الخاصة أو غير الربحية المصممة لخدمة الأغراض العامة، فمثلاً تقوم شركة يونايتد واي بتمويل برامج مثل AGAPE التي توفر خدمات التبني، وفي نفس الوقت فإن كنائس كرايست تشارك بشكل متزايد ونشط في مساعدة مستلمي الرعاية على أن يصبحوا موظفين من خلال التدريب على الوظائف ورعاية الأطفال.

المفاهيم ذات الصلة:

يستعين هيرش بالمفاهيم التالية من أجل بحث إمداد السلع والخدمات: الملكية والإنتاج والإدارة والتمويل والتخصيص والتنظيم، وسوف يتناول هذا القسم هذه العناصر على نحو ارتباطها بالخصخصة.

الملكية:

تسمح ملكية الممتلكات للملاك بالاستفادة من الأصول وبيعها. ومن بين مختلف أشكال الخصخصة فإن ملكية الأصول لا تكون بشكل خاص السمة المميزة حيث يمكن أن تتمسك الحكومة بالملكية أو بمنظمات القطاع الخاص في معظم طرق الخصخصة، فمثلاً يمكن أن يستخدم مقاول الحكومة المنشآت المملوكة للحكومة، ويمكن أن يستخدم منشآته الخاصة، ورغم ذلك فإن بيع الأصول الحكومية فهو شكل من أشكال الخصخصة.

الإنتاج:

تتعلق قضية الإنتاج بمن يجب بالفعل أن ينتج سلعة معينة أو يقدم خدمة محددة، ويرسم سافاس خط واضح يفصل بين الإنتاج وإمداد الخدمة من خلال الجهة الحكومية: "تستخدم الأولى موظفي الحكومة لأداء العمل، وتشارك الأخيرة قرار الحكومة في دفع مقابل الخدمة لكي يكون لها شركة إمداد خاصة تورد إليها مثل

الاستعانة بمقاول لإصلاح الشوارع أو تجميع القمامة أو إصدار طوابع الأغذية التي يمكن أن ينفقها الأشخاص في السوبر ماركت الخاص، وفي نطاق الخصخصة فإن السؤال يكون ما إذا كانت الوكالة الحكومية أو المجموعة الأهلية يجب أن تتولى المسئولية أم لا، ويمكن أن يكون المنتج منظمة غير ربحية، أو مجموعة مواطنين متطوعين، أو مشروع خاص، أو شخص فرد، وعندما تخصخص الحكومة إنتاج أو إمداد السلع أو الخدمات فإنها عادة ما تظل المرتب الذي يكون اليقين الذي يخصص ويكلف المنتج للمستهلك أو العكس، أو يختار المنتج الذي سيخدم المستهلك.

الإدارة:

طبقاً لهيرش فإن الإدارة تتضمن توجيه المشروع إلى تحقيق أهدافه بشكل فعال، وبينما ترتبط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بعملية الإنتاج والإمداد إلا أن هناك أمثلة يكون فيها الاثنين قابلين للتمييز، فمثلاً مع حقوق الامتياز يمكن أن يتم التعاقد على وظائف الإدارة بينما يظل الانتاج الفعلي هو وظيفة الحكومة، والمثال على ذلك هو هيئات الأتوبيس في العاصمة والتي تكون مملوكة محلياً ولكن تديرها شركات خاصة.

التمويل:

يتضمن التمويل الإجابة على سؤال من يجب أن يدفع مقابل السلعة أو الخدمة. وكخدمة حكومية فإن هناك دفع جماعي تتولد فيه الإيرادات من الضرائب وتستخدم لدفع مقابل السلعة أو الخدمة، ومع الخصخصة فإن تكلفة السلعة أو الخدمة قد تتحول إلى القطاع الخاص، وهذا هو الدافع الفردي، ومن يستخدمون الخدمة يتوقع أن يدفعوا مقابلها.

التخصيص:

التخصيص أو الإمداد هو عملية إقرار ما إذا كنا نعرض سلعة أو خدمة معينة، وإذا كانت الإجابة نعم فإنها تتضمن من يجب أن يتلقاها، وما مقدارها، وما هو السعر.

التنظيم:

التنظيم هو الخطوات التوجيهية الإثباتية التي تصمم لدعم الرعاية العامة والرفاهية، وبالتالي تبحث الحكومات عن تنظيم سعر وجودة السلع والخدمات من خلال خلق اللوائح وهكذا فإن الحكومة تكون قادرة على التأثير على التخصيص رغم أنها لا تشارك في عملية الإنتاج، ويشير هيرش أيضاً إلى أنه من الواضح أنه كلما قلت مشاركة الحكومة في إجمالي عمليات إمداد السلع أو الخدمات كلما زادت حاجة الحكومة إلى تنظيم النتيجة، ويجب على الحكومة أن تنظم التخصيص الذي ترى أنه مرغوباً.

فهم الخصخصة: النمط:

سميت الخصخصة "كلمة غطاء" بسبب نطاق الأشكال التي تتبعها، فالخصخصة تسير في مجموعة متعددة من الأنواع حسب درجة مشاركة الحكومة أو مشاركة القطاع الخاص في إمداد وتمويل الخدمات العامة، وقد استخدم الدارسون مجموعة متنوعة من أنظمة التصنيف لأنشطة الخصخصة، وهذه تشمل متغيرات جونسون الخمسة، وأشكال مورفي العشرة، وشكلي هيرش الأساسيين للخصخصة الدائمة والمؤقتة، وأشكال جورملاي الأربعة.

ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من الهياكل والترتيبات المؤسسية في خصخصة الوظائف الحكومية، ويطور هذا البحث نمط لثمانية أنواع مختلفة من الخصخصة تتناسب بشكل خاص مع التعليم العالي ويقدم أمثلة على كلاً منها، وهذه الأشكال هي بدائل السياسة للتمويل الحكومي البحث وإنتاج الخدمات العامة، وبسبب

التغيرات في دور الحكومة ودور القطاع الخاص الذي يلعبه في تمويل وإنتاج الخدمات فإن هناك مجموعة متنوعة من أشكال الخصخصة.

وفي هذا النمط تصنف أشكال الخصخصة تبعاً لأبعاد الإنتاج والتمويل، فعلى الرغم من قضايا الملكية والإدارة والتخصيص والتنظيم والتي يتم مناقشتها بشكل مختصر إلا أن الإنتاج والتمويل هم الاهتمام الأساسي حيث أنهم الخصائص المميزة للخصخصة بشكل فريد، ويتضمن بعد الإنتاج ما إذا كانت ستسلم السلعة أو الخدمة من القطاع الخاص أم القطاع العام، وبالمثل يتضمن بعد التمويل ما إذا كان سيتم دفع مقابل السلع أو الخدمات من قبل الحكومة من خلال الإيرادات المتولدة بالضرائب، أو ما إذا كان سيتم دفع مقابلها من قبل المستخدمين الأفراد. والعديد من هذه المبادرات الخاصة بالخصخصة تكون مختلطة بمعنى أنها تتضمن الشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص. وبينما تتحول بعض وظائف الحكومة إلى القطاع الخاص إلا أن الحكومة تستمر في لعب الدور المحوري.

وأعلى يسار المصفوفة هو المجال التقليدي للنشاط الحكومي، وفي هذا الجانب فإن الحكومة تنتج السلع والخدمات للموظفين الحكوميين وتمول النشاط من خلال الدافع الجماعي وعلى العكس من ذلك فإن أسفل يمين المربع يوضح اقتصاد القطاع الخاص، وفي هذا البعد يكون دور الحكومة محدوداً على تنفيذ العقود وخلاف ذلك تنظيم ومراقبة واعتماد التبادل الخاص. والقطاع أعلى اليمين من المصفوفة يتضمن إنتاج القطاع العام للسلع والخدمات وليس بالدافع الفردي من القطاع الخاص، وبينما يشير دوناو إلى أن هذا قد يبدو في البداية فئة غريبة وغير هامة إلا أن القليل من الفكر سوف يظهر العديد من الأمثلة التي يتم فيها دفع خرج المنظمات الحكومية مقابل المعاملات الفردية. والخدمة البريدية الأمريكية هي مثال واضح على ذلك فموظفي البريد يتم توظيفهم من قبل الحكومة الفيدرالية ولكن تكون الخدمات الفيدرالية منظمة مدعمة ذاتياً يتولد فيها الإيراد من خلال دفع مقابل

الخدمات. وأسفل يسار المصفوفة يضم تمويل القطاع العام (الجماعي) للسلع والخدمات، ولكن بتمويل من القطاع الخاص.

ورغم أن المصفوفة تتجه إلى تبسيط المزيد من نشاط القطاع العام والخاص إلا أنها تساعد على بدء فهم التغيرات في آليات الخصخصة. ويتم دراسة الأشكال الثمانية التي تكون قابلة للتطبيق مباشرة على التعليم العالي العام، ومن الواضح أن هذه الأشكال هي بصفة أساسية الأنواع التي يمكن أن تكون لها مجموعة متنوعة لانهائي من البدائل من الناحية التطبيقية، وفي هذا النمط يتم وصف كل شكل من أشكال الخصخصة.

الإنتاج العام بالتمويل العام:

هذه الفئة الأولى ليست شكلاً من أشكال الخصخصة وإنما على العكس تماماً للخصخصة الكلية، فالخدمة الحكومية تتضمن إنتاج الحكومة للسلع والخدمات بالتمويل الحكومي من خلال الضرائب الجماعية، وترتب الحكومة للخدمة، وتنتجها بموظفي الحكومة، وهناك أمثلة كثيرة على الخدمة الحكومية مثل حماية الشرطة التي عادة ما يتم دفع مقابلها من خلال الضرائب الجماعية ويوفرها موظفي الحكومة.

الإنتاج العام بالتمويل الخاص:

(تنويع مصادر الإيرادات/ أجور المستخدمين)

عندما تفرض وحدات الحكومة أتعاب مستخدمين أو تبحث عن أشكال أخرى بديلة من الإيرادات على عكس التمويل العام البحث يتحول تمويل السلعة أو الخدمة نحو القطاع الخاص، وبصفة خاصة فإن أتعاب المستخدمين تكون مصاريف تفرض على المستخدمين من أجل جعل التكلفة الحقيقية للخدمات الحكومية أكثر وضوحاً، وبالتالي إثارة الاهتمام بالترتيبات البديلة، وفي بعض الأمثلة قد تنفذ لتعديل الطلب على سلعة أو خدمة معينة.

ولأن المستخدمين يكلفون بناءً على مقدار الخدمة التي يستخدمونها فإن التكلفة المالية تتحول إلى من يستخدمونها أو يستفيدون منها، وكإستراتيجية خصخصة فـإن تنويع مصادر الإيرادات بما في ذلك أجور المستخدمين يحول التمويل إلى القطـاع الخاص مع الحفاظ على الملكية والإنتاج والإدارة والتخصيص في المجال العام.

ومع انخفاض مستويات دعم الدولة فإن مؤسسات التعليم العالي العام لابد أن تحقق دعمها المالي الخاص من خلال التحول إلى زيادة مصاريف الدراسة، وزيادة تخصيص الأموال والأنشطة الربحية. والمصاريف مزدوجة الأرقـام فـي العقـد الماضي حولت الكثير من التكلفة إلى المستهلك، الطالب، وحيث أنها تحول عـبء التمويل الأكبر إلى القطاع الخاص فإن الآخرين يذكرون تراجع أو ركود المعونـة المالية في أعقاب رفع المصاريف الدراسية كالخصخصة.

وفي التعليم العالي فإن أتعاب المستخدمين تكون شائعة، حيث تفرض معظـم المؤسسات مصاريف الدراسة ومصاريف الصيانة ومصاريف الطـلاب. وتحـدث الخصخصة المتزايدة عندما تتجاوز المؤسسات المبلغ المفروض واليوم يدفع الطلاب نسبة كبيرة من التكاليف الكلية عما كانوا يدفعون منذ ١٠ سنوات. وفي بعض الدول كان هناك تحرك نحو فرض المزيد من الأسعار على البرامج المهنية مثل مـدارس الطب والقانون، وبينما تكون برامج عالية التكلفـة إلا أن الفوائـد الأكبـر تتحقـق للخريجين.

ويؤكد القواس ونوب أن ثلثي مؤسسات التعليم العالي العامة تقريبـاً تتلقـى اعتمادات دولة أقل مما كان منذ عقد، وبدلاً من ذلك فإنها تكون أكثر اعتماداً علـى المصادر الخاصة. والآن فإن ما يزيد عن نصف الكليات والجامعات العامـة لـديها قاعدة إيرادات أكثر تنوعاً. وقد استدعى مجلس أمناء فلوريدا جامعات الدولـة مـن أجل تسيير نفسها كأعمال ورفع الأموال على مخصصاتها الخاصة بدلاً من الاعتماد على أي مخصصات حكومية. وتنعكس الطبيعة المتغيرة لمصادر الإيـرادات فـي الجامعات العامة التي تطلق على مؤسساتها "معونة حكومية" أو "مساعدة من الدولة".

وفي العديد من الحالات فإن المؤسسات تنوع قواعد إيراداتها من خلال البحث عن المشروعات الربحية، فمثلاً تدير بعض الجامعات برامج رحلات سفاري تحقق اعتمادات بالإضافة إلى أنها توفر آلية لتحسين علاقات الطلاب، وترخص الأخرى اسمها وشعارها وقوائم بريدها إلى شركات بطاقات الائتمان لاستخدامها في برامج الائتمان. ومستخدمي بطاقات الائتمان سواء كانوا خريجين أو مؤيدين آخرين للجامعات فإنهم يساهمون في الجامعة من خلال القيام بالمشتريات وفي الوقت نفسه فإنه من أجل تعظيم الاختراعات التي تطور في مقر الجامعة ودعم الابتكارات الأخرى فإن الجامعات تقوم بخلق صناديق استثمار رأس مال للمشروعات من أجل المساعدة على أخذ هذه الأفكار إلى السوق بالنظر نحو تحقي الأرباح للجامعة.

الإنتاج الخاص بالتمويل الحكومي:

التعاقد:

أكثر رياح الخصخصة شيوعاً في القطاع العام الأمريكي هي التعاقد أو الاستعانة بالمصادر الخارجية، وبالمثل فإن هذا هو ما يقصده الأشخاص عندما يتحدثون عن الخصخصة، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص يستمر في تمويل الخدمة إلا أنه يتعاقد مع الشركة الخاصة أو المنظمة غير الربحية لإنتاجها، وهكذا فإن البائع المتعاقد يتفق على توفير سلع أو خدمة معينة بالسعر الذي يتم التفاوض عليه، وسواء كانت الخدمات الكاملة أو أجزاء من الخدمات يمكن الاستعانة بمصادرها الخارجية أم لا، فإن التعاقد يحول الإنتاج وفي بعض الأحيان الإدارة والملكية إلى القطاع الخاص، وتستمر الحكومة في تمويل وصنع قرارات التخصيص.

وجميع مستويات الحكومة تتعاقد على السلع المدروسة مثل المعدات والخامات والمباني، وعلى الخدمات غير الملموسة مثل الإنشاء والتصنيع وصيانة السيارات وخدمات الغسيل، ويمكن أن تتعاقد الحكومات على موظفين مؤقتين أو مساحة أو معدات، ولتوفير السلع التي كان يوفرها القطاع الخاص من الناحية

التاريخية فإنه يفضل كثيراً ما يتم السماح للقطاع الخاص بإنتاجها للحكومة، وعندما تقرر الحكومات الاستعانة بالموارد الخارجية فإن الحكومات يمكن أن تستمر في امتلاك المنشآت أو المعدات أو يمكن أن توفرها الشركات الخاصة.

وفي العديد من الحالات تتساءل المؤسسات لماذا تؤدي الخدمة بنفسها، وهي تسأل لماذا يتم توفير خدمات المقر من خلال مؤسساتها. تكون جميع خدمات المقر الآن معرضة لهذه الدراسة وطلب التعديل. وأول الجوانب التي يتم دراستها للتعاقد هي الخدمات المساعدة أو خدمات الدعم التي تكون على هامش المهمة الدراسية، ومن الناحية التقليدية تستعين الكليات والجامعات بالمصادر الخارجية لخدمات الأغذية، ورغم ذلك فإن التعاقد الآن يعتبر اختيار لخدمات الدعم الأخرى التي تشمل تنسيق المنزل وإنشاء صالات الإقامة، وتوفير خدمات الكمبيوتر والخدمات المهنية ومراكز الاستشارة. ومن أجل إجراء عمليات تخصيص الأموال يمكن أن تتعاقد المؤسسات والمنشآت مع شركات التسويق عن بعد. وتحتوي شركة بيتارسون على قائمة لما يقرب من ٢٠٠٠ مورد يوفرون ما يزيد عن ١٠٠ خدمة.

والجامعات بالمثل تقوم بالاستعانة بالمصادر الخارجية للأصول الملموسة حيث يكون من السهل الحصول على معلومات عن الكمية والجودة والتكلفة، وبالتالي تكاليف المعاملات التي يتم تكبدها في تحديد واختيار الإنتاج الخارجي لا تكون كبيرة، ويمكن أن يتفق المقاولون على توفير معدات أو ابتكارات أو تجديدات تكنولوجية جديدة.

وقد وجد مسح ١٩٩٦ الذي أجرته المدارس والجامعات الأمريكية أن الكليات والجامعات تتجه بشكل متزايد إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية مع توقع ما يزيد عن النصف أن يتم التعاقد على المزيد من الخدمات في الأعوام القادمة، وبينما تنتج ٥,٩% جميع الخدمات في الداخل إلا أن ٦٢,٤% من الكليات تتعاقد على ٤ أو أقل بينما تستعين ٣١,٧% على المصادر الخارجية لخمس خدمات أو أكثر. وأكثر

خدمات المصادر الخارجية شيوعاً واستخداماً هي الأغذية والبيع وعمليات محـــلات الكتب، وأعمال الرعاية في المنشآت الدراسية، وأعمال الغسيل.

ومن بين أكبر المقاولين وأكثرهم شهرة في البلاد جامعة جورج ماسون فـــي فيرفاكس في فيرجينيا، وقبل ذلك كان لديها عقود على ٥٠ خدمة وعملية مقر تشمل ساحة الجامعة بإجمالي يزيد عن ٣٠ مليون دولار، ولإدارة عقودها والبحـــث عـــن المصادر الخارجية للعمليات الإضافية فقد أنشئت مؤسسة الخدمة الوطنيـــة، وفـــي الوقت نفسه فإن جامعة تينيسي في نوكسفيل تتعاقد على تركيب الـــسجاد التينيـــسي والأسقف والأسوار وصيانة المصاعد. ومن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لجميع الخدمات فإن جامعة تينيسي في نوكسفيل توفر ما يقدر بـــ ٥٦٥٠٠٠ دولار سنوياً.

وعندما تفتقر الجامعات إلى اعتمادات رأس المال المطلوبة لتجهيز أو بنـــاء صالات سكنية جديدة فإن التعاقد يوفر البديل العام والمعروف، فالمؤسسات يمكن أن تؤجر الأرض والشركة الخاصة لبناء مجمع شقق مع تحويل المباني والأراضي إلى المؤسسة بعد فترة زمنية محددة، وعلى العكس من ذلك قد يبني المقاول على مقـــر الجامعة بالمؤسسة من أجل الحفاظ على السيطرة على الأراضي والبناء مـــع دفـــع أتعاب الخدمة المقدمة. وهكذا فإن الجامعة تكتسب خبرة المطـــور وتتحـــرر مـــن الإشراف المباشر.

ويمكن أن تصل الاستعانة بالمصادر الخارجية إلى الفصل، ففي عام ١٩٩٣ عندما اقترح المحافظ بيتي ويلسون خصخصت أحد جامعات مـــدارس كاليفورنيـــا للقانون، فإن مسئولي الولاية أوضحوا أن أحد الاحتمالات كانت تتمثل في التعاقد مع شركة خاصة لإدارة عملياتها، وقبل إنشاء مدارس الأسنان العامة في فلوريدا فـــإن الدولة تعاقدت مع مدارس الأسنان في الولايات المجاورة لقبول طلابهـــا، ومـــؤخراً كان هناك مباحثات ومناقشة للاستعانة بالمصادر الخارجية للتعليم الطبي.

إلغاء التنظيم:

يوفر إلغاء التنظيم التخفيف التنظيمي أو الاستقلال الزائد للمنظمات، وبالنسبة للمؤسسات الخاصة فإن هذا يعني تقليل أو إلغاء التدخل الحكومي، وبالنسبة للوكالات الحكومية فإن إلغاء التنظيم يتيح حرية التصرف بشكل أكبر مثل الأعمال الخاصة من خلال زيادة المرونة، فمثلاً إلغاء التنظيم حدث في صناعة الخطوط الجوية والاتصالات، ومع تقليل القواعد فإن إلغاء تنظيم البيانات يقلل من سيطرة القطاع العام على الملكية والإنتاج والإدارة من خلال خلق مؤسسات عامة أو كيانات شبه خاصة.

ومؤسسات التعليم العالي تكون غير منظمة عندما تحدد الحكومة اللوائح التي تحكمها أو تمنحها الاستقلال الكامل، فحكومة الولايات تنظم توزيع الاعتمادات وقوى التعيين لمجالس الحكم واعتماد برامج الدرجات والمعايير الدراسية ومصاريف الدراسة تعتبر أنها تعرقل فاعلية التعليم العالي ويجب أن تعمل الجامعات بموجب أحكام الولاية ولوائحها والقوانين التي تتعلق بالتوريد والمحاسبة والتعاقد والأفراد. ويشير أولد:

أدت مثل هذه السيطرة والإدارة إلى تسييس التعليم العالي، وعرقلة الإبداع ودفعت الكليات إلى العمل بالقواعد التي تتسبب في قرارات اقتصادية ومالية غير حكيمة وتلغي البحث عن الأهداف الأساسية للتعليم العالي والدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة في شئون التعليم والدراسة.

ومن خلال إلغاء التنظيم فإن العلاقة بين التعليم العالي العام والدولة تتعدل تدريجياً حيث تسقط معظم اللوائح، وتحصل المؤسسة على حرية إقامة سياساتها الخاصة وتحديد المصاريف الدراسية والبرامج الدراسية ويمكن إيجاد نموذج في التعليم العام الابتدائي والثانوي لحركة إلغاء التنظيم الخاصة عندما يتم تبادل اللوائح والأحكام مقابل زيادة المسئولية، وهكذا فإن الاهتمام ينتقل من عملية التعليم إلى النتائج.

والجامعات في كاليفورنيا وفلوريدا وإلينوا وميريلاند وميتشجان ومينيسوتا ونيوجيرسي ونيويورك وكارولينا الشمالية وأوريجون وفيرجينيا بحثت عن أو أرادت المزيد من الاستقلال عن سلطات الدولة، وفي عام ١٩٩٣ سئل حاكم فلوريدا لوتن شيلي وطالب قادة التعليم العالي في الولاية بصياغة خطة لخصخصة نسبة كبيرة من الجامعات العامة عقب هذا الاقتراح فإن رؤساء الجامعات قاموا بدراسة خطة لخصخصة النظام الكامل، وبالفعل كان من شأن هذا أن خلق مؤسسة عامة ليست مغايرة لسلطة وادي تينيسي أو مؤسسة الإذاعة العامة، وبموجب هذا الاقتراح أمكن أن تظل المدارس مؤسسات دولة تعمل في إطار قوانين الدولة ورغم ذلك ومن الناحية العملية كان من الممكن لها أن تعمل ككليات دولة خاصة مع زيادة الاستقلال. ويمكن أن تمكن المرونة المقترحة النظام من أن يحدد مصاريفه الخاصة وأن يكون له سيطرة على ميزانيته، ويمكن أن يعمل موظفي الجامعة للمؤسسة وليس للدولة، والقضية استمرت في الدفع بجامعات الدولة عندما تبحث عن السيطرة على القرارات الأساسية والمرونة في تحديد المصاريف الدراسية بسعر السوق.

وفي البيئة التنافسية اليوم غالباً ما تحتاج الجامعات إلى المزيد من المرونة من أجل إدارة مواردها المالية واتخاذ القرارات السريعة، فمثلاً احتاج المركز الطبي في جامعة تينيسي في نوكسفيل إلى القدرة على اقتراض الأموال وهو شئ لن يسمح به قانون الولاية من أجل أن يكون قادر على شراء الممارسات الطبية لكي يصبح مغذي للمستشفى، وهكذا فإن مسئولي الجامعة تفاوضوا مع الجمعية العامة للولاية من أجل دفع هذه العملية كأحد الكيانات العامة المستقلة بالضرورة، وقد منحت أوريجون الاستقلال إلى جامعة الصحة والعلوم بأوريجون، حيث أنها أقامت استقلالاً كاملاً عن المؤسسات الأخرى، وقد شملت المناقشة أنها استغرقت ٩ سنوات حتى تطلب الدولة مساعدات لتحديث عنبر الأمهات في حقبة الأربعينات، وفي الوقت نفسه فإن الأطباء أرسلوا المرضى إلى المنافسين.

وقد منحت كلية سان ماري في ميريلاند وهي مؤسسة عامة الحرية عن معظم ضوابط الولاية في مقابل غطاء على مخصصات الضرائب الحكومية، وبالحصول على شبه الخصخصة فإن الكلية وافقت على تحديد المخصصات (تعدل تصاعدياً كل عام بمعدل التضخم) في مقابل الاستقلال الإجرائي الأكبر، وهكذا فقد تحررت من قواعد الدولة وإلغاء اللوائح فيما يتعلق بالشراء ومشروعات رأس المال وقضايا الموارد البشرية. وحيث أنها كلية درجات شرفية عامة فإن المؤسسة ضاعفت رسومها إلى ٥٠٠٠ دولار.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إلغاء اللوائح له القدرة على تقليل العوائق التنظيمية على الدخول إلى سوق ما بعد الثانوية، ونتيجة لذلك فإن التوسع التدريجي في المؤسسات الربحية مثل مؤسسات ديفي و ITT الفنية، وأبولو جروب كان من الممكن أن يتم، وهذه المؤسسات مثل جامعة أبولو في فوإميكس كان من الممكن أن تسد فجوة نظام تقديم التعليم العالي.

حقوق الامتياز:

في الخصخصة من خلال حقوق الامتياز تمنح الحكومة الامتيازات للشركة الخاصة من أجل توفير خدمة معينة، عادة بتنظيم السعر من قبل الهيئة الحكومية، وتكراراً يكون هذا في إطار منطقة جغرافية معينة، ويختلف هذا الإجراء عن التعاقد لأن المستهلكون يدفعون للمنتج مقابل الخدمة بدلاً من أن يدفعون للحكومة، وكما هو الحال مع التليفزيون السلكي فإن حقوق الامتياز يمكن أن تكون حصرية، أي حق الاحتكار يمنح للشركة الخاصة لكي تكون المورد الوحيد للخدمة، وتكراراً فإن الحكومة تحتفظ بحق تنظيم سعر الخدمة، وتشمل الأمثلة خدمة التليفونات والكهرباء والغاز الطبيعي والمياه والتليفزيون السلكي، وعلى العكس من ذلك فإنه يمكن منح حقوق الامتياز غير المتعددة على أساس غير حصري، وكإستراتيجية خصخصة فإن الحكومة تحتفظ بالسيطرة على قرارات التخصيص بينما تكون الملكية والإنتاج والإدارة والتمويل في المجال الخاص.

يمكن أن تمنح الجامعات ترتيبات حصرية للبائعين لتسمح لهم بـأن يكونـوا الممثل الوحيد لسلعة معينة في المقر، فمثلاً يمكـن أن تمـنح كوكـاكولا الحقـوق الحصرية لبيع مشروباتها الغازية الخاصة في المقر، وفي المقابل فإن الجامعة يمكن أن تلقى تعويضاً مقابل هذا الامتياز، والشركات الخاصة مثل بارلس ونوبل وفوليتي تمنح بشكل متكرر حقوق الامتياز لمحلات كتب المقر والتليفزيون السلكي، وبينمـا يجمع الحاصل على حق الامتياز من المستخدم الفردي إلا أنه يدفع للجامعة مقابـل حق الامتياز، وهو يبدو أن هناك مساحة ملموسة لتوسيع حقوق الامتياز في التعلـيم العالي.

الدعم والمنح:

أحد الأشكال الأخرى للتمويل الحكومي بالإمداد الخاص هي الدعم والمـنح، وعلى عكس الحوالات فإنها تعطى للمنتج من أجل تقييد اختيـار المـستهلك علـى المنتجين المدعمين فقط. ويمكن أن تشمل الإسهامات المالية أو النوعيـة المـنح أو القروض منخفضة التكلفة أو الإعفاء الضريبي أو الحوافز أو المدفوعات النقدية أو القروض المضمونة، ويمكن أيضاً أن توفر الحكومات منح للمنظمات الخاصة بحيث تعرض الخدمة بدلاً من الحكومة، وبالنسبة لمن هم مؤهلين فإن الدعم يقلـل تكلفـة المشاركة ويسمح لهم باستهلاك المزيد من المنتجات أو الخدمات أكثر من ما يمكـن أن يكونوا قادرين على عملة بخلاف ذلك، ومن خلال دعم الكيانات الخاصة تحتفظ الحكومة بالسيطرة على التخصيص مع تحويل الملكية والإنتاج والإدارة إلى القطاع الخاص. والأمثلة على الدعم تشمل منتجي الألبان والإسكان منخفض التكلفة. وفـي التعليم العالي العام تتلقى المؤسسات بصفة عامة قدر ملمـوس مـن قبولهـا مـن مخصصات الدولة، وهكذا يدفع الطلاب نسبة فقط من التكلفة الفعلية لتعليمهم. كمـا أن الدعم الحكومي للتعليم العالي الخاص يحول التشغيل إلى القطاع الخاص، ومـن أجل تلبية الطلب على التعليم العالي في مناطق معينة من الدولـة أو فـي جوانـب دراسية معينة، فإن الدول يمكن أن تدعم المؤسسات الخاصة لعرض برامج بتكلفـة أقل بدلاً من الدولة التي تنتج الخدمة، فمثلاً تدفع ولاية ألينوا لجامعة برادلي من أجل

تقديم دورات مدعمة للولاية إلى الطلاب في بيوريا. وفي الدول التي بها طلب متزايد على التعليم العالي ولكن مؤسسات عامة مقيدة فإن الخصخصة من خلال الدعم والمنح يمكن أن تكون مفيدة، ويمكن أن تختار دعم المؤسسات الخاصة من أجل توسيع الوصول إلى التعليم.

الحوالات:

مثل الدعم والمنح تشجع الحوالات أيضاً على زيادة استهلاك خدمات أو سلع معينة من خلال خفض تكلفة المشاركة من قبل مجموعات مستهلكين مختارة. وفي أنظمة الحوالات يتم تفويض مستهلكين بعينهم من أجل شراء سلع أو خدمات مميزة من السوق الخاصة. وتحدد الحكومة من هو مؤهل لتقديمها، وفي نظام الحوالات يتلقى المستهلكون شهادات مقابل مبلغ معين من المال عندما تطبق نحو شراء الخدمات أو السلع المحددة، وفي المقابل يتم الدفع للمورد من خلال الحكومة مقابل قيمة الشهادة، وعلى عكس المنح والدعم يتم إعطاء الحولات للمستهلك القادر على الاختيار بين مختلف الموردين الذين ينافسون في السوق التجارية حسب من يلبي احتياجاتهم بشكل أفضل، وتكراراً فإن الحكومة يمكن أن تفوض موردي القطاع الخاص المؤهلين للمشاركة في برنامج الحوالات، وهكذا فيحدث إنتاج السلعة أو الخدمة في القطاع الخاص رغم أنه يكون هناك تمويل عام، فمثلاً بطاقات الالتحاق بالرعاية الطبية أو المساعدات الطبية تكون أمثلة على أنظمة الحوالات.

وفي التعليم العالي فإن أفضل الأمثلة المعروفة على أنظمة الحوالات هي فاتورة الحقوق GI التي تم سنها بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تشجيع الجنود العائدين من الحرب على الالتحاق بالكليات والجامعات، وبالفعل فإن الحوالات قدمت للمحاربين القدامى مصاريف الدراسة رغم أنهم كانوا أحرار في اختيار الكلية التي يختارونها والمفضلة لديهم، وكان الاختيار محدوداً على المؤسسات المعتمدة لمنع المدارس المزودة من تلقي الاعتمادات. ويطالبنا سافاس بأن: نلاحظ الفروق العميقة بين هذا الاتجاه وجامعة الولاية، فالأخيرة مؤسسة حكومية يتم فيها إعطاء

الاعتمادات العامة إلى الأساتذة والإداريين من أجل الإنفاق على مصاريف التعليم للمستهلكين المؤهلين، ومن جهة أخرى بموجب فاتورة GI فإن أموال مصاريف الدراسة كانت تمنح للطلاب من أجل إنفاقها في الكلية التي يختارونها، وقد اقترح صناع السياسة والمشرعون برامج حوالات مصممة لإعادة توجيه جزء على الأقل من إنفاق الولايات للتعليم العالي العام إلى الحوالات المقدمة إلى الطلاب المؤهلين وفي المقابل يمكن استخدام الحوالات لدفع مصاريف الدراسة والمصاريف الأخرى في أي كليات وجامعات خاصة أو عامة تابعة للولاية. ومثل مبادرات الخصخصة الأخرى فإن المؤيدين يرون أن الحوالات وسيلة لدفع المؤسسات العامة للمنافسة على الدولارات على أمل تحسين الكفاءة والجودة.

الإنتاج الخاص بالتمويل الخاص:

يتم تحويل جميع جوانب الملكية والإنتاج والإدارة والتمويل والتخصيص إلى القطاعات الخاصة في المربع الأخير والنهائي. وآخر شكلين هم إلقاء الحمولة والتحويل.

إلقاء الحمولة:

يطلق عليه الشكل المرن أو النقل من أشكال الخصخصة، وإلقاء الحمولة ينتج عندما تقرر الحكومة التوقف عن توفير الخدمة وقرارات إنتاج وتمويل الخدمات سواء بالسلب أو الإيجاب، ويتم تركها للقطاع الخاص، وبالمثل يمكن تحويل الوظيفة إلى منظمة خاصة. ومقارنة باستراتيجيات الخصخصة الأخرى فإن إلقاء الحمولة كان نادراً، وبصفة عامة كان يستخدم عندما يمكن لمنظمات خاصة أن تخطو إلى توفير الوظيفة وهذا ليس الحال بالضرورة، فيمكن السماح للسوق بتحديد مصير الخدمة، والأمثلة على إلقاء الحمولة تشمل تخفيضات مدفوعات الرعاية، وإلغاء تجميع النفايات الصلبة في المدينة.

وفي التعليم العالي فإن إلقاء الحمولة يحدث عندما تلغي المؤسسة بعد الثانوية برامج الدرجات أو الدورات المتقدمة، وبعد ذلك تحدد قوى السوق ما إذا كان هناك

طلب كافي على البرنامج الذي سيعرضه القطاع الخاص أم لا، وبرامج الـدرجات عالية التكلفة منخفضة الحجم ربما تكون أكثر البرامج التي يحتمل إلقاءهـا، ومـع تراجع مخصصات الدولة يمكن أن تقلل هذه المؤسسات إسقاط هذه البرامج إذا كان الطلب غير كافياً فمثلاً وبسبب التكلفة أغلقت جامعة مينيسوتا مقر واسيا، والذي كان من قبل يسيطر عليه الاهتمام الزراعي. وخفض ميزانية الولاية دفع جامعة ولايـة نيويورك في بينجماتون إلى إلغاء بـرامج الخـريجين فـي تكنولوجيـا الهندسـة والتكنولوجيا الصناعية، وتأتي أحد الأمثلة الأخرى من كاليفورنيا حيث اقترح محافظ كاليفورنيا بيت ويلسون عام ١٩٩٣ خصخصة أحد مدارس القـانون فـي جامعـة كاليفورنيا. وكانت أحد الوسائل الممكنة التي اقترحها مسئولي الحكومة هـي إلغـاء جميع الدعم الحكومي للمدارس، ومن الناحية النظرية فإن هذا يسمح للـسوق بـأن تحدد ما إذا كان هناك طلب كافي على هذه البرامج التي تعرضها منظمة أخـرى أم لا.

مبيعات الأسهم:

تحدث مبيعات الأسهم عندما يبيع القطاع العام الممتلكات إلى القطاع الخاص، وعند التصفية فإن هذه الممتلكات الجماعية تلغى من القطاع العام، وهذا الشكل مـن الخصخصة يكون شائع في الدول الأجنبية التي لها سوابق المـشروعات المملوكـة للدولة، وكرئيسة وزراء فإن مارجريت تاتشر قادت المملكة المتحدة إلى خصخصة العديد من المشروعات المملوكة للدولة من خلال بيع الأسهم، وبالمثل فإن الحكومـة يمكنها أن تشجع القطاع الخاص على تولي المسئولية عن النشاط من خـلال بـدء المنحة.

وفي التعليم العالي لا تكون مبيعات الأسـهم شـكلاً أساسـياً مـن أشـكال الخصخصة، ورغم ذلك فإن الأمثلة على الخصخصة من خلال مبيعـات الأصـول تشمل بيع المستشفيات التعليمية، والمباني غير المستخدمة. والإمكانية تكون دلاليـة

في هذا الجانب رغم أن هذا ربما لا يكون مجدياً من الناحية السياسية فالدول يمكنها أن تخصخص من خلال بيع البرامج الدراسية، أو مقار الجامعات أو المؤسسات.

المناقشة:

من خلال العديد من مبادرات الخصخصة يتوقع وجود عدد من الفوائد المحتملة، وهذه تشمل قدرة المؤسسة على التوحيد والتركيز على مهمتها الأساسية. والمؤسسات أيضاً تتوقع أن تحتوي التكاليف مع تثبيت أو زيادة الإيرادات. وفي الوقت نفسه فإن الزيادة في الجودة تكون متوقعة مع مواجهة الشركات أو المؤسسات لظروف السوق، ورغم ذلك فإن هناك العديد من تيارات صناع السياسة التي يدرسونها في البحث عن الخصخصة، وتقع العديد من هذه في فئات الرقابة المالية والموارد البشرية، والمهام والثقافة والرقابة الإدارية وجودة الخدمات، والنواحي القانونية والأخلاقية. وفي محور المناقشة هناك سؤال: كيف تتناسب الخصخصة مع مهمة وفلسفة المؤسسة أو في دور الدولة في التعليم العالي.

هناك العديد من الاهتمامات فيما يتعلق بالخصخصة، وعند تحويل العبء المالي إلى القطاع الخاص هناك رسائل وأسئلة السيطرة والتأكيد، وفي جوانب مثل التعاقد ومنح حقوق الامتياز لابد أن يكون هناك عدد كافي من شركات القطاع الخاص من أجل توفير المنافسة. والمصادر الأخرى للإيرادات غالباً ما يكون لها طلبات وأولويات ملحقة بها، وبالتالي يكون للمتبرعين والجهات المانحة أولويات التمويل الخاصة بهم – تأتي الهبات من ضرائب ورسوم الأسعار الفردية الخاصة بهم. كما يميز المساهمون تبرعاتهم لأغراض التعزيز وليس الاحتياجات الأساسية للكلية أو الجامعة، وبدلاً من الإسهام بالأموال في دفع فواتير المرافق فإن الجهات المانحة تفضل إقامة مستحقات هيئة التدريس أو إضافة مجموعة الفنون بالجامعة.

وتقليل اعتماد التعليم العالي على المخصصات الحكومية، وزيادة استخدام الشركات الخاصة من شأنه أن يؤثر على هوية المؤسسة ودورها التاريخي. وفي

البيئة التجارية فإن النقاد يتساءلون عما إذا كانت الشركات الخاصة ستراعي أفضل مصالح المؤسسة أم لا، فمثلاً هناك قضايا المسئولية والاعتماد المالي وضعف الجودة. ومخصصات الدولة الأقل سوف تطرح سؤال ما إذا كانت لاتزال مؤسسة عامة أم لا، وهكذا يقول البعض أننا ندخل حقبة الجامعة العامة الممولة من القطاع الخاص، وبالإضافة إلى ذلك فإن ظهور موظفي التعاقد في مقر الجامعة يمكن أن يغير إحساس المجتمع، ولكن يتفق الآخرون على أن الموظفين المتعاقدين لا يمكن تمييزهم عن موظفي الجامعة، ورغم ذلك فكيف يظهر دافع الربح مع التعليم العام؟

عند تحويل التكاليف إلى القطاع الخاص هل سيتأثر الاطلاع والمساواة؟ يتفق نقاد الخصخصة على أن حتمية الخصخصة تعني المصاريف الأعلى التي يحتمل أن تؤدي إلى اختفاء تنوع جهات الطلاب. وإلغاء التنظيم المقترح لجامعات فلوريدا العامة يمكن أن يؤدي إلى مضاعفة الأرباح، وفي بعض الحالات فإن ارتفاع الرسوم الدراسية وسياسة المساعدة العالية يمكن أن يتناول هذه القضايا، فالدول يمكن أن تكون أكثر استعداداً لتوفير المساعدة للطلاب الأكثر احتياجاً لها، بينما من يمكنهم أن يتحملوها سوف يدفعوا بطريقتهم الخاصة. ويجب أيضاً أن يراعي صناع السياسة النطاق الكامل لمضامين الطلاب والتي قد لا يكون تم تحديدها بعد.

وبشكل خاص في حالة مصادر الإيرادات البديلة يمكن أن تساهم الخصخصة في التفاوت في الموارد في داخل وبين الكليات والجامعات. ومدارس العلوم الطبيعية والمدارس المهنية تكون أ:ثر قدرة على تأمين الاعتماد الخارجي. بالإضافة إلى ذلك يكون لها القدرة على فرض المزيد من المصاريف الدراسية حيث أن معدل العائد للطلاب يكون أكبر، وفي نفس الوقت يمكن أن يعاني قطاع الفنون الليبرالية والمكتبات. وبعض المؤسسات مثل علم الدولة والرموز العامة مثل سان ماري يكون لها جناح سوق خاص، وتناسب الخصخصة بشكل أفضل.

وبينما تسمح بالمزيد من المرونة إلا أنه قد يكون للخصخصة عواقب للموارد البشرية، وفي بعض الأحوال يمكن أن تكلف الوظائف أو يمكن أن تتحول تلك الوظائف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالفعل فإن السبب الأساسي لعدم خصخصة المؤسسات يرجع إلى التأثيرات التي ستكون لها على موظفيها، ومن

خلال أن تصبح موظف للمقاول فإن مرتبات وفوائد الموظفين يمكن أن تتناقص، وبينما يمكن أن يلقى البعض خيبة أمل في عدم كفاية الخدمات من جانب المقاولين إلا أن الآخرين يمكن أن يكونوا سعداء بمستوى الخبرة ويشعروا بأن هذا لا يصنع الفرق إذا كانوا موظفين للمقاول أو موظفين عموميين، ويشعر الآخرون بأن موظفي المقاولين يمكن أن يكون لديهم انتماء أقل إلى المؤسسة عنه إذا تم توظيفهم من قبل الجامعة بشكل مباشر.

وخطة جامعة كارولينا الشمالية للاستعانة بالمصادر الخارجية لخدمات تنسيق الموقع تؤدي إلى اتهامات بالعنصرية حيث أن فريق تنسيق المكان يكون غالباً من السود على عكس موظفي الجامعة الآخرين. وقد توقع الاستشاريون أن يدفع لهم المقاولون أقل، ويوفرون لهم فوائد أقل. وقد صحبت جامعة مينيسوتا اقتراح بخصخصة خدمات الكمبيوتر من خلال إنشاء المؤسسة المملوكة للقطاع العام. والموظفين الذين يتم تحويلهم إلى المنظمة الجديدة يخشون فوائدها، وحققوا أجازة سنوية وأجازة مرضية، وأقدمية وحماية خدمة مدنية يمكن أن تلغى.

وفي حالة الإنتاج باستخدام المصادر الخارجية فإن عقود الخدمات وحقوق الامتياز سوف تتوقع تحقيق ادخارات تكلفة أم ستزيد نتيجة الأرباح؟ بالإضافة إلى ذلك سوف يكون على صناع السياسة أن ينظروا إلى مستوى الخدمة التي يتم توفيرها. ومن حيث الحوالات فإنه ليس واضحاً أن المستهلكين يتخذون القرارات بناءً على الجودة وحدها، ولا يمكن أن تنافس المؤسسات بناءً على تلبية توقعات مستوى جودة معين.

الخلاصة:

مع مواجهة التعليم العالي للمناخ السياسي الحالي وتراجع مخصصات الدولة وإعادة دراسة التعليم العالي كمصلحة عامة فإن المؤسسات تقوم بخصخصة مختلف العناصر وتبحث عن استقلال أكبر عن حكومة الدولة، ورغم أن أكثر أشكال الخصخصة شيوعاً هي الاستعانة بالمصادر الخارجية إلا أن هناك عدد من الخيارات لتحويل الإنتاج وتمويل التعليم العالي إلى القطاع الخاص وهذه تشمل بيع الأسهم وإلقاء الحمولة، ومصادر الإيرادات البديلة، والتعاقد وحقوق الامتياز والدعم وإلغاء التنظيم. ويقدم هذا الإطار نمط لفهم حركة الخصخصة التي تهب عبر التعليم العالي.

الفصل الثاني

خصخصة خدمات التعليم العالي

الحجج المؤيدة والحجج المعارضة للاقتراح (*)

إن التراجع في مؤسسات التعليم العالي العام، وغياب الأموال الفيدرالية وأموال الولايات، والمبالغ المالية المحدودة المتاحة من المصادر الخاصة وإسهامات كلاً من المؤسسات والأفراد دفعت العديد من المؤسسات إلى الخصخصة أو التعاقد من الخارج للعديد من خدماتها، وتتراوح هذه الخدمات من الخدمات الغذائية للكليات إلى العيادات والمستشفيات الصحية ومراكز الاستشارة، وحتى المنهج يصبح حساساً لاستراتيجية الخصخصة، اسطوانات مدمجة للدورات الكاملة تكون متاحة للبيع وجميع برامج الدرجات تعرض من خلال التعليم عبر الانترنت، وهناك مزايا وعيوب لخصخصة خدمات التعليم العالي.

هل مسئولي التعليم العالي يسيرون دون بحث وتحليل دلالي وهام للحجج المؤيدة والمعارضة؟ هناك اقتراحات معينة هامة ترتبط بهذه الحجج المؤيدة والمعارضة نعرضها في هذه المقالة.

التراجع في الأموال الفيدرالية وأموال الولايات ونقصها لمؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى مبالغ التمويل المحدودة المتاحة من مصادر خاصة مثل المؤسسات والأفراد يدفع العديد من الجامعات والكليات إلى النظر في تنفيذ استراتيجية خصخصة الخدمات والمناهج كطريقة لتوفير الأموال. والخصخصة أو الاستعانة بمصادر الخدمات الخارجية تتراوح من الخدمات الغذائية إلى العيادات والمستشفيات الصحية وخدمات الاستشارة، كما أن المنهج يشارك بشكل أكبر من حيث أن الجامعات والأساتذة يقومون بتسويق الدورات الكاملة على اسطوانات مدمجة بينما بعض الكليات والجامعات تنظر في توسيع التعليم عن بعد إلى نقطة الدرجات المختلفة عبر الانترنت، ورغم أن هذا ليس بالتحديد اتجاهاً جديداً إلا أن التعاقد على خدمات شئون الطلاب يكون بقدر الأهمية حتى أن الإداريين لابد أن

(*)جون بول إيدي، دونالد سبولدنج، ستان مورفي، جامعة شمال تكساس، دينتون، تكساس ٧٦٢٠٣-٦٨٥٧

ينظروا إلى أكثر من مجرد خط قاع واحد، فالخصخصة يمكن أن تـوفر التكـاليف ولكن لها مزايا وعيوب.

هل يكون الإداريين مدركين لنظر بعض من الجوانب الأكثر نقدية لكلاً منهما ؟

تستكشف هذه المقالة في شكل مقترحات العديد من المزايا والعيوب الهامـة التي لابد أن يتم دراستها بشكل كامل قبل تنفيذ استراتيجية الخصخصة.

مزايا الخصخصة المقترحة:

لابد أن يرجع مسئولي الجامعات والكليات الذين يدرسون وينفذون خصخصة الأنشطة على مقارهم بين الاقتراحات التالية:

<u>الاقتراح الأول</u>، سوف يوفر المقاول أو المورد المنتج أو الخدمة أو العمليـة بالسعر الذي ينتج عنه مدخرات تكلفة واضحة طويلة المدى والعوامل الأخرى التي لها اعتبار تشمل الملائمة للطلاب وجودة الخدمة أو المنتج. هل تكـون مـدخرات التكلفة هي خط القاع الوحيد؟

<u>الاقتراح الثاني</u>، سوف توجه الإدارة النقد نحو مقاول أو مورد معين للخدمات إذا أصبح من الضروري زيادة الإيرادات نتيجة لارتفـاع التكـاليف. هـل سـيفقد مسئولي الكليات أو الجامعات المعرفة بزيادات التكاليف أو يتجاهلونهـا ويلومـون المقاول أو المورد فقط؟

<u>الاقتراح الثالث</u>، المهارات الإدارية في إطـار الهـرم الإشـرافي للمقـاول بالإضافة إلى الموقع الذي يتم فيه تنشيط خدمات معينة سوف ينتج عنها خدمـة ذات جودة أعلى. هل الهيكل الإداري في القطاع الخاص من المحتمل أن يكون ذو كفاءة أكبر من الهيكل الموظف، ويعمل في إطار التعليم العالي؟ سبب هذه الفجوة الإدارية إذا وجدت قد يكون أن المديرين الداخليين للجامعات والكليات يفتقدون إلى حـوافز جعل كيانهم صديقاً للعميل.

<u>الاقتراح الرابع</u>، الموارد المالية للمقاول أو المورد من المحتمل أن تكون أكبر من الموارد المالية للجامعة. وهكذا في مثل هذا الموقف فإنه من المحتمل أن يمكـن

للمقاول أو المورد تحديد السعر بتنظيم الطلبيات أو الخدمات – مدخرات التكلفة من خلال شراء الأحجام، ورغم ذلك مرة أخرى فهل يكون خط القاع هو المعيار الوحيد للحكم على الانتاجية؟

الاقتراح الخامس، لوائح وأحكام وروتين القوانين الحكومية التي تنظم إنفاقات أموال الدولة تمنع قدرة مؤسسات التعليم العالي على تنظيم الدولار ومثل هذه القروض لا تفرض على الأعمال الخاصة، فمجالس تنسيق الدول للتعليم العالي يمكن أن تتداخل من خلال فرد تكميل قوانين الدولة إلى نقطة تعقيد عملية تشغيل الإجراء الفعال والكفؤ.

عيوب الاقتراح: كما أن هناك مزايا مفترضة للخصخصة فإن هناك العديد من عيوب الخصخصة والتي يتعارض بعضاً منها مع المزايا مباشرة، ويتم عرض الاقتراحات التالية:

الاقتراح السادس، هل مدخرات التكلفة المتوقعة – الحجة الأساسية للخصخصة – للمؤسسات لا تزال تمرر إلى الطلاب في شكل تكاليف أعلى على المدى البعيد على الرغم من أن مثل هذه التكاليف لا تمرر إلى هذه المؤسسة؟ هكذا يكون السؤال، هل تكاليف التشغيل التي كان من الممكن تمريرها من قبل من خلال المؤسسة إلى الطلاب لا تزال تمرر من قبل الغير (المقاول أو المورد)؟

الاقتراح السابع، فلسفة تطوير الطلاب المقبولة والتي يتم التعبير عنها في التعليم العالي كمهمة أساسية وأولية تدعو إلى النمو الفكري والأخلاقي والطبيعي والاجتماعي والروحاني للطلاب سوف يحدث بها خلل نتيجة لغياب هذه النية من جانب أعمال العقد أو الخدمات أو الأفراد في إطار الكيان أو الخدمة المتعاقد عليها، وكل موظف فرد في الجامعة أو الكلية يكون لديه القيمة والالتزام ولكن هل سيسود هذا الاتجاه في الأعمال أو الخدمة المتعاقد عليها أم سيكون هذا مجرد هدف تنظيمي للمقاول أو المورد؟ ينتج اثنين من الاقتراحات الفرعية من هذا الاقتراح:

(أ) سوف يتم تنفيذ القيمة المتعاقد عليها بشكل أفضل إذا تم توفيرها في المقر.

(ب) يمكن توفير الخدمة المتعاقد عليها بشكل فعال في موقع خارج المقر.

والاقتراح الثاني سوف يصعب تغيير عقود الخصخصة خاصة إذا أثر هـذا التغيير على خط قاع المقاول أو المورد، وفي إطار بروتوكول العقود فـإن تحديـد وتوقعات تسليم الخدمات تعتبر أحد مقتضيات مدة العقد. وعدم الخبرة مـن جانـب مندوب الجامعة أو الكلية بالعقد قد لا يتم التغلب عليها بـشكل فعلـي مـن خـلال التغيرات المقترحة على العقد قبل اكتماله، بالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات في نظام المهمة ودور أو نطاق المؤسسة قد لا تنفذ بالفعل من خلال النظام التعاقـدي غيـر المرن.

الاهتمامات الإضافية:

فيما بعد أو فوق الاقتراحات السابقة تبدو العديد من الاقتراحات الأخرى عند دراسة الخصخصة، وهذه الاهتمامات تثير أسئلة تشمل:

(أ) هل جميع الطرق التي ستؤثر فيها الخصخصة على الطلاب وفريق العمل محددة في الأدبيات، والأهم من ذلك في كل مؤسسة تفكر في الخصخصة.

(ب) سوف تؤثر الخصخصة على فلسفة نمو الطلاب ومهمة مؤسسات التعليم العالي

(ج) هل دافع الربح مفهوم صحي في إطار معايير نمو الطلاب؟

(د) هل سيكون جميع الأفراد في نماذج الخصخصة نماذج أدوار للطلاب؟

(هـ) هل يتمسك المقاولون أو الموردون بالمعـايير الأخلاقيـة والمهنيـة العاليـة المتوقعة من أفراد التعليم العالي

(و) كيف ستتفاعل المنظمات المهنية بتطوير الطلاب والاتحـادات مـع المقـاولين والموردين؟

الخلاصة

تتم الخصخصة في جميع نواحي مجتمع التعليم العالي خاصــة فــي إطــار الخدمات الطلابية، ولكن هل ستتولى فلسفة ومهمة تطوير الطلاب؟ هــل يجــب أن يهمل مسئولي التعليم العالي مسئوليتهم باعتبار جميع جوانب هذا التحول بعد ذلــك؟ يمكن أن يتغير نمو طلاب التعليم العالي بطرق غيــر مقبولــة لهــذه المؤســسات. والاقتراحات والاهتمامات المعروضة هنا يجب أن تكون ذات أهمية أساسية لإداريي التعليم العالي بحيث لا تمنع مهمة الجامعة أو الكلية.

الفصل الثالث

الخصخصة التحدي القادم للتعليم العالي العام(*)

يتضح من النظرة الوجيزة إلى إطار التعليم العالي العام أن الخصخصة توجد في شكل واحد أو آخر في كل مقر كلية تقريباً، وسواء كانت استعانة بمصادر خارجية للخدمة أو زيادة تخصيص الأموال الخاصة من أجل التعويض عن مخصصات الدولة المتراجعة فإن الخصخصة تتزايد، وعند تعريفها على نطاق أوسع فإن الخصخصة هي عملية تقليص دور الحكومة أو زيادة دور القطاع الخاص في النشاط أو في ملكية الأصول، ويعتقد أن الخصخصة ستزيد قوى السوق والمنافسة وأن هذه ستؤدي إلى كفاءة أكبر في تخصيص الموارد، بالإضافة إلى ذلك يعتقد أن الخصخصة ستؤدي إلى منتج تعليم عالي أفضل بتكلفة أقل. ومن يرون أن الخصخصة تفيد التعليم العالي العام يرون تهميشاً للدولة وبيروقراطيتها كإضعاف لكفاءة وقوة التعليم العالي. وخصخصة التعليم العالي العام تكون جزء من حركة أوسع نحو حكومة أقل.

وفي بداية مناقشة هذه القضية فإنه من الضروري تعريف الخصخصة من حيث التعليم العالي العام. ونموذج ديلمر للإنتاج والتمويل يخدم هذا الغرض جيداً، ويعتمد هذا النمط على فكرة أن الإنتاج والتمويل يكونوا ذوي أهمية أساسية حيث أنهم يكونوا خصائص مميزة وفريدة للخصخصة. وهذا النمط رباعي الأجزاء يفصل الخصخصة إلى أربع نماذج.

(*) ليندا بي آنجلو، التعليم ٢٥٠ ب / د. آرت كوهين، شتاء ٢٠٠٠

١. النموذج الأول يكون الإنتاج العام بالتمويل العام.

وهذا هو النموذج الممول والمدار من قبل الحكومة المثالي الذي يعمل فيه التعليم العالي العام في إطار مدى أكبر رغم أنه متناقص.

٢. النموذج الثاني هو الإنتاج العام بالتمويل الخاص.

وهذا هو تنويع نموذج الإيرادات الذي يشمل مخططات مثل زيادة المصاريف الدراسية ومصاريف المستخدم، والاستراتيجيات الأخرى لتوليد الإيرادات في التعليم العالي مثل تخصيص الأموال الخاص.

٣. النموذج الثالث هو الإنتاج الخاص بالتمويل العام.

يشمل هذا النموذج الحالة التي تشمل التعاقد وتحرير القوانين والنظم وحقوق الامتياز والمنح والدعم والحوالات، وهذا الجانب غالباً ما يكون الجانب الذي يفكر فيه الأفراد أولاً عندما يفكرون في الخصخصة في التعليم العالي. والمؤسسات العامة لها تاريخ طويل من الاستعانة بالمصادر الخارجية سواء من خلال التعاقد أو خدمات منح حقوق الامتياز إلى موردي القطاع الخاص. وإلغاء القوانين والنظم في التعليم العالي يحدث عندما تخفف الحكومات أو تستأنف اللوائح وتسمح للمؤسسات أو الجماعات الفردية من المؤسسات بالمزيد من الاستقلال وهذا غالباً ما يتم بالاشتراك مع الاتفاق من جانب مؤسسة التعليم العالي على قبول مستويات تمويل واعتمادات أقل. والمنح والدعم يمكن أن يتخذ عدة أشكال مع جعل المساعدات المالية أحدهم والأخرى هي الدعم المباشر لبائعين بعينهم من أجل توفير الخدمة. وتعطي الحوالات الأموال العامة للمستهلكين من أجل استخدامها في المؤسسات التي يختارونها.

٤. النموذج الرابع في هذا النمط من الخصخصة هو الإنتاج الخاص بالتمويل الخاص:

يشمل هذا الجانب إلقاء الحمولة وبيع الأصول. وهذا الشكل من أشكال الخصخصة يحدث عندما تقرر الحكومة التوقف عن توفير خدمة معينة، وتترك للسوق توفير هذه الخدمة.

ورغم أن جميع أشكال الخصخصة في إطار التعليم العالي تكون جديرة بالمناقشة إلا أن هذا البحث سوف يتناول الجوانب الأكثر جدلاً من الخصخصة، وسوف يكون هذا البحث محدوداً على مناقشة الجانب الثاني وزيادة مصاريف الدراسة وزيادة مقدار الدعم الذي يرد من تخصيص الأموال الخاصة، والمجال الثالث من حيث إلغاء القوانين والنظم. وأهداف هذا البحث هي دراسة بعض القوى وراء الخصخصة ومناقشة القوى المؤيدة والمعارضة للخصخصة في شكل زيادة المصاريف الدراسية ورفع الأموال الخاصة، وفي البيئة التي تحرر من القوانين والنظم. ويشير إلى بعض مضامين التحرك نحو الخصخصة.

القوة وراء الخصخصة

يوضح مسح الأدبيات القوى الثلاث الرئيسية وراء التحرك إلى خصخصة التعليم العالي وهي القيود المالية والمناخ السياسي الحالي، والثقة المتراجعة في التعليم العالي. وأول هذه القوى هي القيود المالية، وتوصف بشكل أفضل بأنها التراجع المستمر والمستديم في مخصصات الدولة بالتعليم العالي على الرغم من الاقتصاد الصحي وفي بعض الأمثلة فوائض الدولة. ويشير جرينمان إلى أنه خلال النصف الأول من التسعينات وهي الفترة التي تميزت بالكساد والركود فقد التعليم العالي أهم أساس في معارك ميزانية الدولة بنسبة اعتمادات الدولة المخصصة للتعليم العالي والتي تراجعت إلى ١٢,٥% من ١٤% في بداية العقد. وقد نرى التعليم العالي الآن أنه أكثر تقديرية من حيث التمويل مقارنة بسجون الدولة، والرعاية الصحية والتعليم K12 وفي الواقع يشير يودوف إلى أنه في العديد من الأمثلة تحمل

مثل هذه الخدمات مهام في مستوى التمويل والإنفاق، وفي بعض الأحيان بأمر المحكمة بينما غالباً ما يمول التعليم العالي دون مثل هذه المأموريات والمهام. ويعطي جرينمان خلاصة القيود المالية والمخصصات المتراجعة التي ترجمت من حيث الدعم لمؤسستين عامتين كبيرتين. وفي جامعة ميتشجان في ١٩٩٧ مثل دعم الدولة ١٠% تقريباً من إجمالي الإيرادات، و ١٨% من الميزانية الدراسية، وفي جامعة فيرجينيا في عام ١٩٩٥ – ٩٦ مثل دعم الدولة ١٣% من إجمالي الإيرادات و ٢١% من إيرادات القسم الدراسي، وهو يشير إلى أنه في جامعة فيرجينيا تراجع نصيب دعم الدولة للقسم الدراسي بمقدار ١٢% في السنوات الخمس من ١٩٩٠ – ٩١ إلى ١٩٩٥ – ٩٦ ويمثل هذا خسارة بقيمة ٦١,٦ مليون دولار خلال تلك الفترة، وعلماً بأن العديد من الدول الآن تستمتع ببعض أنواع فوائض الميزانية ولكن تستمر في تمويل التعليم العالي في مستويات أدنى بشكل متزايد فإن النظرة إلى زيادة تمويل الدولة تبدو غامضة.

ويعتبر المناخ السياسي السيئ للتعليم العالي العام أحد أسباب استمرار التعليم العالي في رؤية مخصصات منكمشة في وجه فوائض الميزانية، وهذه الظاهرة يمكن اعتبارها جزء من التحرك الكلي نحو تخفيض العمالة الحكومية باسم المدخرات والكفاءة، وما أطلق عليه ديلمر تحرك بلادنا إلى اليمين، كما أنه أيضاً اعتراف بأن التعليم العالي يعتبر بشكل متزايد مكسب خاص وليس مصلحة أو خدمة عامة. ويلاحظ يودوف أنه في أوائل التسعينات فإن ٣٧% فقط من جميع الأسر كان لديها أبناء تحت سن ١٨ وهو ما تراجع بأكثر من النصف منذ الخمسينات، ويعني هذا أن القليل والقليل من الجمهور لديهم نصيب عام في تعليم الكليات من خلال أبنائهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن من تتزايد عددهم في الفئة الأقل من ١٨ وبالتحديد الأقليات قد لا يكون لديهم نفس المناخ السياسي مثل الدوائر الأخرى، وهي تبدو رسالة واضحة "تدع هؤلاء الذين لديهم نصيباً مباشراً يدفعوا" والمناخ السياسي يكون قوياً إلى حد ما ضد زيادة التمويل الذي يكون شائعاً الآن للتشريعات والحكام من أجل تشجيع المؤسسات العامة على النظر في أشكال ودرجات الخصخصة المختلفة من

أجل الحفاظ على الاعتمادات. وينقل بلومنستيك عن برينمان قوله "يبدو لي أن هناك أدلة بسيطة على أن الجمهور ليس مستعداً لتخصيص نفسه لهذا الغرض، وتحمل الضرائب".

وبعيداً عن قضية الدعم العام للمصلحة التي لا تتحقق لغالبية الممولين فإن هناك نقصاً متزايداً في الثقة العامة في النتائج التي يحققها التعليم العالي مع طلابه والاستثمار العام المطلوب لإنتاج هذه النتائج، ويشير يودوف إلى أن العديد من الممولين يرون أن تعليم الطلاب الجامعيين بشكل خاص عانى على يد إداريي الجامعات والأساتذة والعديد من الأشخاص لا يكونوا واثقين تماماً مما يدركون أنه بقرة مقدسة. وتشخيص سكيميت للثقة في التعليم العالي في فلوريدا يلخص بشكل أفضل من خلال رئيس لجنة التعليم العالي في التشريع، وهو يؤكد أن الممولين في فلوريدا أرسلوا رسالة قوية بأنهم لن يرسلوا إلينا أي أموال جديدة إلا بعد أن نبين لهم العائد الأفضل على الدولارات التي أنفقوها في عدد من خريجي الكليات الذين يقدرون عملهم الحالي على أن له علاقة قليلة أو ليس علاقة بما تعلموه في التعليم العالي، بالإضافة إلى ذلك يذكر جيلمر الوسائط العامة على أنها تعكس فكرة التعليم العالي كأمر بطل استخدامه ويخدم ذاته من خلال تصويره للشخصية والمؤسسة في التليفزيون وفي الأفلام، وهذه العوامل تؤدي إلى خلق نموذج للجمهور يضيف إلى تقليل الثقة في التعليم العالي.

القوى والعوامل التي تدعم الخصخصة:

يبدو أن هناك ثلاث أفكار أساسية تساهم في التحرك نحو خصخصة التعليم العالي العام:

١. يجب أن يكون التعليم العالي في الحكومة محرراً من القوانين والأنظمة، بحيث يمكن أن يستجيب بشكل أفضل للتغيرات التي جاءت بسبب تناقص مخصصات الدولة.

٢. تخلق الخصخصة استقلالاً أكبر للمؤسسات بحيث يمكنها أن تقدم بشكل أفضل مهامها الأساسية.

٣. الخصخصة هي أفضل رد فعل نحو المناخ السياسي الحالي.

وأول فكرتين تأتيان تقريباً من الفلسفة الاقتصادية، بينما الفكرة الثالثة تكـون ذات طبيعة رجعية بدرجة أكبر، ولكن كما سنرى في مناقشات الخصخـصة فـإن الثلاثة جميعاً تقوم على فكرة أن التعليم العالي يجب أن يتعلق بكل ما هو ضروري للحفاظ على ذاته، وأنه يمكن أن يستمر في أن يكون قادراً على البقاء.

الحاجة إلى التحرر من القوانين والنظم:

في عقد المخصصات المتناقصة جاءت بعض مؤسسات التعليم العالي لتـرى أن التشريع والدولة عائق وليسوا شريك ومعاون، وكان هذا بلا شك الحال لرؤسـاء كلية سان ماري في ميريلاند وجامعة فلوريدا، ويعتقد أن الرقابة المركزية لمثل هذه القرارات مثل المصاريف وتكوين مجلس الإدارة والشراء الأساسي وقرارات البناء والتخطيط يمكن أن تترك بشكل أفضل للمدارس الفردية التي تعـرف احتياجاتهـا. ويبين بردال بالتفصيل أمثلة لا حصر لها من كيف كانت سان ماري قـادرة علـى توفير الأموال من خلال لوائح التوريد الموحد واللوائح الأقل في برامج رأس المال بين إجراءات توفير التكلفة الأخرى التي أصبحت ممكنة بسبب التنظيم الأقل. يفسر سكيميت الحاجة إلى التنظيم الأقل من خلال صوت رئيس جامعـة فلوريـدا جـون لومباردي والذي يقول: "إنها تأخذ اتجاه حجم واحد يناسب الجميع لمؤسسات النظام المتنوعة، ونتيجة لذلك فإنها تجعل النظام السيئ سياسة عريضة، وهكـذا فإنهـا لا تشجع المؤسسات على إجراء التغييرات الأساسية لتصبح أكثـر كفـاءة أو إطـلاق أنشطة نفعية لتحقيق الأموال، وأحد الأمثلة على الأنشطة النفعية التي يمكن أن تحتاج بعض المدارس إلى تشجيعها في بيئة التنظيم الهادئة هي الاستثمار من خلال اعتمادا المشروعات في إطلاق البحث كطريقة لتحقيق الأموال وخدمة مؤسساتها أيضاً.

وأحد المشكلات الأخرى التي يمكن تناولها من خلال تقليل اللوائح هي حاجة المؤسسات إلى إلغاء أو تقليل البرامج المتكـــررة أو منخفـــضة الجـــودة او رفـــع مصاريف الدراسة إلى ما سوف تتحمله السوق. ولا يضيف أن المؤســسات حاليـــاً تتردد في إلغاء برامج الجودة المتكررة أو منخفضة الجودة على الرغم من مـــوارد الميزانية المنكمشة، وقبل ذلك فإن إلغاء لوائح مقدار المصاريف الدراسية التي يمكن أن تفرضها المؤسسة يعتبر تحرير مطلوب من القوانين والأنظمة. ويقترح برينمان التحرك إلى استخدام نموذج المصاريف العالية والمعونة العالية الذي يمكن أن يجعل المصاريف تتفق مع ما تفرضه المدارس الخاصة. وهذا الإصلاح السياسي يعكس ما حدث بالفعل في سان ماري عندما تم تحرير هذه المنطقة من القوانين والنظم وتـــم مضاعفة المصاريف الدراسية في ٥ سنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، بالإضافة إلـــى ذلك يتناول برينمان فكرة أنه بالإضافة إلى تناقص الاعتمادات من الدولة يجـــب أن يأتي إلغاء تنظيم المواعيد للمجالس الحاكمة والذي من شأنه أن يسمح لها بأن تكون أكثر فاعلية وقدرة على الاستجابة إلى المؤسسات التي تخدمها، وهو يقترح أنه حيث أصبحت الدولة مساهم أقلية فإنها لا يجب أن تحدد ١٠٠% مـــن تـــشكيل مجلـــس الإدارة. وإلغاء اللوائح وتقرير المصير الذي يأتي بطول الخصخصة يعتبـــر فائـــدة مباشرة للتعليم العالي.

الحاجة إلى زيادة الاستقلال:

مراقبة اللوائح عن قرب تعتبر متطلبات لزيادة الاستقلال والسماح للمؤسسات بتوحيد تركيزها. والموقف في فلوريدا يقدم مثال جيد علـــى الحاجـــة إلـــى زيـــادة الاستقلال، ويبين سكيميت بالتفصيل كيف أعاد تشريع فلوريدا المخصـــصات إلـــى مستوى لا يمكن احتماله، وتم تقنينه الآن من خلال استفتاء المصوتين عـــام ١٩٩٤، وفي الوقت نفسه فإن التشريع رفض السماح لمدارسه برفع مصاريف الدراسة التي تميز هذا بأنه شكل آخر من أشكال الضرائب. وهذا ترك لمؤسسات فلوريدا التحاق متزايد وغطاء على المخصصات وأسعار ومعدلات مصاريف الدراسة بين الأقل في

البلاد. ويركز إصلاح التشريع الكامل على تحديد عدد الساعات المعتمدة للطلاب المتفرغين كوسيلة لتوفير التكلفة. كما أراد رئيس جامعة فلوريدا أن يمنح الاستقلال الذي يمكن أن يسمح للمدارس بالبقاء، وطالب بأن يعطي التشريع التعليم العالي العام في فلوريدا تقرير مصير أكبر وتنبأ بنظام الجامعات الذي يتخذ فيه الرؤساء جميع القرارات الرئيسية تقريباً ومستويات المصاريف التي تمليها السوق. ويمكن رؤية نفس السيناريو في سان ماري، وعند مواجهة المخصصات المتناقصة التي اتضح كما لو أنها لم تسترد مطلقاً إلى مستويات الاعتماد المناسبة فإن الرئيس أراد الاستقلال المتزايد بحيث يمكن أن تستمر هذه المؤسسة في تقديم والوفاء بمهمتها الأساسية ككلية درجات شرفية عامة.

وسوف يسمح الاستقلال المتزايد للتعليم العالي العام بالحرية التي يحتاجها من أجل صنع الاختيارات التي تسمح له بالعمل بتمويل دولة أقل مع الاحتفاظ بمهمته الأساسية، ويقول لويس أن زيادة الاستقلال تكون ضرورية للمؤسسات عندما تصبح مخصخصة بشكل متزايد، وأن نجاحهم في سان ماري شبه الخاصة لم يكن ليحدث لو أنه لم يمنح استقلال أكبر، وتنظيم أقل.

الخصخصة هي أفضل رد فعل تجاه النظام السياسي الحالي.

أفضل الحجج للتحرك نحو المزيد من الخصخصة تأتي ممن يعترفون بأن قبول الخصخصة في شكل واحد أو آخر هو أفضل رد فعل يمكن أن يقدمه التعليم العالي في ظل النظام السياسي الحالي الذي لا يبين أي إشارة على التراجع، وتقول هذه الفلسفة من جهة أنه من الأفضل أن تدرك المؤسسة أن المخصصات الأدنى تكون موجودة لتظل قائمة، وأنه بدلاً من التفاوض على التشريع لاعتمادات التخصيص فإن المؤسسة من الممكن أن تتبنى بشكل أفضل نموذج المصاريف المرتفعة والمعونة المرتفعة، وتتفاوض على التشريع من أجل الزيادات في المعونة المالية، وهذه الفكرة تسير مع النمط السياسي الحالي الذي يرى أن الأفراد الخصوصيين يتلقون فوائد التعليم العالي، وفي هذا الإطار الفكري فإن الدولة من

المحتمل بشكل أكبر أن تمول الطلاب الأفراد الذين يمكنهم بعد ذلك أن يمولوا الجامعة بدلاً من أن تمول الجامعة مباشرة. وكما يؤكد جيلمر في هذا النموذج.

فإن من يمكنهم أن يتحملوها سوف يدفعوا فقط المزيد، ومن لا يمكنهم أن يتحملوها سوف يتلقون المعونة المالية، وبأي من الطريقتين فإن التكلفة تكمن في الطالب الفرد والأسرة بدلاً من الدولة والممول بصفة عامة.

وأحد الأفكار الأخرى التي تستجيب إلى زيادة المخصصات هي محاولة زيادة التمويل من خلال تخصيص الأموال الخاصة، ومؤسسات التعليم العالي الخاص عملت لفترة طويلة في أنشطة تخصيص الأموال. وغالبية الأموال المخففة بشكل مستقل التي استخدمت للذهاب إلى الجامعات والكليات الخاصة تسير إلى مؤسسات التعليم العالي، ويشير بولي إلى أنه خلال أواخر التسعينات فإن جامعات الأبحاث والدكتوراه العامة رأت أن الجزء المخصص لها من تبرعات الشركات يزداد من ٤٩,٣% إلى ٥٣,٤%، ويشير برينمان إلى أن عقود الأبحاث الفيدرالية في جامعة فيرجينيا والتبرعات الخاصة من المؤسسات والهيئات مثلت ٢٧% من ميزانية القسم الأكاديمي في ١٩٩٥ – ٩٦ مقارنة بـ ٢٠% من صناديق الدولة، ومن الواضح أن مؤسسات التعليم العالي العامة تغازل بشكل متزايد دولارات الشركات والمؤسسات كوسيلة لاستمرار وبقاء وتحسين مؤسساتها، وهذا ينعكس في حملات تخصيص الأموال الكبرى التي بدأت خلال السنوات القليلة الماضية في العديد من المؤسسات العامة الأساسية.

وجامعات الأبحاث العامة وبعض مدارس الدولة الأخرى قامت بعمل وظيفة ممتازة لاستبدال الأموال المفقودة من إيرادات الدولة بأموال أخرى في شكل دولارات أبحاث متزايدة، وتخصيص الأموال الخاصة وعطايا هيئة التدريس. ويقول يودوف أنه على الرغم من هذا القطع إلا أن ميزانيات الجامعة استمرت في النمو، والمدارس تدرك جميعاً أيضاً أنها لابد أن تقوم بتكوين الاعتمادات المفقودة من التشريع من خلال تخصيص الأموال الخاص، ولا يجب أن تقدم أي عذر على هذا

النشاط. ونائب رئيس التطوير وعلاقات الخريجين في جامعة بين يشير إلى أن: "يمكننا أن نكون قادرين على رفع ١ بليون دولار أو ٥٠٠ مليون دولار إذا لم نكن قادرين على الوصول إلى حجة جيدة ومقنعة لسبب الحاجة إلى هذه الاعتمادات. وبمعرفة أن ولاية بنسلفانيا تشعر بأن التزامها يتمثل في توفير الوصول إلى ٨٠ ألف طالب وإعطائهم الجودة فإننا يمكن أن نرى لماذا في بيئة المخصصات المتناقصة تبحث مؤسسات التعليم العالي العامة عن مبالغ دولارية أكبر للدعم من المصادر الخاصة. وسوف يستمر تخصيص الأموال الخاصة في النمو في مناخ الدعم العام المتراجع للتعليم العالي، وسواء كان إلغاء للقوانين والأنظمة أو استقلال أو تبني لسياسات أكثر اتفاقاً مع المصادر المالية المتنوعة فإن مؤيدي الخصخصة يشكلون حججهم رداً على الاعتراف بأن السياسة العامة الحالية تدعم الخصخصة وأنه كان من الأفضل لهم أن يتأكدوا من أنهم يتبنون السياسات المؤسسية التي ستدعمهم وتحافظ عليهم بشكل جيد في القرن القادم.

التحرك نحو الحفاظ على الخصخصة في الوجود:

الموضوع الأساسي الذي يظهر بين الحجج المعارضة للمزيد من الخصخصة هو حجة أن التعليم العالي العام لا يمكن أن يستمر بنفسه في البيئة المخصخصة بشكل متزايد وبالتحديد تتجمع الحجج المعارضة للخصخصة حول هذه الأقوال.

١. على الرغم من أن مخصصات الدولة تتراجع، إلا أن المبلغ الهائل من أموال الدولة التي لا تزال توجد للإنفاق العام على التعليم العالي العام لا يمكن أن تستبدل من خلال تخصيص الأموال الخاص أو ارتفاعات المصاريف الدراسية على مستوى الجامعات العامة من النخبة وأقل كثيراً على مستوى المؤسسة العامة العادية.

٢. تأتي مصادر الإيرادات الخاصة بأولويات محددة مرفقة بها غالباً لا تتفق مع الأولويات العامة ومهمة المؤسسة.

٣. سوف تؤثر زيادة الخصخصة على الدور التاريخي للمؤسسات ومهمتها.

من يعارضون المزيد من الخصخصة أو الخصخصة التي حدثت هكذا يرون أن الخصخصة هي التي تدير نسيج التعليم العالي العام.

لن يتم استبدال مخصصات الدولة

يستخدم برينمان جامعة فيرجينيا والتي تكون في طريقها نحـو الخصخـصة كدراسة حالة من أجل توجيه الحجج ضد المزيد من الخصخصة، وهو يشير إلى أنه على الرغم من أن الدولة في ١٩٩٥-٩٦ دفعت فقط ٢١% من إجمـالي الميزانيـة التي لا تزال تصل تقريباً إلى ١٢٠ بليون دولار، وهو مبلغ نسبي ملحوظ، ويمكـن أن تأخذ ٢,٤ بليون دولار في صناديق الأوقاف الإضافية من أجل إنتاج ١٢٠ مليون تأتي حالياً من الدولة على أساس ثانوي. وأحد البدائل الأخرى غير المجدية بالمثـل لجامعة فيرجينيا هي رفع مصاريف الدراسة بمقدار ٦٠٠٠ دولار تقريباً سنوياً لكل طالب بافتراض أنه لا يحتاج أي طالب إلى أي معونة مالية إضافية لتغطيـة تكلفـة مصاريفه الدراسية، ويشير برينمان إلى أن أي سياسة تهدف إلى دعم إيرادات الدولة بأموال مصاريف الدراسة سوف تقلل بشكل واضح اطلاع الطالـب مـا لـم يـتم تخصيص مقدار الزيادة إلى المعونة المالية بناءً على الحاجة. وفي ظل هذا الـنمط القاسي للمزيد من الخصخصة في مؤسسة علم الدولة، فإن صورة المؤسـسات ذات القوة والمكانة الأقل في السوق المخصخصة تكون قاتمة. وفي شركة سوني بينجامتو يقول الرئيس أن الاعتماد المتزايد على مصاريف الدراسة جعل المؤسـسة تحـاول رفع الاعتمادات خاصة الموجهة للمعونة المالية القائمة علـى الاحتياجـات، وهـو اقتراح صعب في ظل الحالة الاقتصادية المتراجعة للمنطقة. وأغلبية مؤسسات الدولة ربما بالفعل جميع مؤسسات الدولـة لا يمكـن أن تـستمر فـي مـسئوليتها نحـو الخصخصة، حيث أن اتساع الاعتمادات المالية المطلوبة مـن خـلال المـصاريف الدراسية أو المصادر الخاصة يكون حائط لا يمكن بلوغه.

الخيوط المرتبطة بالمصادر الخاصة:

بعيداً عن الإضافة إلى الاعتمادات العامة مثلما يحدث مع مخصصات الدولة فإن الاعتمادات الخاصة عادة ما تأتي ومرفق معها أولويات الجهات المانحة، وعند تقديم القضية ضد تخصيص الأموال العامة يشير بلومنستيك إلى أنه من خلال النقل عن رئيس الكلية ونائب رئيس التطوير فإن الجهات المانحة يكون لها أولوياتها الخاصة، وأنها غالباً ما تعطي للامتياز والتعزيز وليس للأضواء والكهرباء وتعليم اللغة الإنجليزية الأساسية. ويؤكد يودوف أنه ليست كما لو أن المسئولين عن تخصيص الأموال ونشر الأموال المخصصة لا يرون احتياجات المؤسسة، إن هذه الأولويات فقط لا تتفق مع أولويات المساهمين الخارجيين. وفي بيئة تخصيص الأموال الخاصة فإن مدارس معينة داخل المؤسسات الفردية مثل القانون والطب والأعمال يمكن أن تكون قادرة على تأمين الاعتمادات بشكل أفضل من المناطق الأخرى في المؤسسة، وهذه البيئة يمكن أن تخلق تفاوت كبير في التمويل حتى داخل المؤسسة الواحدة، ويمكن أن تسبب تراجع الفنون الليبرالية والحريات، وفي البيئة المخصخصة فإن غياب الدعم قد يؤدي إلى إغلاق البرنامج أو حتى إغلاق المقر بأكمله. ويشير بلومنستيك إلى أن جامعة مينيسوتا قررت إغلاق مقر وسيكا الموجه زراعياً بناءً على التكلفة، ودون تعهد للجهات المانحة لبرنامج معين أو مقر فإنها يمكن أن تتوقف عن الوجود أو مجال التعليم العالي متزايد الخصخصة.

التوفيق بين الدور التاريخي ومهمة المؤسسات

من الناحية التاريخية شهدت مؤسسات الدولة كمهمة لها وليس كتفويض من جانب الدولة أو جانب عملي أن تخدم مواطني الدولة أولاً من خلال تركيزها على قبول سكان الدولة، وإجراء الأبحاث التي تستهدف خدمة الدولة. وخصخصة المؤسسات العامة تستدعي هذا الدور التاريخي. ومع استمرار الخصخصة يدخل التعليم العالي الآن عقد الجامعة العامة الممولة من القطاع الخاص، وبالفعل فإن طلاب الكليات والجامعات يشيرون إلى المؤسسات بأنها تساعد من قبل الدولة أو

تعاون من قبل الدولة من أجل تأكيد علاقتها المتغيرة بالدولة. والبعض يذهبون إلى أبعد من ذلك للإشارة إلى المؤسسة بأنها تقع في الدولة. ما مقدار ما يمكن أن تتوقعه الدولة من المؤسسة التي تكون فيها مساهم أقلية يكون هذا سؤال مفتوح. يشير بلومنستيك إلى أنه يكون عليك أن تشكك في التزام المؤسسة لقبول حد أدنى ٧٠% من فصلها لسكان الدولة أو الولاية، كما هو الحال في ميتشجان عندما تصبح الأموال أكثر إحكاماً والدخل من مصاريف الدراسة خارج الولاية يبدو أكثر وأكثر إقبالاً، ونصل هنا إلى مسألة التأكيد والملكية مع بعض المؤسسات التي تتلقى نسبة أكبر من تمويلها من الدولة التي لها علاقة أكثر ارتباطاً بالمجتمع المحلي والدولة بصفة عامة. ويستمر التمويل العام في التراجع، وهذا التأكيد يحتمل أن يتحول بعيداً عن خدمة مجتمع الدولة الأوسع. ويشير يودوف إلى أن رعاة القطاع الخاص لا يكونوا مهتمين بدعم وظائف التعليم العالي التي يجب أن ترعاها الدولة مثل الانتقال الثقافي عبر الأجيال، وإعداد معلمي المستقبل، أو دعم التعلم والمعرفة لغرضها الخاص. وفي البيئة المخصخصة يمكن أن تموت هذه الوظائف.

تتضمن قضية المهمة ذات الصلة مستوى الاتصال وعدد برامج الخريجين التي يمكن أن تستمر مؤسسات التعليم العالي في توفيرها في بيئة الخصخصة، وخلال العقد الأخير فإن معظم مؤسسات التعليم العالي شهدت زيادات هائلة في مصاريف الدراسة تتجاوز بكثير زيادات مصاريف الدراسة الحالية في التعليم العالي. وجزء من نموذج سان ماري للخصخصة يكمن في نموذج ارتفاع المصاريف – ارتفاع المعونات، والذي شهد تضاعف المصاريف الدراسية في ٥ سنوات. والمؤسسات الأخرى التي تسعى إلى إتباع هذا المثال تخطط أيضاً لأن تخصخص جزئياً من خلال رفع مصاريف الدراسة، ورغم أن هذا قد لا يقنن مبدئياً الاتصال كما هو الحال الآن في سان ماري دون أن يتم توجيه اعتمادات هامة إلى المعونة المالية، يمكن أن يتم تهميش الاتصال بشكل ملموس. وأحد القضايا الأخرى التي يمكن أن تظهر مع محاولة المؤسسات العمل بشكل أكبر مثل القطاع الخاص تتضمن إغلاق البرامج في السباق من أجل الأموال والمكانة. ويحذر مستشار نظام

جامعة فلوريدا من أن المدارس قد تخفف من برامج الخريجين إذا تركت لأجهزتها الخاصة، والحجة المعارضة للخصخصة تأتي إلى القول بأن المزيد من خصخصة التعليم العالي من خلال استبدال اعتمادات التخصيص العامة للدولة، ومن خلال تخصيص الأموال الخاصة وزيادات مصاريف الدراسة سوف يعدل بشكل ملموس التعليم العالي، ويعرقل قدرته على خدمة الكثير من الطلاب إن لم يكن معظمهم الذي يعلمهم حالياً.

مضامين التحرك نحو الخصخصة:

لا يمكن تجاوز الخصخصة في مناقشات التعليم العالي الحالية، وهذه ليست مسألة التعليم العالي التي تصبح أكثر خصخصة، وإنما مسألة كيف تتناسب الخصخصة مع مهمة وفلسفة المؤسسة، أو دور الدولة في التعليم العالي، ويقول برينمان أن هذه القضايا قد تكون صعبة المواجهة ولكنها تكون محور التحسن المستقبلي للبلاد، والتعليم العالي العام مثل العديد من المشروعات العامة الأخرى تكون في مرحلة الخصخصة.

وعند النظر إلى سانت ماري شبه المخصخصة ونموذج الخصخصة الخاص بها قد يكون من السهل أن نخمن أن جميع مؤسسات التعليم العالي الأخرى يمكن أن تتبع هذا النموذج. وكان هذا الموقف فريد من نوعه حيث أن المجلس الحاكم القوي بشكل خاص أو الرئيس الأقوى تفاوضوا على التشريع على زيادة الاستقلال وإلغاء الأنظمة والقوانين في مقابل غطاء على المخصصات في المستوى الحالي المعدل للتدخل. ويعترف الرئيس ليوس نفسه بأن هذا الموقف ربما يعمل فقط بسبب العلاقة والرؤية القوية التي وفرها هو والمجلس. ومن الصعب أن نتخيل مجلس وكلاء مثل مجموعة كاليفورنيا أو مجموعة فلوريدا يتولى هذه المهمة حتى بمساعدة رؤساء ومستشاري المقر الأفراد. ويقترح رئيس جامعة فلوريدا أن كل معسكر فردي له مجلسه الخاص لتمثيل اهتماماته، ولكن هذا الاقتراح حتى إذا أمكن أن يساعد في

البيئة المخصخصة يأتي معه بتكاليفه الخاصة، فتخصيص الأموال أصبح عمل كبير كما يتمثل في حقيقة أن ولاية أوهايو تستعين الآن بـ ١١٠ شخص في مكتب التطوير وحده، وأن المكتب تنامى بنسبة ١٥% خلال حملة ١ بليون دولار، وهذه التوسعات في المصاريف العمومية لا تساهم بشكل مباشر في المهمة التعليمية للجامعة أو في فكرة أن الخصخصة تخلق حكم أقل، وهنا من المؤكد أنها تخلق المزيد من البيروقراطية والمصاريف العمومية التي تؤخذ من الأموال الإضافية التي كان من الممكن إيفادها إلى المؤسسات الفردية. وليس من الواضح بشكل حقيقي نموذج سان ماري لتكاليف الدراسة العالية، والمعونة العالية، وما إذا كان يمكن أن يعمل على نطاق واسع عبر العديد من المؤسسات كما اقترح النجاح الذي حققته سان ماري أم لا. ورأي الجمهور العام ومؤيدي الولاية الآخرين له نظام سوق فريد يتناسب بشكل أفضل مع الخصخصة، ويشمل ذلك زيادات المصاريف الدراسية مثل مصاريف سان ماري. وكما يشير برينمان فإن مصاريف الدراسة يمكن أن يتم رفعها فقط دون التأثير على الدخول إذا ازدادت مساعدة الطلاب في نفس المستويات. ورغم أن برينمان مؤيد لنموذج مصاريف الدراسة العالية، والمعونة العالية كإجابة للمدارس عند تحركها إلى مجال الخصخصة إلا أنه لابد من ملاحظة أن معونة الطلاب تأتي تقريباً من بعض المصادر التي تقوم حالياً بقطع المخصصات العامة. ومع مواجهة العديد والعديد من المؤسسات وإلزامها بالتحرك إلى نموذج المصاريف العالية والمعونة العالية فسوف يحتمل أن لا تواكب المعونة المصاريف العالية و/أو يمكن أن يذهب رفع المصاريف الدراسية إلى مستويات لا يمكن احتمالها من أجل الدفع الكامل للطلاب لكي يدعموا الطالب القائم على الحاجة. وفي أياً من النموذجين وكخيار يستخدم على نطاق واسع سوف يحتمل أن يؤدي النموذج مرتفع المصاريف ومرتفع المعونة إلى نقص الاتصال.

وحتى في النموذج مرتفع الاتصال ومرتفع المعونة فإن الطالب الفرد ينتهي بدفع المزيد في الجوانب المطلقة. وطلاب بعينهم، خاصة الأقلية، وطلاب كليات الجيل الأول يكونوا أكثر عرضة لاختيار عدم حضور الكلية بناءً على السعر المطلق. ويتوقع رئيس سوني بينجامتون أنه مع رفع مصاريف الدراسة فإن مجتمع طلاب الجيل الأول الذي يمثل ٤٦% سوف يختفي، بالإضافة إلى ذلك فإن الرؤساء في الولايات منخفضة المصاريف الدراسية، ومنخفضة المعونة يصدقون على تلك السياسة مع جعل الاتصال والاطلاع مفتوحاً. وبالفعل فإن المناخ السياسي الحالي للمكسب الخاص يترجم إلى مبالغ كبيرة من ديون الطلاب، ولكن مع زيادة الخصخصة خلال السنوات القادمة فإن دين القرض هذا لكل طالب لن يزيد مرة أخرى، وهذا الإدراك له مضامين هامة لشبابنا عندما يدخلون إلى سن البلوغ، وهم يهتمون بما يمكن أن يكون غالباً كماً هائلاً من الشك في أنهم قد يكون أمامهم فرصة قليلة للدفع مرة أخرى حسب المجال الذي يدخلونه، وغالبية التوسع في العطاء الخاص حدثت في أوقات الانتعاش الاقتصادي، وليس واضحاً أن هذا يستديم في وقت التحول والتراجع الاقتصادي أو الانكماش، ومع تحرك مؤسسات التعليم العالي العام نحو ما يحتمل أن يكون علاقة شبه خاصة بالدولة، ومجيئها إلى الاعتماد على هذه المصادر التي لا يمكن الاعتماد عليها للجزء الأكبر من الإيراد السنوي يمكن أن تحدث مشكلات خطيرة للمؤسسات الفردية خلال الأوقات الاقتصادية الأكثر صعوبة.، وقبل ذلك في هذا التحرك نحو الخصخصة فإن التعليم العالي العام اتضح أنه يتناول تقليل مخصصات الدولة بشكل جيد، ويؤكد يودوف النجاح في تخصيص الأموال ووضع دعم حكومي فيدرالي إضافي، وأن هذا ساعد بالفعل على نمو ميزانيات التعليم العالي خلال هذه الفترة، ولكن أن هذا أدى إلى خلق أمن كاذب، وإحساس كاذب بأنه لم يحدث أي ضرر، بالإضافة إلى ذلك فإن مناظرة الخصخصة ركزت بصفة أساسية على جامعات العلم القليلة، والكيانات الخاصة، وليس واضحاً

أن نفس آليات الخصخصة سوف تعمل في مدارس الولايات العادية أو في بيئة كليات المجتمع.

يؤكد مؤيدي الخصخصة على أهمية الفوز بتنظيم متناقص واستقلال متزايد من الولاية عندما تصبح عملية المؤسسات الفردية أكثر خصخصة، ورغم ذلك فإن القرار في فلوريدا يبين أنه إذا أصبح أكثر فردية فإنه لا يترجم بالضرورة إلى الاستقلال واللوائح الأقل، ورغم أن التشريع يرحب بهذا بشكل كامل وبالفعل يريد أن يصبح نظام التعليم العالي العام في فلوريدا أكثر كفاية ذاتية إلى أنه في ١٩٩٥ أوقفوا الاقتراح الذي كان من الممكن أن يرفع مصاريف الدراسة في جامعات الولايات بمقدار ١٠% فقط. وعملية الخصخصة الناجحة تبدو نتاجاً للتفاوض الطويل والدقيق مع كلاً من الولاية والجامعة الذين يعملون معاً على تقليل مختلف القيود بحيث يمكن لكيان التعليم العالي أن يعمل بشكل أفضل في ظروف الكفاءة الذاتية الأكبر. وفي ظل الطلبات المتزايدة على أن يجد التعليم العالي طرق لتمويل نفسه سوف تحتاج المؤسسات إلى تعلم كيفية التفاوض مع التشريعات بحيث يمكن أن تحافظ بشكل أفضل وتستمر في خدمة مجموعات الطلاب فيها. والمضامين السلبية والتي يمكن أن تحدث إذا فشل التعليم العالي في الاهتمام باحتياجاته الخاصة واحتياجات الطلاب يمكن أن تعرقل الفكرة الكاملة للتعليم العالي العام.

الخلاصة

يكون التعليم العالي العام في وسط التغير الكبير الذي يمكن أن يكون له عواقب سلبية وخيمة للطلاب والمؤسسات الفردية. وإعلان جرينمان أنه بدلاً من تجاهل هذا التحرك، وكان للتعليم العالي العام أن يصبح أفضل مشاركة في صيغة السياسة التي ستدعم احتياجاته، ويوجه بشكل فعلي من خلال المهتمين بالحفاظ على التعليم العالي العام، ولكن حتى نتحرك سريعاً إلى الخصخصة فإن هذا يشير أيضاً إلى انطلاقة من المهمة الهامة والجذور التاريخية للتعليم العالي كخادم للأفراد، ويجب أن تأتي الدولة لتدرك أن دعمها لا يمكن مطلقاً أن يستبدل بشكل كامل خاصة من حيث بعض الوظائف العامة الأساسية للتعليم العالي، وفي نفس الوقت فإن التعليم العالي العام لا بد أن ينوع قاعدة إيراداته بحيث يمكنه أن يستمر في النمو وتأدية مهمته، وفي هذه العملية يجب أن يأتي الجمهور ليفهم لماذا يكون من الضروري تجميع ونقل وتوسيع المعرفة حتى إذا لم يبدو أن لهذه المعرفة تطبيق مباشر وعملي. وأكثر من تحدي لهذه العملية للتعليم العالي العام، وتشير حركة الخصخصة إلى فجوة وصدع كبير بين التعليم العالي نفسه والجمهور من حيث فهم أغراض التعليم العالي، وهذه الفجوة هي التي لابد أن يتم تناولها إذا كان يجب أن يستمر التعليم العالي بنفسه للأجيال القادمة.

الفصل الرابع

تنويع المصادر ودور الخصخصة في تمويل التعليم العالي في منطقة الدول العربية (*)

١- مقدمة

٢- الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي في منطقة الدول العربية.

٣- الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي: حالات ثلاث دول.

٤- المصادر المتنوعة لتمويل التعليم العالي.

٥- الخصخصة: التعريف والتطوير.

٦- النماذج المختلفة للخصخصة.

٧- الحجج المؤيدة للخصخصة.

٨- الحجج المعارضة للخصخصة.

٩- استراتيجيات الخصخصة في التعليم العالي

(*) بيكاس س.سانيال (Bikas C.Sanyal)، اليونسكو: المعهد الدولي لتخطيط التعليم، باريس ١٩٩٨

١ – مقدمة:

بعد الحرب العالمية وخلال فترة التوسع السريع والهائل في التعليم العالي تولت الدولة مسئولية توفير الموارد اللازمة في معظم الدول حول العالم على أساس المساواة والكفاءة.

وقد اختفى دور القطاع الخاص بشكل ملموس، ومع نهاية السبعينات كان التعليم العالي هو خدمة توفر عادة من جانب القطاع العام إلا في الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا والفلبين. وفي الدول التي كان فيها القطاع الخاص فإن إسهام الدولة المباشر أو غير المباشر لم يكن أيضاً مهملاً.

كان هناك ثلاث حجج لصالح سيطرة دور الدولة. أولاً خلال الفترة ما بعد الاستعمارية كان على العديد من المستعمرات السابقة أن تستبدل المغتربين بمواطنين مؤهلين بالشكل المناسب، واحتاجت الدول إلى أن تؤثر على الآلية التي كانت تعد الأفراد لقيادة الوظائف في العديد من مناحي الحياة وتنظيم هذه الآلية. ونفس الحجة انطبقت أيضاً على الدول التي لم تكن مستعمرة (تشمل الدول المستعمرة) خلال فترة الأعمار بعد الحرب، وفترة الانتعاش الاقتصادي والتي احتاجت إلى قوة عاملة عالية المستوى. وكانت الحجة الثانية هي حجة اقتصادية وكان يعتقد أنه على الرغم من أن التعليم العالي يمكن أن ينتج عنه عوائد عالية إلا أنه كان هناك شك في هذه العوائد على المستوى الفردي وقد كان معروفاً أنه لتحقيق قدر مثالي اجتماعياً من الاستثمار في التعليم العالي فإن الدولة والتي تمثل جميع المواطنين يجب أن تلعب دوراً نشطاً، وفي الستينات لوحظ أن عدد طلاب أكبر يحتمل أن يكونوا قادرين على الإسهام في تطور بلادهم لم يكونوا يستمروا في التعليم العالي بما يضر بأنفسهم وبلادهم. وفي نفس الوقت تقريباً فإن تقرير روبنز جاء في المملكة المتحدة بتوصيات للتوسع الهائل في التعليم العالي ومع المشاركة المسيطرة للبلاد، وقد اتبعت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم هذا الجدل في صياغة سياسات التعليم العالي، والسبب الثالث لدور الدولة المسيطر في التعليم العالي كان حجة المساواة، وفي فترة ما بعد الحرب التي سيطرت عليها الرعاية كان يقال أنه ما لم تدعم الدولة التعليم العالي عالي

التكلفة غير قادرين على الاستفادة منه، وأمكن أن يظل التعليم العالي حكراً للأثرياء ونخبة المجتمع.

لذلك فإن دور الدولة في تمويل التعليم العالي ازداد سريعاً، وأياً كان الدور الذي كان يلعبه القطاع الخاص خاصة في المستعمرات السابقة في العالم النامي قبل الاستقلال اختفت تماماً على الأقل نسبياً، وقد لاحظنا نفس الظاهرة في منطقة الدول العربية من العالم.

وخلال الستينات والسبعينات فإن موارد التعليم العالي في جميع أنحاء العالم بصفة عامة كانت كافية لتبرير سيطرة المعايير الأكاديمية لإقرار تخصيص الموارد. وقد فسر جاريس ويليامز الظاهرة في حالة المملكة المتحدة كما يلي:

"الديناميكيات الداخلية للمناهج والموضوعات وليس الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي حددت أنماط النشاط الدراسي، كما أن التكتل المتزايد والمنح والميزانية التفصيلية للخطوط كانت أساساً لتخصيص الاعتمادات. وأدت المنح الكلية المتزايدة إلى ارتفاع تطوير أشكال إدارة الكليات في الجامعات البريطانية وأدت الميزانيات الخطية إلى الشكل البيروقراطي والتخصيص الكفء للموارد لضمان الاستخدام الكفء للموارد والرد على البيئة المتغيرة والحفاظ على الجودة. ومعظم الدول الأعضاء في منطقة الدول العربية واجهت نفس الظاهرة.

عندما تكون الموارد نادرة فإن نموذج الكلية لتخصيص الموارد القائم على إجماع الباحثين قد يتدهور إلى حماية المصلحة الممنوحة مما يؤدي إلى خلق صعوبة في طرح أي تجديد. وفي ظل نفس الظروف فإن النموذج البيروقراطي لتخصيص الموارد والذي يتطلب تطور المسئولية يولد إحساس باغتراب الفريق الأكاديمي عن بيروقراطية الهيئات الممولة.

وموارد التعليم العالي في منطقة الدول العربية اعتمدت على الموقف الاقتصادي الكلي للدول في المنطقة.

منطق الدول العربية التي يغطيها UNEDBAS كان لديها ٤,٤% من سكان العالم بنسبة ١,٦% فقط من إجمالي الثروة العالمية بعد القياس بمجمل الناتج المحلي،

ورغم ذلك كان عليها أن تستوعب ٥,١% من مجتمع التعليم العالي العالمي (اليونسكو ١٩٩٧)، البنك الدولي (١٩٩٧).

جدول ١: سكان العالم ومجمل الناتج المحلي في ١٩٩٥

	العالم	الدول العربية	النسبة (%)
السكان ١٩٩٥ (مليون)	٥٧٣٧	٢٥٠	٤,٣٥
مجمل الناتج المحلي ١٩٩٥ (مليون)	٢٧٩٤٦٨٢	٤٦٠٩٢١	١,٦٠
السكان في التعليم العالي %		٥,١	

الإقليم الفرعي الأول (دول المغرب): موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس والجماهيرية العربية الليبية.

الإقليم الفرعي الثاني (القرن الأفريقي ووادي النيل): مصر والسودان وجيبوتي والصومال.

الإقليم الفرعي الثالث: (شبة الجزيرة العربية أو دول الخليج): اليمن والسعودية وسلطنة عمان والإمارات وقطر والبحرين والكويت.

الإقليم الفرعي الرابع (الشرق الأوسط): العراق والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين.

المصادر: اليونسكو: كتاب العام الإحصائي لليونسكو ١٩٩٧، البنك الدولي: تقرير التنمية العالمي ١٩٩٧

وقد كان النمو الاقتصادي للمنطقة مخيباً للآمال على مر السنين، ومن بين ١٦ دولة في المنطقة (التي أمكن تجميع بياناتها عن مجمل الناتج المحلي للفرد) كان لسبعة دول متوسط معدل نمو سنوي سلبي خلال فترة ١٩٦٠ – ١٩٩٤، وكان للدول الثلاث لإضافية متوسط معدل نمو سنوي أقل من ١% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٧) (انظر جدول ٢).

****

جدول ٢: مجمل الناتج المحلي للفرد ومتوسط معدل النمو السنوي

البلد	مجمل الناتج المحلي للفرد في ١٩٩٤ بالدولار	متوسط معدل النمو (%) ١٩٦٠ - ١٩٩٤
البحرين	٧٥٣٣	-١,٧
الإمارات	١٨٦٠٣	-٣,٤
الكويت	١٠٣٠١	-٥,٢
قطر	NA	NA
الجماهيرية العربية الليبية	٥٦٣٠	١,٧
لبنان	NA	NA
السعودية	٥٢٤٦	٠,٩
سوريا	١٠٦٣	١,٨
تونس	١٤٢٨	٢,٩
الجزائر	٢٣٤٨	٠,٥
الأردن	١٦٢٩	-٢,٩
عمان	٥٦٨٣	٦,١
مصر	٧٢٢	٣,٣
المغرب	٩٤٢	٢,٠
العراق	٧٨١	-٤,٧
اليمن	NA	NA
موريتانيا	٤٩٤	٠,٩
السودان	٧٦٥	-٠,٢
جيبوتي	٦٧٤	-٤,٤
الصومال	١٥٠	NA
فلسطين		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقريـــر الأمم المتحدة للتنمية البشرية ١٩٩٧

على الرغم من الضعف الاقتصادي إلا أن المنطقة استمرت في توســيع منــشآت التعليم العالي الخاصة بها، ومجمل نسب الالتحاق (الالتحاق كنسبة مئوية مــن ٢٠ – ٢٤ من سكان المجموعة العمرية) ارتفعت من ١٣,٧% في ١٩٨٥ إلى ١٤,٥% في ١٩٩٤، وعلى الرغم من أن النمو النسبي كان أقل من النمو للعالم النامي بأكملــه إلا أن القاعــدة الأعلى دعت إلى جهد أقوى في زيادة النسبة (أنظر جدول ٣).

****

جدول ٣: نسبة الالتحاق والإنفاق العام: مقارنة بين الدول العربية وجميع الدول النامية

الفئة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
مجمل نسبة الالتحاق (للفرد)			
الدول العربية	١٠,٧	١١,٤	١٤,٥
الدول النامية	٦,٦	٧,١	٨,٩
الإجمالي العالمي	١٢,٩	١٣,٨	١٦,٢
الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من مجمل الناتج القومي٥,٢			
الدول العربية	٥,٨	٥,٢	٥,٢
الدول النامية	٤,٠	٤,٠	٣,٩
الإجمالي العالمي	٤,٨	٤,٨	٤,٩
الإنفاق العام على التعليم للفرد (دينار أمريكي).			
الدول العربية	١٢٢	١١٠	١١٠
الدول النامية	٢٨	٤٠	٤٨
الإجمالي العالمي	١٢٤	٢٠٢	٢٥٢

المصدر: اليونسكو: الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو ١٩٩٧ – جداول ٢-١٠، ٢-١١

والغريب في الأمر هو حقيقة أن الزيادة حدثت على الرغم من التناقص في حصة الإنفاق العام للتعليم في مجمل الناتج القومي من ٥,٨% في ١٩٩٥ إلى ٥,٥% في عام ١٩٩٤، والنقص الأكثر حدة في الإنفاق العام على التعليم للفرد من ١٢٢ دولار أمريكي في ١٩٨٥ إلى ١١٢ دولار أمريكي في عام ١٩٩٤، وفي كلتا الحالتين فإن منطقة الدول العربية خسرت، بينما إجمالي العالم النامي كسب بشكل ملحوظ في الجوانب النسبية خاصة في تخصيص الموارد للفرد (أنظر جدول ٣).

والأكثر غرابة وهي حقيقة أن النقص في نصيب التخصيص للتعليم العالي في إجمالي تخصيص التعليم،ومن بين ١١ دولة في المنطقة أمكن أن تقدم اليونسكو لها إحصائيات لفترتين زمنيتين مقارنتين خسرت ٧ حصتها بمرور الوقت (أنظر جدول ٤) وهذا يبين خسارة أخرى لقطاع التعليم العالي بالنسبة لموقفها المالي.

جدول ٤: اتجاه نصيب الإنفاق العام في التعليم العالي في إجمالي إنفاق التعليم العام

البلد	السنة	النسبة المئوية
جيبوتي	١٩٧٩	١٩,١
	١٩٩١	١٣,٩
مصر	١٩٨٠	٣٠,٩
	١٩٩٤	٣٥,٧
العراق	١٩٨٠	٢٤,١
	١٩٩١	٢٠,٦
الأردن	١٩٨٠	٢٢,٨
	١٩٩٥	٣٤,٤
الكويت	١٩٨٠	١٦,٥
	١٩٩٠	١٦,٠
موريتانيا	١٩٨٠	١٣,٥
	١٩٩٥	٠,٤
المغرب	١٩٨٠	١٨,٣
	١٩٩٢	١٦,٣
عمان	١٩٨٦	١٥,٣
	١٩٩٣	٥,٨
السعودية	١٩٩٢	١٩,٧
	١٩٩٥	١٧,٨
سوريا	١٩٨٠	٣٢,٧
	١٩٩٤	٢١,٣
تونس	١٩٨٠	٢٠,٥
	١٩٩٣	٢١,٣

المصدر: اليونسكو: الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو ١٩٩٧ – جدول٤-٢

وبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية العامة فإن نظام التعليم العالي واجه عجز بسبب العديد من العوامل الأخرى المبينة فيما يلي:

١. كان الطلب على التعليم العالي يتزايد بمعدل أسرع من ما يمكن للحكومة أن تتعايش معه مالياً.

٢. كانت أولويات مستويات التعليم الأدنى تتزايد خاصة للتعليم الابتدائي الذي كان يعترف بأنه حق إنساني أساسي للشعب.

٣. كان الطلب على التعليم العالي يصبح أكثر وأكثر تخصيصاً (طلب متباين) بسبب احتياجات سوق العمل المتغيرة من جهة، والعملاء المتنوعين من جهة أخرى والذين يحتاجون إلى موارد إضافية.

٤. بطلان استخدام المهارات سريعاً بسبب انفجار المعرفة وعجلة التطور التكنولوجي التي دعت إلى المزيد من الموارد المالية.

٥. التأكيد على البحث العلمي، والبحث التكنولوجي والتطوير الذي طالب بمزيد من الإنفاقات والاعتمادات.

٦. أولوية تحسين جودة التدريب والبحث كانت تصبح أكثر أهمية.

ولتمكين نظام التعليم العالي من توعية أكبر عدد ممكن من الطلاب فإنه أمكن تبني العديد من السياسات:

(١) تحسين الاستخدام الكفء والاستفادة من الموارد.

(٢) تشجيع توليد الدخل.

(٣) تبني سياسات استرداد التكاليف التي تشمل طرح نظام دفع الأجور التمييزي.

(٤) تشجيع الخصخصة.

كان من الممكن أن تتطلب كل هذه السياسات تغيير في نموذجي تخصيص الموارد المذكورين من قبل، وكبديل لنماذج الكلية والنماذج البيروقراطية لتخصيص الموارد فإن اتجاه السوق كان يقترح من قبل رجال الاقتصاد، والذي أمكن أن يتبع قوى طلب السوق والعرض ويؤكد على عملية تحديد الأولويات، وفي هذه العملية فإن الدارسين والذين يقدمون الخبرة والمديرين المؤسسين الذين أمكنهم أن يوفروا وجهة نظر عبر منهجية أوسع والحكومة والتي تمثل المجتمع والطلاب وجهات العمل ومستهلكي العلوم الدراسية – سوف يلعب المساهمين أدوارهم الخاصة.

٢- الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي في منطقة الدول العربية.

تتحمل الدولة العبء الأساسي لتمويل التعليم العالي في معظم دول منطقة الدول العربية. وفي منطقة المغرب (الإقليم الفرعي الأول) فإن صناديق الاستثمار يتم توفيرها وتنظيمها بشكل كامل من قبل الدولة، والميزانية التشغيلية أي فاتورة المرتبات وتكاليف الإصلاح والصيانة والمصاريف الاجتماعية للطلاب تتحملها الدولة أيضاً بصفة أساسية.

تولد المؤسسات موارد محدودة جداً خاصة بها، ونادراً ما تتعاون المؤسسات مع القطاع الإنتاجي، ورغم ذلك فإن هناك استثناءات.

على الرغم من سيطرة القطاع العام إلا أن مصر والسودان (المنطقة الفرعية الثانية) والإمارات العربية والبحرين (المنطقة الفرعية الثالثة)، لبنان والأردن والعراق (المنطقة الفرعية الرابعة) دعمت تطوير القطاع الخاص، كما أن النظام الجامعي الفلسطيني (المنطقة الفرعية الرابعة) بأكمله خاص ورغم أن الجامعات الأمريكية في بيروت والقاهرة مؤسسات خاصة قديمة جداً إلا أن المؤسسات الخاصة الجديدة تظهر في الدول الأخرى، ورغم ذلك فإن معظم هذه المؤسسات التي تظهر في الدول الأكثر فقراً تعتمد بشكل كبير على الدولة في التمويل.

وقد قامت القليل جداً من الدول بترشيد مصاريف الدراسة، وفي معظم الحالات فإن هذا يكون رمزياً فقط ويساهم بقدر ضئيل جداً في التمويل الكلي، وفي حالات معينة فإن هذا يدفع مباشرة إلى وزارة المالية.

تستخدم القليل من دول المنطقة تحليل التكاليف لتمويل تشغيل البرنامج، ومعظمها تتبع ميزانية بنود الخطوط التي تكون متصلبة وغالباً ما تؤدي إلى الاستنزاف بسبب قيود التحويل، ورغم ذلك فإن الدول الآن تتفهم الحاجة إلى تغيير إجراءات الإدارة المالية ككل خاصة بطريقة تعبئة الموارد المالية الجديدة من أجل تقليل عبء الدولة، كما سنلاحظ من الأمثلة المبينة فيما يلي والتي تغطي الأقاليم الفرعية الأربعة.

المنطقة الفرعية الأولى: تونس:

في محاولة لتحسين إدارة المالية في التعليم العالي فإن تونس طرحت نظاماً جديداً لتخصيص الموارد أطلقت عليه نظام تحليل وإدارة التعليم العالي، ويستخدم النظام مجموعة من المؤشرات لتخصيص الموارد تغطي فريق الدعم والفريق الأكاديمي والأنشطة التشغيلية كما أن الأعراف مثل نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس والمساحة لكل طالب والاستفادة من المساحة والاستفادة من زمن فريق العمل تقاوم في نظام المراحل من أجل تسهيل ترشيد تخصيص الموارد بين المؤسسات والمناطق.

وفي محاولة لتنويع موارد تمويل التعليم العالي فإن البلاد سمحت الآن لمؤسسات التعليم العالي بتطوير التعامل مع الصناعة والمجتمع وتوليد الدخل من خلال:

١. التدريب على أساس استرداد التكلفة.

٢. عقود الأبحاث.

٣. الخدمة الخبيرة.

وفي تونس جاءت هذه الدخول لتتبع أحكام الدولة.

ورغم ذلك بدأت السلطات في تقدير الحاجة إلى طرح المزيد من المرونة في أحكام الأنشطة التي تحقق الدخل للمؤسسات بحيث توفر الحوافز لتنويع مصادر التمويل.

بالإضافة إلى ذلك تشجع الحكومة الآن دور القطاع الخاص في التعليم العالي، وطبقاً لمدير عام المالية بوزارة التعليم العالي فإن:

"تشجيع مشاركة القطاع الخاص يصبح أمر لا يمكن الاستغناء عنه، وبالإضافة إليه فإن إعداد إطار للتعليم العالي الخاص بحيث يستجيب للحاجة إلى التنويع التربوي والمالي.

المنطقة الفرعية الثانية: مصر:

ازداد الالتحاق بالتعليم العالي في مصر بمعدل أسرع كثيراً من مواردها المالية، فمثلاً في حالة جامعة المنصورة ارتفع الالتحاق من ٧٤,٣١٠ في ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٢٣٧,٨٧٣ في ١٩٩٥ – ١٩٩٦ في كلياتها الـ ١٧، ويمكن ملاحظة زيادات مشابهة في الجامعات الأخرى للبلاد، ونصيب البلاد من التمويل انخفض إلى ٨٥% في ١٩٩٤ – ١٩٩٥ للجامعة، و الـ ١٥% المتبقية تتولد من خلال الجامعة في شكل:

١. مصاريف الدراسة والرسوم الأخرى: طبقت الجامعة نظام التبرع الإلزامي لتحويل ملف الطلب من كلية إلى كلية أخرى للالتحاق، وتم التخلي عن هذا في ١٩٩٦. وفي السنوات الأخيرة يسمح نظام الالتحاق بكليات التجارة والحقوق والآداب للطلاب الأقل تأهيلاً بالحصول على مكان في رسوم الالتحاق ٣٦٠ جنيه مصري، بينما رسوم الدراسة الثانوية تكون تافهة ١٠ جنيه مصري. والدخل من هذه الرسوم ينظم من خلال هيئة التدريس بإتباع النظام ويوزع كما يلي:
   - تذهب ٥٥% إلى الكلية التي طبقت هذا النظام.
   - تذهب ٢٠% إلى الكليات الأخرى.
   - يمنح الباقي لطلاب المتوسطات المتواضعة لرسومهم، و/أو شراء الكتب.. إلخ.

٢. الدخل المحقق من خلال المراكز المتخصصة من:
   (أ) التعاون مع الصناعة.
   (ب) حقوق براءة الاختراع.
   (ج) توفير التعليم المستمر لموظفي الصناعة.
   (د) الاتصال بالمعدات العلمية والمعملية.

(هـ) تصنيع المنتجات الصناعية الوسيطة.

(و) خدمات الامتداد.

(ز) تعليم اللغة.

لا يكون على هذه المراكز أن تتبع القيود المالية التقليدية المفروضة من قبل الدولة.

٣. التبرعات الخاصة، خاصة لزمالة الطلاب

بموافقة المجلس الأعلى للجامعات اعتباراً من ١٩٩٤ – ١٩٩٥ تم الاتفاق على ٢٤٠ عقد محدد بين الجامعات العامة المصرية والاهتمامات الصناعية. وفي جميع الجامعات العامة تم وضع وظيفة نائب الرئيس لتطوير وإدارة التعاون مع الصناعة والمجتمع.

المنطقة الفرعية الثالثة: دول الخليج:

باستثناء البحرين فإن الدول تدفع مقابل التعليم العالي الرسمي بأكمله، وبالنسبة للبحرين يأتي التمويل من رسوم الطلاب وميزانية الحكومة، وفي الكويت فإن التعليم العالي له ميزانية خاصة باستقلال ومرونة معقولة، وفي السعودية على الرغم من أن الدولة لا تفرض أي رسوم دراسية إلا أن هناك قطاع خاص للتعليم العالي يمول ذاتياً. والتعليم العالي يقدم من قبل المشروعات الخاصة مثل الخطوط الجوية السعودية وبترومين وأرامكو وسابك... إلخ. وفي سلطنة عمان وعلى نفس خط القطاع الحكومي هناك المعاهد الخاصة والكليات المتخصصة التي تنتمي إلى الأفراد أو الشركات الخاصة التي تدير شئونها المالية بنفسها. وفي عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦ مول ثلث الطلاب الذين يدرسون في الخارج دراساتهم الخاصة.

الموقف العام هو أن الدولة تكون مسئولة عن نصيب الأغلبية في تمويل التعليم العالي في دول الخليج. وتمول الدراسات الأجنبية جزئياً من قبل الطلاب أنفسهم. والبرامج التدريبية التي تنظمها المؤسسات عبر الوطنية تمول ذاتياً أي أن الدولة لا تتحمل أي تكلفة لهذه البرامج.

يمكن أن نلاحظ اتجاه متزايد لإقامة وإعداد للبرامج من قبل الدولة من جهة والقطاع الخاص خاصة الشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى، وهذا ينطبق على كلاً من التدريب والبحث.

المنطقة الفرعية الرابعة: الأردن (حالة جامعة اليرموك)

أقيمت جامعة اليرموك الأردنية في ١٩٧٦ وأعيد تنظيمها في ١٩٨٦ بفصل كلية العلوم والطب إلى جامعة ثانية سميت جامعة الأردن للعلوم والتكنولوجيا، ولدى الجامعة نظام منوع لتمويل أنشطتها كما يلي:

١. الضرائب المحصلة مركزياً. الطريقة المبتكرة التي طبقتها وزارة المالية بالمملكة الأردنية هي تجميع ضريبة جامعية على كل بيع فردي من خلال الأفراد أو المؤسسات في البلاد، ويوزع الإيراد بين ٥ جامعات شبه حكومية من خلال مجلس التعليم العالي طبقاً لأربع فئات أساسية من الأوزان تقوم على:

   (أ) عدد الطلاب.

   (ب) احتياجات التطوير.

   (ج) الميزانية الإجمالية.

   (د) البرامج الجديدة.

٢. الرسوم الدراسية والمصاريف. ثاني أكبر مصادر إيرادات التعليم العالي هو رسوم الطلاب والأتعاب الإجمالية الأخرى التي يدفعها الطلاب مقابل خدماتهم، وتتلقى الجامعة أيضاً رسوم على خدماتها المقدمة للمجتمع والمشروعات الخاصة والدراسات المكلفة، والرسوم من المؤسسات المحلية والإقليمية، والاستشارات والتدريب.

٣. الدعم الحكومي. بناءً على توصيات مجلس التعليم العالي وقرار مجلس الوزراء يخصص وزير المالية هذا الدعم لكل جامعة، ويحول المبلغ كل ٣ شهور.

٤. التبرعات. مصدرها الرئيسي هو القطاع الخاص. الأفراد والمؤسسات الإقليمية أو المحلية أو الدولية تقوم بعمل التبرعات بناءً على طلبات خاصة من الجامعة.

٥. صناديق الاستثمار. تستثمر الجامعة أصولها في الأسهم والعقارات، وفي بعض الأحيان تستخدم العوائد لتمويل المشروعات التي تحقق الدخل.

٦. القروض: هذا مصدر استثنائي لتمويل العجز عادة ما تقدمه الحكومة المركزية على أساس استثنائي أو من خلال البنوك التي تضمنها الحكومة، والجدول ٥ التالي يعطي تطور المصادر المختلفة للتمويل للفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ (أدوانان ١٩٩٥).

وأنماط تمويل التعليم العالي في دول المنطقة توضح إلى حد معين الأعراض الملحوظة في الدول الصناعية، وفيما يلي الحالات التي كانت تؤثر على أنماط تمويل التعليم العالي في العديد من الدول النامية في العالم، وتشمل البعض في منطقة الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك فسوف تذكر حالة أخرى لطبيعتها الخاصة جداً.

جدول ٥: توزيع مصادر الإيرادات للفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٤ في جامعة اليرموك بالأردن

المصدر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	(%)
الدعم الحكومي	٩٥٠٠٠٠٠	٤٧٥٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢,٥
رسوم الدراسة	٤٣٨٢٤٥١	٥١٩١٢١٢	٥١١٨٥٠٣	٤٩٥٠٥١٠	٥٦٧٨١٤٩	٢٨,٠
رسوم المدرسة	١٥٠٦٨٩	١٦٣٩٢٢	٢١٩٢٢٧	٢٠٢١٦٩	١٨٦١٨٢	١,٠
الاستشارات	٦١٦٢٩	٥٤٨٢٦	٦١٠٧١	٨٤٧٠٠	١٠٢٦٦٤	٠,٥
الضرائب	٤٩٣٣١٧٢	٥٧٦١٧١٤	٨٨١١٣٣٨	٨٧٠٧٨٩٧	٨٦٩٦٤٥٨	٤٤,٠
أخرى (تبرعات)	٣٤٨٩٦٦	٣٥٥٢٠٥	٥٥٥٤٧٣	٣٦٥٩٧٩	٥٠٩٧٦٥	٢,٦
عوائد رأس المال	١٠١٩٤٧٨	٩٧٢٦٤٤	١٢٣٣٤٥٨	١٢٠٤١٩٢	١١٢٩٤٥٥	٥,٦
العجز	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٤٤٧٥٨٢٤	٣١٢٨٣٤٨	١٥,٨
إجمالي الإيرادات	١١٨٤٦٣٨٥	١٢٩٧٤٥٢٣	١٥٩٩٩٠٧٠	١٩٩٩٠٢٧١	١٩٩٣١٠٢١	١٠٠

المصدر: أنظر المرجع (عدوانان ١٩٩٥)

٣- الأنماط المتغيرة لتمويل التعليم العالي: حالات ثلاث دول:

المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة كان الدافع الأولي لتغيير آلية تمويل التعليم العالي من لجنة جارات ١٩٩٥ لدراسة وبحث كفاءة الجامعة والتي قدمت التوصيات التالية:

- المزيد من الهياكل المشابهة للأعمال للجامعات.
- السلطة التنفيذية المركزية القوية المسئولة عن التخطيط الاستراتيجي على المستوى المؤسسي.
- نائب المستشار الذي يعمل كمدير تنفيذي ويتلقى التدريب على الإدارة.
- لجان التخطيط والموارد الصغيرة عالية المستوى.
- استخدام مؤشرات الأداء.
- تقييم وتطوير فريق العمل.
- المزيد من تخصيص الإدارة المالية إلى الأقسام.

وبعد ذلك في ١٩٩٨ بدأ مشروع في جميع أنحاء البلاد مولته الحكومة لتحويل مجالات المعلومات الإدارية إلى العمل بالكمبيوتر، وكانت المؤسسات مطالبة بتجميع الإحصائيات الأساسية التي شملت بيانات عن الطلاب وفريق العمل وأصول رأس المال والمعدات والموارد المالية والمعلومات الإدارية من أجل إعطاء الدعم السليم للأقسام الأكاديمية في توزيع الميزانيات. ومنذ أوائل الثمانينات كانت سياسة الحكومة يسيطر عليها عدد من العوامل التي تشمل ما يلي:

- الاهتمام بتقليل الانفاق العام لكل طالب في التعليم العالي.
- الحاجة إلى زيادة الكفاءة من خلال تشجيع الجامعات على اكتساب الدخل وأيضاً على أن تكون أكثر مسئولية حصرية عن المنح المستلمة وهو المطلب الذي أصبح أكثر أهمية في التسعينات.

تراوحت الجولة الأولى من التخفيضات في أوائل الثمانينات من ٦ إلى ٣٠% حسب المؤسسة. وبعض الترتيبات الخاصة أدت إلى تخفيف أسوأ الآثار مثل تعويض المعاش المبكر وحماية برامج الهندسة والبرامج الفنية ذات الأولوية، وبعد ذلك ركزت الاستراتيجيات على فصل الموارد للتدريس والبحث، وجعل التمويل مشترطاً على التسليم.

وقد منح قانون إصلاح التعليم عام ١٩٨٨ المزيد من الاستقلال لإدارة موارد المؤسسات ولكن وضع مقاييس مسئولية أكثر تشدداً، وقد كان من المتوقع أن يمكن استخدام الموارد بفاعلية أكبر إذا كان هؤلاء المسئولين عن الخدمات التعليمية يمنحون الحد الأقصى من التقدير لنشرها استجابة للاحتياجات المحلية.

وقد قام مجلس تمويل الجامعات (UFC) والذي أصبح فيما بعد مجلس تمويل التعليم العالي (HAFC) بتنفيذ نظام التمويل والذي بمقتضاه تضع المؤسسات في المراهنات على أعداد معينة لأماكن الطلاب من خلال عدد كبير من التخصصات. ومن الناحية العملية ترددت الجامعات في طلب القليل إلى حد ما وبالتالي دفع وحدة التمويل إلى المزيد من التخفيضات، ونتيجة لذلك في عام ١٩٩١ تخلى مجلس تمويل الجامعات عن النظام ووضع فقط أهداف مؤقتة، واعتباراً من ١٩٩٢ تقرر أنه للعام التالي يمكن أن تمنح الجامعات فقط عدد أماكن الطلاب الممولة المخصصة لـ ١٩٩١ – ١٩٩٢. وأي قرارات عن الزيادات كانت تقوم على نسبة الطلاب في الجامعة الأعلى من العدد الممول، وفي عام ١٩٩٦ أقترح أن المؤسسات لابد أن تتقدم بالطلب على أعداد إضافية على أساس الجودة والطلب والحاجة الوطنية والإقليمية، وكان يتم تقييم المناقصات من خلال مجالس المراجعة التي تأسست لتعكس التوزيع الجغرافي الواسع للمؤسسات التي يمولها المجلس.

وباختصار وجدت الحكومة طريقة لتأمين التوسع بتكلفة هامشية أقل وتم إلزام مؤسسات التعليم العالي بالإنضمام من أجل الحصول على اعتمادها. والإنفاق العام

لكل خريج في المملكة المتحدة الآن يعتبر أقل منه في معظم الدول الأوروبية الأخرى.

وقد نشر HAFC قانون ممارسة مهنية لكلاً من مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية للجامعات، ويشرف على الصحة المالية للمؤسسات.

وإعادة هيكلة آليات تمويل الجامعات هذه فرضت المزيد من القيود على إدارة المؤسسات بعدد من النتائج:

- العديد منها وزع الميزانيات على مستوى الأقسام أي تشمل أو تستبعد مرتبات فريق العمل.
- معظم المؤسسات عينت أو رفعت عدد كبار الموظفين المعنيين بتخصيص الاعتمادات والاتصال الصناعي والطلاب الموفدين.
- تم توفير المزيد من المعلومات في داخل المؤسسة لأغراض المحاسبة وصنع القرار.
- تحسنت كمية وجودة المعلومات المقارنة خاصة مع الإصدار السنوي "إحصائيات ومؤشرات أداء إدارة الجامعة" والذي يلزم المؤسسات على طرح الأسئلة والبحث عن أسباب التباين، وبالتالي يجعل من الممكن مقارنة الإنفاق على الإدارة العامة والمكتبات وأجهزة الكمبيوتر والعقارات.
- تم تبني ميزانية البرامج بصفة عامة والتكلفة لكل طالب سنوياً حسب التخصص تقارن الآن بين الجامعات.

تبنت معظم الجامعات بعض أنواع معادلات التمويل في تخصيص الموارد داخلياً باستخدام الترجيح والوزن (مثل درجة دكتوراه واحدة = ثلاث خريجين لغرض مخصصات هيئة التدريس والمكتبة والمعامل) بالإضافة إلى الأعراف والنسب. والبعض يحتفظ بالرقابة المركزية على تأسيس وظائف هيئة التدريس

ويخصص الآخرون جميع الاعتمادات بعد تخصيص المــوارد اللازمــة لـــلإدارة المركزية حتى يتم مشاركة هيئات التدريس بالإجماع بين الأقسام.

وهكذا فإن هناك تأكيد جديد على القسم كمؤدي وضغط للمنافسة بين الأقسام. وإدارة التمويل تعتبر أحد المهام الأساسية والحرجة للعقــد القــادم، ودور مــوظفي التمويل في الجامعات البريطانية يصبح متزايد الأهمية، وكان هنـــاك ارتفاعـــاً فـــي الحاجة إلى الإداريين المتخصصين الذين لديهم المهارات اللازمة للإدارة الفعالة في إطار نظام التعليم العالي سريع التغير مع هياكل التمويل الجديدة والعقوبات الجديدة.

وفي عام ١٩٩٥ قلل HAFC إسهام الحكومة إلى أبعد مـــن ذلـــك، ويقـــوم التمويل في هذه الأيام على مجموعة من المعايير: نسبة فريق العمـــل الأكـــاديمي، وعدد الطلاب وعدد الخريجين، ونسبة الطلاب في التعليم المستمر وجودة التـــدريب والبحث. وهذه المقاييس قللت الإنفاق بنسبة ١٥%، ومن المتوقع أن تقلله إلى أبعـــد من ذلك، ومؤخراً في يوليو ١٩٩٧ أعلنت الحكومة عن فرض رسوم دراسية لجميع مستويات طلاب الجامعة اعتباراً من ١٩٩٨ (سانيال ومارتن ١٩٩٧).

فرنســـــا:

في فرنسا تحدد وزارة التعليم بصفة عامة الميزانية، ومعدلات التحاق الطلاب والمصاريف، والمباني وحجم هيئة التدريس والعاملين، كما تقيم الـــوزارة أيـــضاً الدورات وتضع الهيكل الرسمي لإدارة الجامعة، ومبادرات تحسين الكفاءة عادة مـــا تأتي بالتالي من الحكومة، وهناك استثناءات وتوجد بعض المؤسسات المستقلة نسبياً، والأمثلة الملحوظة على ذلك هي المدارس الكبرى والتي في بعض الحالات تمـــول من القطاع الخاص وتدار من قبل مديري ومندوبي هيئة التمويل والطلاب. ويتراجع مدى الرقابة المركزية في فرنسا كما تبين من خلال المستجدات.

وفي عام ١٩٨٩ بادرت وزارة التعليم باتخاذ إجـــراءات جديـــدة للتخطـــيط المشترك من قبل الوزارة، ومؤسسات التعليم العالي، وكان عليهـــا أن تعـــد وتنفـــذ مشروع التطوير المؤسسي لفترة ٤ سنوات، وهذا الإجراء يهدف إلى تعزيز استقلال

المؤسسات، وتوافق سياسات التنمية ودور رئيس المؤسسة. وفي إطار الإرشـادات الوطنية العامة فإن الدولة والمؤسسات تتعهد بمستويات معينة ووسائل موضوعة في العقد توقع عليها الدولة والمؤسسات وتتلقى مؤسسات التعليم العـالي جـزءاً مـن المخصصات المالية (حوالي ١٠%) على أساس التزاماتها وأنشطتها المستهدفة، كما هو مشترط في العقد، ورغم ذلك فإن غالبية الموارد لاتزال تخصص على أسـاس المعايير المرتبطة بتحقيق المهمة الأساسية للمؤسسة وهي التعليم والبحث.

ومؤخراً وفي إطار السياسة الوطنية نحو اللامركزية والتي يطلق عليها خطة الدولة – المنطقة فإن السلطات المحلية والإقليمية ساهمت في تمويل مؤسسات التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية الجديدة وتجديد المباني والمعدات.

وفي فرنسا تقدم الدولة غالبية الموارد المالية. والعديد من نظـم تخـصيص الوسائل المالية استخدمت بنجاح، وفي الماضي تم تخصيص الاعتماد الأساسي عن طريق الأعراف التي تميز بين ثلاث أنواع من التخـصيص: التـدريس والانفـاق المتكرر، والتطوير. وتم حساب تخصيص التدريس على أساس سـاعات التـدريس التي لا تغطيها المهام القانونية للفريق الأكاديمي الحالي.

ومنذ ١٩٩٣ فإن نظام سانريمو SANREMO (النظام التحليلي للتخـصيص المالي) كان ينفذ وهدفه هو مراعاة التكاليف المتكـررة الحقيقيـة والفـروق بـين مجموعات التخصصات فيما يتعلق بتكاليف الطلاب ولتسهيل الفروق في مـستويات التوظيف التي توجد بين المؤسسات، ونسب الطلاب إلى فريق العمل، والتي تتميـز بمستوى الدراسة ومجموعة التخصص تم تعريفها أيضاً، ومن المستهدف إعادة نشر فريق العمل الدراسي من هذه المؤسسات بمستويات التوظيف المتزايدة إلى تلك التي تفتقد إلى العاملين وهيئة التدريس.

وبالنسبة للصعوبات المالية للدولة وفي ضوء أعداد الطلاب متزايـدة النمـو كانت المؤسسات تحاول زيادة الدخل الخاص، وفي عام ١٩٩٤ فإن ٤٤,٤٣% مـن

إجمالي الدخل كانت من خارج التمويل الحكومي، وجاءت الإيرادات الإضافية من مصادر مثل:

- رسوم الطلاب: ٩,٩٥%.
- بحث العقد عن المشروعات العامة والخاصة: ٦,٠٦%.
- الدعم النوعي أو الطبيعي من السلطات الإقليمية أو المحلية: ٤,٩٢%.
- ضريبة التدريب (١,٥% من المرتبات التي تدفعها المشروعات): ٢,٣٤%
- التعليم المستمر: ٧,٩٩%
- الدراسات التعاقدية: ٦,٤١%
- أسعار الفائدة: ١,٦٥%
- تجارة المنتجات والإصدارات: ٣,٨٠%.
- أخرى: ٤,٧٢%.

ويسمح الاستقلال المالي للمؤسسات بإنشاء الاحتياطيات المالية من فوائض نهاية العام، ويسمح لها أيضاً بترحيل جزء من الاعتماد الأساسي وبإنفاقه على الاستثمار وعلى بنود المعدات.

وتشكل رسوم الطلاب والامتحانات جزء من الدخل الخاص، ورغم ذلك يحدد المبلغ من خلال الإدارة الوطنية. والمؤسسات لها الحق في تحديد مصاريف الطلاب لدبلومات الجامعة التي لا تعتمد من الوزارة، ولجميع الخدمات الأخرى التي تعرضها في إطار شبكة مهمتها الأساسية.

الصين:

الصين، الدولة الاشتراكية، تمثل حالة هامة للدول النامية لمراقبة ظاهرة تنويع مصادر تمويل التعليم العالي التي تتجاوز الحدود الفكرية.

وكان التعليم العالي في الصين يمول بصفة أساسية من خلال الحكومة حتى بداية الثمانينات وخلال الثمانينات وكجزء من الإصلاح الاقتصادي الكلي فوضت الحكومة المركزية المسئوليات المالية للحكومات الإقليمية وإدارات الخطوط في تمويل التعليم العالي، وقد حل الإصلاح محل ميزانية بنود الخطوط مع تخصيص المنح من الدولة إلى الجامعات وأعطى مؤسسات التعليم العالي الاستقرار والسلطة لإقرار كيفية إنفاق المال. واحتفظت الدولة بوظائف المراجعة والوظائف الإشرافية مع جعل الجامعات مسئولة عن الاستفادة المناسبة من الموارد العامة. والمبالغ التي لم تنفق كان من الممكن أن تحتفظ بها الجامعات، وكانت تقوم المنحة على المعادلات بعدد الطلاب المعادلين المتفرغين كمعيار تخصيص أساسي. وتخصيص البنود الخاصة وإنفاق رأس المال كان يقوم على الالتحاق والاعتبارات الأخرى الاستثنائية، كما تم تشجيع الجامعات على خلق إيراداتها الخاصة. وفي حالة بعض الجامعات الأساسية فإن مثل هذا الإيراد غير الحكومي تجاوز ٥٠%، كما اعترفت لجنة التعليم بالدولة بأن ٢٢% مؤسسة تعليم عالي خاصة وأكثر من ١٠٠٠ مؤسسة غير تابعة للدولة اعتمدت من أقسام إدارات التعليم الإقليمية اعتباراً من نوفمبر ١٩٩٦. ويوضح جدول ٦ تطور نصيب التمويل من مختلف المصادر في الصين من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٢ وفقاً لتقدير بعثة البنك الدولي (البنك الدولي ١٩٩٧).

والمصادر الأساسية الأربعة للدخل هي: المشروعات الجامعية والتدريب المكلف على المشروعات وخدمات البحث والاستشارة، والتبرعات.

بالإضافة إلى ذلك تشجع الجامعات الآن على فرض رسوم الدراسة، واعتباراً من ١٩٩٥ وبالنسبة لمعظم الجامعات تم وضع مستوى الرسوم الدراسية عند حوالي ١,٣٠٠ يوان (١ دولار = ٨,٦ يوان) للطلاب في خطة الدولة. وبالنسبة لبعض المواد فإن مستوى الرسوم من الممكن أن يرتفع إلى ٢٧٠٠ يوان، ورغم ذلك فإن الطلاب في مؤسسات تدريب المعلمين لا يتحملون أي رسوم. وقد وضعت الصين هدف لاسترداد ٢٠% من تكلفة التعليم العالي بحلول ١٩٩٧ من رسوم الدراسة.

جدول ٦: النسبة المئوية لتوزيع تمويل التعليم العالي من مختلف المصادر في الصين

المصدر	١٩٧٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١- إجمالي المخصص المستهدف من الحكومة	٩٥,٩	٨٧,٧	٨٦,٩	٨١,٨
١-١ المخصص للإنفاق المتكرر	٧٤,٨	٦٤,٩	٦٥,٣	٦,٤
١-٢ المخصص لإنفاق رأس المال	٢١,١	٢٢,٩١	٢١,٦	٢٠,٤
٢- إجمالي الإيرادات التي تحققها الجامعة	٤,١	١٢,٣	١٣,١	١٨,٢
إجمالي ٢-١، ٢-٢	٤,١	١٠,٥	١١,٤	١٣,٦
٢-١ صافي الدخل من الأنشطة التي تمولها الجامعة والتي من بينها:		١٠,٣	١٠,٧	١٢,٨
الدخل من مشروعات الجامعة		٢,٨	٣,١	٣,٧
الدخل من التدريب المكلف		٢,١	١,٩	٢,٣
الدخل من الخدمات التعليمية		٠,٩	٠,٩	١,١
الدخل من الأبحاث والدراسات		١,٠	١,٢	١,٣
الدخل من الخدمات اللوجستية (قاعات الطعام ودور الضيافة....... إلخ)		٠,٧	٠,٧	٠,٧
الدخل من الأنشطة الأخرى الممولة.		٢,٧	٣,٠	٣,٧
٢-٢ التبرعات وأخرى		٠,٢	٠,٧	٠,٨
٢-٣ رسوم ومصاريف الطلاب		١,٨	٢,٩	٤,٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: البنك الدولي، إصلاح التعليم العالي في الصين ١٩٩٧

٤ - المصادر المنوعة لتمويل التعليم العالي:

لوحظ في الأمثلة السابقة أنه مع دعم الدولة والفرص المحدودة لفرض أو زيادة المصاريف كان على العديد من الجامعات أن تشارك في نطاق عريض من الأنشطة الموردة للدخل.

وقد تم اتباع طرق مختلفة لتنويع مصادر التمويل، ومن الناحية التقليدية فإن الدخل يتحقق من خلال إجراء التدريب والبحث وعقود الخدمات باسم الشركات العامة والخاصة.

والعوائد على الخدمات مثل الاستشارات وعمل التطوير من المتوقع أن تغطي جميع التكاليف وبالفعل توفر للمؤسسة صافي الدخل.

وفي بعض دول المنطقة تكون المؤسسات العامة حرة في الاستفادة من هذه الأرباح، ولكن في تونس مثلاً كان من الضروري تعديل اللوائح التي تحكم ماليات المؤسسة أو عمل نصوص أخرى خاصة لتمكينها من الإبقاء على أرباحها الخارجية، ورغم ذلك فإنه من الواضح أن الدول التي تكون زراعية بصفة أساسية أو التي لديها قطاع صناعي حديث (مثل موريتانيا) لديها نطاق محدود لعقود الخدمات، ورغم ذلك فإن الصين أوضحت حتى لهذه الدول كيفية المضي قدماً في هذا.

وأحد الطرق التقليدية الأخرى لرفع الدعم المالي من الشركات الصناعية والتجارية يقع في شكل المنح أو المنح الدراسية لبرامج دراسية أو مهنية محددة، وطالما أن الأمر يتعلق بالدول النامية فقد كانت التبرعات المباشرة قوية في الدول العربية، حيث أن إقامة المؤسسات التي تقدم الدعم المالي للكبار كانت شائعة، فالمؤسسات الخاصة مثلاً تلعب دوراً هاماً في العديد من دول المنطقة.

وفيما يلي قائمة موسعة بمصادر التمويل المحتملة للتعليم العالي:

- الطلاب والمنظمات الخاصة والتي تشمل المنظمات ومشروعات الأعمال.
- تغييرات الرسوم الدراسية.
- رسوم الامتحانات.
- رسوم الإقامة.
- عقود الأبحاث والدورات والاستشارات (عادة النسبة المئوية من الإيراد المكتسب تذهب إلى الإدارة المعنية).
- حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع والكتب).
- الأنشطة التجارية (الطباعة والمكتبات وإيجار المنشآت).
- الاستثمار في النواحي الإنتاجي.
- المنح.
- المعونات الأجنبية.

ويجب تعديل اتجاه السوق لتمويل التعليم العالي على نماذج نظام التعليم العالي الخاصة،وبشكل خاص فإن الأنشطة التي تحقق الدخل يجب أن تكون موجهة للطلب ومحددة محلياً. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تختبر عن طريق المرحلة التجريبية، وقد قام ويليامز بصياغة ثلاث اقتراحات تقريباً لاتجاه السوق تؤكد على دور القطاع الخاص.

"أحدها هي الإيمان بأن القطاع الخاص يمكن أن يعفي الحكومات من بعض أعباء التكلفة، والثاني هو أن العديد من فوائد التعليم العالي تتحقق لأفراد القطاع الخاص، ويجب أن يكونوا جاهزين لدفع مقابلها، والمنطق الثالث هو أن كلاً من الكفاءة الداخلية والخارجية تتحسن إذا اشترت الهيئات الحكومية الخدمات من الجامعات وليس عمل وتقديم المنح لها".

وسوف نتناول عملية الخصخصة في القسم التالي.

٥- الخصخصة: التعريف والتطور:

من المناقشات السابقة يمكن أن نلاحظ عملية نقل دور الحكومة في تمويل وإدارة برامج التعليم العالي إلى الهيئات الأهلية وإلى الأفراد – ككيانات خاصة – وظاهرة نقل الملكية والسيطرة من قطاع الدولة إلى القطاع الخاص سواء كان فرد أو منظمة أو مشروع أو مجتمع تعرف بالخصخصة، وتكون الخصخصة عملية، ولا تستبعد الخصخصة المالية العامة، ويمكن أيضاً أن يكون المؤسسة العامة برنامج خاص أو نشاط يدار بشكل خاص.

تم التعرف على العديد من الأسباب لتطوير القطاع الخاص في التعليم. أولاً الطلب المتزايد على التعليم العالي عندما تكون الطاقة الاستيعابية للنظام العام (المجاني أو المدعم) أقل من الطلب على الأماكن، ويمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة في العديد من الدول النامية من البرازيل إلى الصين والفلبين. وثانياً الطلب المتباين للاستجابة لعدم التجانس في تفضيلات الأشخاص حول المحتوى التعليمي، والطريقة لأسباب دينية ولغوية وثقافية وعرقية من جهة والحاجة إلى مهارات خاصة بين المشروعات من جهة أخرى. لعب الفكر السياسي دوراً هاماً في تطوير القطاع الخاص في التعليم العالي خلال الفترة الاستعمارية في الهند. وتكون المؤسسات الطائفية للتعليم العالي شائعة جداً في جميع

قارات العالم. ومؤسسات التعليم العالي التي أقامتها المشروعات لتلبية احتياجات المهارات الخاصة تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً.

وبالإضافة إلى عوامل الطلب فإن قوى العرض تلعب أيضاً دوراً هاماً في تطوير القطاع الخاص. واستخدام المؤسسات للتعليم كآلية لتشكيل القيم والأيـدولوجيات والتنـشة الاجتماعية أثر على تطوير القطاعات الخاصة، وسياسات الحكومة شكلت أيضاً تطـوير القطاع الخاص من خلال تقييد الإنفاق العام وتوفير الدعم العـام للمؤسـسات الخاصـة، وتشريع تحويل الشركات والخصخصة أو حتى السماح في بعـض الحـالات لمنظمـات الأعمال والهيئات الخاصة بإقامة مؤسسات التعليم العالي الربحية، وسوف نناقش فيما يلي نماذج الخصخصة المختلفة.

٦- نماذج الخصخصة المختلفة:

يمكن تنفيذ الخصخصة بعدم طرق وقد أدرج ليبرمان (١٩٨٩) ما يلي:

١. التعاقد على الخدمات العامة إلى الكيانات غير الحكومية. من أجـل تـوفير أو المساعدة على توفير الخدمات العامة دون مساعدة موظفي القطاع العام. والعديد من خدمات دعم مؤسسات التعليم العالي يتم التعاقد عليها مثل منشآت الطباعـة والتوريدات الغذائية التي تحتاجها المؤسسات.

٢. الحوالات. وهي قطع الورق العادية التي تعطيها الحكومة ويمكن استخدامها مثل النقد أو كائتمان لتلقي التعليم في مؤسسة يختارها العميل.

٣. إلقاء الحمولة. تشير إلى انسحاب الدولة من تمويل وتوفير الخدمـة التعليميـة وتلاحظ في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم الآن خاصة فـي خـدمات التوريدات الغذائية والخدمات السكنية للأغراض التعليمية. ويكون التشريع الذي يسمح بتأسيس وإقامة مؤسسات التعليم العالي محور هذه الظاهرة.

٤. حق الامتياز. الترتيب الذي بمقتضاه تمنح المنظمة الخاصة امتيازات احتكارية من أجل توفير الخدمة التي يمكن أو لا يمكن أن يكون فيها على الطلاب دفـع التكلفة، فمثلاً شركة تصنيع الكمبيوتر لتشغيل مركز كمبيوتر المؤسسة. وكـلاً

من حق الامتياز وإلقاء الحمولة هي حوافز مباشرة نحو إنشاء المؤسسات الخاصة.

٥. خدمة المتطوعين. وهي التي توفر التعليم والخدمات ذات الصلة التي ينفذها المتطوعين، فمثلاً المنظمات الدينية والمنظمات الأهلية تدير المؤسسات التعليمية للأسباب المذكورة من قبل غالباً على أساس تطوعي.

٦. بيع الأصول الحكومية. نقل حقوق الملكية في الأصول الملموسة من الحكومة إلى القطاع الخاص مقابل سعر متفق عليه (هذا يحدث الآن في ماليزيا بالنسبة للجامعات العامة).

٧. إجراءات التأجير العكسي هي إنشاء وشراء المنشآت التعليمية والمنشآت ذات الصلة من جانب جهات خاصة تؤجرها بعد ذلك إلى القطاع العام وفقاً لبنود متفق عليها بين الطرفين، فمثلاً مركز المؤتمرات الذي تحتاجه المؤسسة يمكن أن تنشئه منظمة خاصة وتؤجره إلى المؤسسة بمبلغ إيجار متفق عليه قبل الإنشاء.

عندما تعمل مؤسسة عامة لمشروع خاص أو فرد للتدريب فإن البحث أو أي خدمة أخرى بموجب العقد وملكية وتنظيم النشاط تفقد أيضاً إلى حد ما إلى الراعي، وهي تحدث مرات ومرات كما أشرنا من قبل في خدمات البحث والاستشارة والتدريب على المشروعات.. إلخ، ويمكن أيضاً أن نلاحظ نفس الظاهرة عندما يتم فرض رسوم كاملة على الطلاب كأفراد خصوصيين على أساس استرداد التكلفة لرسوم دراستهم. وفي هذه الحالة يكون على المؤسسة العامة أن ترعى الاحتياجات الخاصة وتقوم بإلزام القواعد مع فقد السيطرة إلى حد ما على الأقل، ورغم أن هذه الظواهر ليست مدرجة بشكل صريح في القائمة السابقة إلا أن هذه تكون أيضاً ظواهر خصخصة.

وأياً كان نظام الخصخصة فيما عدا الظروف الاستثنائية فإن مستخدمي التعليم لابد أن يتحملوا التكلفة.

معظم النماذج السابقة قابلة للتطبيق على منطقة الدول العربية، وفي الواقع فإنها تحدث بفعل خاصة في منطقة الخليج حيث تحتفظ الهيئات عبر الوطنية بنظام موازي

للتعليم العالي، كما أن الهيئات الأهلية الأخرى تحتفظ به لغرض احتياجاتها الخاصة فقط، ولبنان والعراق والإمارات والبحرين والسودان من بين دول أخـــرى تـشجع الآن علـــى تطوير الخصخصة.

٧- الحجج المؤيدة للخصخصة:

تصبح الخصخصة في التعليم اتجاه اقتصادي وسياسي أساسي في جميـــع أنحـــاء العالم اليوم يتجاوز الأيدولوجيات السياسية كما يمكن أن نلاحظ في الصين الشيوعية مـــن جهة والمملكة المتحدة وفرنسا من جهة أخرى، وهناك عدة أسباب نوضحها فيما يلي:

١. تكلفة المؤسسات الخاصة تكون أقل لكل طالب خاصة فـــي مواقـــف الطلـــب المتزايد وإنفاقات الجامعات الخاصة لكل طالب كانت ٣٠-٤٠% من إنفاقـــات الجامعات العامة في البرازيل واليابان والفلبين، وقد تـــم تقـــديم العديـــد مـــن التفسيرات، وتناول هذه فيما يلي:

(أ) يمكن أن تنتج التكلفة المنخفضة من المدخلات المنخفضة الجودة لكل طالب، كما هو مبين في جدول ٧ طبقاً لايستر جيمس.

"توظيف الأكاديميين منخفضي الجودة الذين لديهم مؤهلات غير كافية بمرتب أقل يقلل أيضاً تكلفة التعليم على حساب الجودة، فمثلاً في اليابان كانت تكلفة المعلـــم لكل طالب أعلى بمقدار ٤ أضعاف في الجامعات العامة عنها في الجامعات الخاصة، وفي الفلبين فإن مرتبات المعلمين في الجامعات العامة يكن أن تكون أعلى بمقدار ٢,٥ ضعف تلك في الجامعات الخاصة، وعلى الرغم مـــن هـــذه المحـــددات إلا أن أحـــد الدراسات تقترح أن القيمة المضافة من المدارس الخاصة تكون أعلـــى مـــن القيمـــة المضافة من المدارس العامة.

جدول ٧ : المدخلات في التعليم العالي

الدولة	هيئة التدريس لكل طالب	الكتب لكل طالب	ساعات تدريس هيئة التدريس أسبوعياً
اليابان			
الخاص	٠,٠٤	٢٧	–
العام	٠,١٢	١٠٩	–
الفلبين			
الخاص	٠٣.	–	٢٠-٣٠
العام	٠,٠٧	–	١٥-٢٠
البرازيل			
الخاص	٠,٣٣	–	–
العام	٠,١١	–	–

المصدر: بناءً على جيمس (١٩٩١)

وهذه التفسيرات تعطي المنطق السياسي لإدخال وزيادة الدعم العام للجامعات الخاصة اليابانية:

(ب) مزيج المنتجات الأقل تكلفة: التدريس في مقابل البحث، وبرامج الخريجين في مقابل برامج الطلاب الجامعيين، والعلوم الاجتماعية والعلوم البشرية في مقابل العلوم والهندسة.

(ج) حجة الكفاءة: تكون الكفاءة الاقتصادية سليمة إذا دفع الأفراد أو الكيانات الخاصة مباشرة مقابل الخدمات التي يتلقوها، ومنهج السوق (المنافسة والرغبة في تعظيم الربحية) يدفع الجامعات الخاصة إلى العمل بكفاءة أكبر من الجامعات العامة. وفي العديد من المؤسسات الخاصة تم تخفيض التكاليف الإدارية من خلال الاستفادة السليمة من زمن فريق العمل وبالتالي تقليل فريق العمل الإداري وفريق الدعم كما أنهم قرروا أيضاً تكلفة فريق العمل الأكاديمي من خلال الاستعانة به على أساس غير متفرغ أو بعد التقاعد بمرتب مرتفع. وحجة الكفاءة أيضاً تمد نفسها إلى الملائمة في أن المؤسسات

الخاصة التي تدفع أجور تلزم بإدارة برامج تكون مفيدة لسوق العمل اليوم، وأكثر توجهاً للعمل مع وجود آلية بقاء ثابتة.

٢. في مواقف الطلب المتباين يمكن أن تبدو المؤسسات الخاصة متفوقة في الجودة في بعض الجوانب الهامة لأنه نادراً ما يتم اختيارها عندما تتوافر أدلة عامة أقل تكلفة. واحد الأمثلة الأخيرة هي من باكستان، حيث تبين مؤسسة تدريب المعلمين الطائفية كيف يمكن أن تكون المؤسسة الخاصة أفضل من المؤسسة العامة بزيادة دافع العاملين والطلاب وتحسين أخلاقيات العمل. وندرة وتصلب الخدمات العامة ذكرت كأحد عوائق تحسين أداء عمل فريق العمل الأكاديمي، ورغم ذلك يلزم المزيد من الدراسات لإثبات هذه الظاهرة.

٣. قضية المساواة. قلنا من قبل أن الحكومة لابد أن تتولى تمويل التعليم العالي بحيث يمكن أن تكون مؤسسات التعليم العالي متساوية، ومتكافئة، وهكذا تشجع مشاركة الطلاب ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض، ورغم ذلك تبين الدراسات اللاحقة أن حجة المساواة ليست بسيطة بهذا الشكل، ويقول جيمس أنه:

"في المواقف التي تكون فيها الميزانية العامة مقايضة سياسياً فإن السماح (وبفعل تشجيع) نمو القطاعات الخاصة الموجهة بالطلب الزائد يمكن أن يكون الطريقة الوحيدة المجدية لتوسيع الفرصة التعليمية، فمثلاً دراسة نسب الالتحاق بالتعليم العالي في آسيا أظهرت أنه تحققت معدلات التحاق أعلى، وتكلفة أقل كثيراً في الدول التي تعتمد بشكل مكثف وكبير على الإمداد الخاص مثل اليابان وجمهورية كوريا، وهذا له مضامين مساواة هامة بسبب معدلات الالتحاق الأكبر حسب التعريف، والتي تتضمن ترشيح تنازلي وبالتالي فإن السياسات التي تسمح بتوسع التعليم توسع الاتصال أيضاً.

وبالفعل تبين الدراسات التجريبية أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأعلى يمثل بشكل غير متناسب في المؤسسات العامة الحرة للتعليم العالي، والسودان ومصر واليمن تقدم أدلة على هذا.

لا يكون التفسير معقداً بهذا الشكل، فالطلاب ذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأعلى يزيد أن ينجحوا في امتحان الدخول إلى جامعات عامة معينة، ويكون أكثر قدرة على النجاح وتحمل الأرباح السابقة، وفي هذا الإطار فإن التعليم العالي العام يصعب أن يكون شمولياً، ولتحقيق هدف المساواة يمكن أن تكون أفضل سياسة هي تقليص التعليم العالي العام وتخصيص هذه الاعتمادات للتعليم الابتدائي والثانوي العام ولبرامج المساعدة المالية للطلاب المؤهلين غير المتميزين في التعليم العالي.

قضية المساواة أيضاً تصبح هامة عندما نلاحظ متباينة الأرباح لطلاب التعليم العالي ومؤهلات المستوى أعلى من الثانوي، وفي دول معينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة لخريجي الجامعات الذكور تتراوح هذه المتباينة من ٣٢% في هولندا، و ٩٢% في فنلندا، ومن ١٠% في الدانمارك إلى ٣٢% في فنلندا لخريجي التعليم غير الجامعي بعد الثانوي، وفي حالة خريجات الجامعة فإن هذه المتباينة تكون أكبر، من ١٦% في إيطاليا إلى ١٠٦% ي المملكة المتحدة (أنظر جدول ٨). ومتباينات الأرباح هذه تتسبب في معدل عائد خاص أعلى نسبياً للتعليم العالي عن معدل العائد الاجتماعي مما يتضمن أنه في ظل ترتيبات التمويل الحالية (في هذه الدول) يكون التعليم العالي استثماراً أفضل كثيراً للطلاب الأفراد عن المجتمع ككل، فقط لأن الدولة تتحمل معظم التكاليف المباشرة (ويليامز ١٩٩٧) وعندما تذهب هذه الفوائد إلى الفئات ميسورة الحال من المجتمع كما تبين المعايير التجريبية فإن حجة مساواة التمويل العام للتعليم العالي تكون مفقودة.

جدول ٨: أرباح الخريجين كنسبة من أرباح العاملين الحاصلين على مؤهلات المستوى الثانوي الأعلى

البلد	جامعة البنين	مؤسسات تعليم الرجال بعد الثانوي الأخرى	جامعات البنات
هولندا	١٣٢		١٤٧
إيطاليا	١٣٤		١١٦
أسبانيا	١٣٨		١٤٩
النمسا	١٤٦		١٣٤
الدانمارك	١٤٦	١١٠	١٣٥
بلجيكا	١٤٩	١١٥	١٦٤
السويد	١٦٠	١١٨	١٥٦
المملكة المتحدة	١٧١	١٢١	٢٠٦
فرنسا	١٧٤	١٢٧	١٤٢
البرتغال	١٧٩	١٢٤	١٨
فنلندا	١٩٢	١٣٢	١٧٦

المصدر: التعليم تحت الميكرسكوب، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٥.

٤. كانت الخصخصة ظاهرة عالمية، تتصدر أمريكا اللاتينية العالم الثالث في نطاقها وتغطي جميع الدول تقريباً، بينما تتصدر آسيا عدد من الدول التي بها غالبية الالتحاق في المنظمات الخاصة، (في الفلبين تتجاوز ٨٠%، وفي جمهورية كوريا تصل إلى ٧٥%) ولدى الصين أكثر من ١٠٠٠ مؤسسة تعليم عالي خاصة، رغم أن الالتحاق فيها يكون أقل من ١٠% من الإجمالي. ومعظم الدول التي كانت تنتمي من قبل إلى الاتحاد السوفيتي تفتح القطاع الخاص سريعاً. وحتى كوبا تقوم بخصخصة بعض أنشطة الجامعات من خلال النشاط التجاري، ومعظم دول المنطقة العربية لديها الآن مؤسسات خاصة كما ذكرنا.

ومعظم هذه الحالات نتجت من تقليل الاعتمادات العامة واستعداد القطاع الخاص للإسهام وفي بعض الحالات دافع ربح القطاع الخاص في الواقع الطلب المتزايد على التعليم العالي والطلب المتباين من مختلف الجماعات الاجتماعية والكيانات الاقتصادية.

٨- الحجج المعارضة للخصخصة:

قبل تبني خصخصة التعليم العالي كان لابد أن نتأكد من مزاياه وعيوبه، وقد قمنا بمناقشة مزايا الخصخصة فيما سبق، ونود الآن أن نحذر صناع القرار من العيوب.

١. الخصخصة - التي تقوم على الطلب المتباين يمكن أن تؤدي إلى التفكك بطول الخطوط الخاصة والمحددة على حساب الأهداف الوطنية الواسعة لوضع الاتحاد من مختلف الجماعات الإقليمية والدينية والقبلية والعرقية المنفصلة والتي تكون اهتمام إقليمي جاد.

٢. تواجه الخصخصة مشكلات مالية لأنه في معظم الحالات عادة لا تسمح القوانين بحوافز للإسهامات الخاصة، وهناك غياب للجهات المانحة في الدول النامية وقطاع الأعمال ضعيف إلى حد ما لدعم التعليم العالي، كما تكون المصاريف مصدر أساسي، والمؤسسات تكون مجهزة بمدخلات منخفضة الجودة، مما يتسبب في انخفاض مخرجات الجودة، وكما أوضحنا من قبل خاصة في الخصخصة التي يحركها الطلب.

٣. حجة المساواة للخصخصة يكون لها عدد كبير من القيود، وكما قلنا من قبل فإن الشرائح ميسورة الحال تستفيد بشكل غير مستحق من التعليم العالي المجاني العام، والجودة الجيدة. وما لم يتم اتخاذ إجراءات احترازية فإن الشرائح الفقيرة سوف تنتهي بدفع مصاريف مقابل التعليم الخاص منخفض الجودة والشرائح الغنية التي تفشل في الحصول على مكان في التعليم العالي

العام المجاني الجيد سوف تذهب إلى مؤسسات خاصة عالية الجودة تفرض أتعاب ومصاريف إضافية. وهذا قد يزيد عدم المساواة.

٤. في الخصخصة الموجهة بالطلب الزائد فإن التعليم العالي الرخيص ومنخفض الجودة في الموضوعات المرنة التي تعرض على عموم العملاء يقلل جودة الخريجين الكلية ويساهم في البطالة وفي بعض الأحيان في العوائد السلبية أو غير الدالة على الاستثمار والتي تتم من خلال أفراد غير متميزين اقتصادياً.

٥. يمكن أن يتسبب الاعتماد الكلي على الخصخصة في مستويات أقل من المثالية من الإنفاق على الجامعات والكليات عندما يتم اعتباره استثمار وطني بسبب نوعين من المخاطر المتضمنة: أولاً على الرغم من ذلك بصفة عامة يكون التعليم العالي مستوى عائد خاص أعلى، ويكون طويل المدى ويكون خطر جداً على الأفراد. والعوائد للبعض يمكن أن تكون مرتفعة، وللآخرين منخفضة أو حتى سلبية، كما أوضحنا فيما سبق. ثانياً جهات العمل التي تستثمر في رعاية الطلاب تواجه أيضاً مخاطر في أنه في سوق العمل الحرة يمكن أن يأخذ الخريجين الذين تم تمويل تعليمهم من قبل جهة العمل مهاراتهم إلى موضع آخر.

٦. بعض فوائد التعليم بعد الثانوي تتحقق للمجتمع ككل مثل الفائدة القومية، والتعليم العالي يجب أن تبحث عن أولويات السياسة الوطنية التي من الممكن أن يكون لها أهمية أقل لأياً من مساهمي القطاع الخاص. والبحث الأساسي البعض اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً قد لايكون ذو أهمية على الإطلاق للقطاع الخاص.

٧. يمكن أن تشجع الخصخصة على الفساد. فدافع الربح والمنافسة من أجل موارد المؤسسات الخاصة يبحث عن فرص للخروج بقواعد ولوائح تحافظ على الجدوى الاقتصادية لمؤسساتها. وغالباً ما تعبر الحسابات وتقارير الأداء ووسائل توريد الدخل، وقواعد العمل حدود الشرعية.

٩- استراتيجيات الخصخصة في التعليم العالي:

تناولنا كلاً من مزايا وعيوب خصخصة التعليم العالي. ورقابة الدولة وتمويل التعليم العالي لها مزاياها وعيوبها أيضاً كما ناقشنا في البحث، وبعد تحليل معـدلات العائد الخاصة وبيان أن هذه المعدلات أعلى وتبرير الاسـتثمارات الخاصـة فـإن جاريس ويليامز بين تحفظاته على الاستمرار في الخصخصة وقد أعطى الأسـباب الأساسية الخمس التالية للحكومات من أجل الاستمرار في لعب دور هام في تمويـل التعليم العالي.

١. المساعدة على ضمان معاملة جميع الطلاب بشكل عادل.

٢. المساعدة على تجنب استنزاف المواهب.

٣. مشاركة المخاطر الاستثمارية بين من يثبت لهم أنها استثمار جيـد ومـن يثبت لهم أنهم أقل حظاً.

٤. تمكين المجتمع ككل من التربح من الفوائد الخارجية لوجود عدد ملمـوس من أعضاؤه المتعلمين لمستوى عالي.

٥. تشجيع الجامعات والكليات على البحث عن أولويات السياسة الوطنية التي يمكن أن يكون لها أهمية أقل لأياً من المساهمين الآخرين.

وفي تحليله للأساطير والحقائق بالنسبة للخصخصة فإن تيلاك يبـين آثارهـا السلبية، وجاء أيضاً إلى استنتاج أن أنواع معينة من الخصخصة يمكـن أن تكـون مفيدة، وبشكل خاص فإنه يستنتج أن الخصخصة في شكل التسعير النـسبي للتعلـيم العالي من خلال نظام دفع الأجور التمييزي عنده يمكن مطالبة الطلاب بالدفع طبقـاً لقدرتهم وتكاليف الدورات يمكن أن يكون أكثر كفاءة، ويحقق موارد خاصة إضافية للتعليم العالي وأيضاً يكون أكثر تكافؤاً.

ومع أوائل ١٩٨١، وبناءً على العديد من دراسات الدول فإن سكاروبونس وسانيال أوصوا بأن: "نظام دفع الأجور التمييزي في التعليم العالي يمكن أن يقاضي عدم تساوي التمويل في الدول النامية" وهذا يكون تفسير مقيد للخصخصة.

واليوم فإن نماذج الخصخصة تتخذ أشكالاً مختلفة بأنواع تنويع الموارد والرقابة، كما تناولنا من قبل، وفي هذا الإطار فإن صناع القرار التعليمي في منطقة الدول العربية لابد أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك من أجل استكشاف استراتيجيات الخصخصة. ويتم إعطاء بعض التلميحات في هذا لاتجاه فيما لي.

لابد أن تختار البلد نقطة في سلسلة الخصخصة تتناسب مع إطارها بشكل أفضل كنقطة زمنية خاصة، وقد رأينا أن إجمالي تمويل وتنظيم التعليم الخاص يواجه خطر العديد من العيوب، وهكذا يكون التمويل الكلي والرقابة من قبل الدولة. والنظام المختلط الذي له قطاع حكومي سائد، وقطاع خاص منظم ومشجع – طبيعة الخلط التي تناسب سياق معين – يمكن أن يكون مثالياً وتظل الأسئلة قائمة حول طبيعة الخلط، ونحن نشير مرة أخرى إلى نماذج الخصخصة المختلفة المبينة في القسم السادس والتي تشمل إجراءات استرداد التكلفة – مثل إدخال نظام دفع أجور تمييزي وبرنامج قيود الطلاب من بين الأنظمة الأخرى المدرجة فيما سبق، وسوف يكون على الدولة اختيار واحدة أو وضع واحد أو أكثر من هذه الأوضاع المختلفة، وفي أحد الحالات يمكن أن يكون نظام خاص يمول بشكل عام في الجزء الأساسي – الظاهرة التي تسود في الهند في الوقت الحالي – وفي الجزء الآخر نظام عام يمول بشكل مكثف من قبل القطاع الخاص – الظاهرة التي تلاحظ بشكل متزايد في الفلبين وجمهورية كوريا والولايات المتحدة واليابان. وأياً كان نصيب الدولة والقطاع الخاص اليوم فلابد على الدولة من التحرك نحو اللامركزية المالية بحيث تشجع على تعبئة الموارد التي لم يتم التطرق إليها وترفع وعي تكلفة النظام بتطبيق الأعراف

لتخصيص الموارد والاستفادة منها مع توفير الحوافز للكفاءة التشغيلية، ولابد أيـضاً أن تشجع الدولة دور القطاع الخاص في خدمة المجتمع بتطبيق أعـراف مطابقـة الجودة مع توفير الحوافز للمساواة والامتياز. ويجب على الدول بـشكل خـاص أن تتولى مسئولية البرامج والمناهج الاستراتيجية التي تجذب القطاع الخاص إلى حـد أقل، فمثلاً التعليم الأساسي والبرامج البيئية والثقافية والأخلاقيـة وأي بـرامج ذات أهمية استراتيجية للبلاد وبشكل خاص برامج المساعدة الماليـة لغيـر المتميـزين المؤهلين.

لابد أن يكون النظام مرناً وذو إجراءات احترازية للمسئولية والشفافية كمـا في حالة أي نظام مفتوح يتبع قوى طلب وعرض السوق.

الفصل الخامس

خصخصة التعليم العالي فى كولومبيا

التأثيرات على الجودة والمساواة (*)

تلخيص: نتيجة للظروف الاقتصادية الحالية كان على الدول النامية أن تعيد دراسة طرقها لتمويل التعليم العالي، وقد اقترح البنك الدولي عدة تغييرات على السياسات من أجل مساعدة دول مثل كولومبيا على التعايش مع الموقف، وهدف هذه التغييرات هو السماح بالمزيد من الانضمام المتساوي إلى التعليم، وزيادة الموارد التي تتدفق إلى التعليم والحصول على أقصى فائدة من هذه الزيادة في الاعتمادات. وتشمل التغيرات المقترحة لامركزية الإدارة، وتوسيع المدارس الخاصة، وتعريف خروج الطلاب والمنح الدراسية الاختيارية، واستغلال التكلفة في التعليم العالي.

١ - مقدمة:

أدت الظروف الاقتصادية الحالية إلى تقليل معظم قدرة الحكومات على الاستمرار في توسع التعليم، ولهذا السبب فإن البنك الدولي والبنوك الأخرى قدموا اقتراح السياسة بأن الدول النامية يجب أن تعتمد بشكل أكبر على المدارس الخاصة، واسترداد التكلفة في التعليم العالي، وقروض الطلاب والمنح الدراسية الاختيارية، والإدارة اللامركزية، ويقال أن مثل هذه الحزمة السياسية م الممكن أن تتسبب في المزيد من التدفقات للموارد إلى التعليم والاستخدام الأكثر كفاءة لمثل هذه الموارد والانضمام الأكثر تكافؤاً إلى التعليم.

يتناول هذا البحث مدى إمكانية تطبيق مثل هذه الشريحة في حالة كولومبيا، ويقال أن المشكلات الأساسية تتمثل في جودة التعليم العالي والانضمام إلى التعليم، بالإضافة إلى ذلك فإن فكر التعليم العام العالي في أمريكا اللاتينية ومعارضة

(*)هاري أنتوني باترينوس، معهد دراسات التنمية، جامعة سوسيكس، فالمر، برايتون، BNI 9RE, U.K

الطبقات العليا للمنح الدراسية الانتقائية من الممكن أن تعرقل بشكل فعال تنفيذ هـذه الحزمة في كولومبيا، وتوقعات الرقابة العالية على التعليم تظهر في أفضل الحالات كاحتمال بعيد. وتصوير التعليم الخاص في كولومبيا يقدم هنا كما يتم الإشارة إلى التطلعات إلى المستقبل.

٢- خصخصة التعليم:

لاقى الاقتراح الذي يدعو إلى خصخصة التعليم العالي – بما في ذلك انتشار المؤسسات الخاصة وزيادة استخدام استرداد التكلفة في التعليم العالي كما أكدها البنك الدولي والبنوك الأخرى اهتماماً ملموساً في السنوات الأخيرة، واقتراح الخصخصة يرتبط بالكفاءة النسبية للمدارسة الخاصة مقارنة بالمدارس العامة، والموارد العامة المتضائلة التي تخصص حالياً للتعليم، بالإضافة إلى ذلك يقال أن حزمة السياسية التي تربط استخدام آلية استرداد التكلفة في المستوى الثلاثي وانتشار المدارس الخاصة لتلبية الطلب الاجتماعي والإدارة اللامركزية وقروض الطلاب والمنح الدراسية الاختيارية – استخدام دعم الأرباح السابقة لبعض المجموعات غير المتميزة تم اقتراحه أيضاً – سوف يؤدي إلى زيادة مساواة الفرصة في المجتمع. والمدارس الخاصة تفضل بسبب أن مسئوليتها تؤدي إلى مستويات كفاءة أعلى، فيمكن أن تكون المدارس الخاصة أكثر اهتماماً باحتياجات ومتطلبات مجموعات العملاء لأنها تعتمد بشكل كامل تقريباً على مصاريف الدراسة وتغطية تكاليف التشغيل، ورغم أن نتائج مثل هذه الدراسات كانت مصدر شك، إلا أن مؤيدي اقتراح الخصخصة يؤكدون أن المدارس الخاصة تبدو في بعض الأحيان أعلى في رفع القدرة المعرفية، وأنها تكون أكثر توفيراً للتكلفة.

وأيضاً يقول مؤيدي الخصخصة أن المساواة تعزز بطريقة أخرى، وزيادة استرداد التكلفة على المستوى بعد الثانوي سوف تحرر المزيد من الاعتمادات التي يمكن أن تستخدم بعد ذلك لتوسيع أو تحسين التعليم الابتدائي نوعياً والمستوى الذي يكون فيه العائد إلى التعليم أعلى، ويفيد الطبقات الأدنى بدرجة أكبر، وكما هو الحال

هكذا فإن مستوى ما بعد التعليم الثانوي يلقى أعلى مستوى إنفاقات لكل طالب (أنظر الجدول ٢).

جدول ١: العائد إلى الاستثمار في التعليم حسب نوع ومستوى البلد (%)

المنطقة	الابتدائي	الثانوي	العالي
أمريكا اللاتينية	٢٦	١٨	١٦
الدول النامية	٢٤	١٥	١٣
الدول المتقدمة	–	١١	٩

المصدر: Psacharopoulous، ١٩٨٥

ومؤيدي الخصخصة واسترداد التكلفة في التعليم العالي يقولون أنه يجب تحديد المصاريف الدراسية بمعدلات تؤدي في النهاية إلى المساواة بين معدلات العائد إلى التعليم الاجتماعية والخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ القدرة على الدفع يجب أن يطبق، أي أن من يمكنهم أن يتحملوه يجب أن يدفعوا التكلفة الكاملة لتعليمهم، بينما من لا يمكنهم أن يتحملوه يجب أن يدعموا (من خلال مصاريف الدراسة التي تحدد على المجموعات ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأعلى) بما في ذلك منح تغطية الأرباح السابقة لجماعات معينة غير متميزة.

ومصاريف الدراسة يتم فرضها لسبب آخر، والفشل مؤخراً لسوق العمل في الدول الرأسمالية (المتقدمة والنامية) لاستيعاب خريجي الجامعة قاد بعض مخططي التعليم إلى العمل على تحديد الانضمام إلى التعليم العالي الذي يتجاوز المستويات اللازمة للتنمية الاقتصادية. وفرض المصاريف الدراسية في مستوى الجامعة كما يقال سوف يقلل العوائد إلى مستوى أكثر واقعية، وبالتالي يقلل الطلب على التعليم العالي.

جدول ٢: الإنفاق العام لكل طالب على التعليم والالتحاق، حوالي ١٩٨٠

المنطقة	الإنفاق العام لكل طالب كنسبة من مجمل الناتج القومي للفرد			نسبة الانتحار		
	الابتدائي	الثانوي	العالي	الابتدائي	الثانوي	العالي
أمريكا اللاتنية	٩	٢٦	٨٨	٩٠	٤٤	١٢,٠
الدول النامية	١٤	٤١	٣٧٠	٧٥	٢٣	٦,٩
الدول المتقدمة	٢٢	٢٤	٤٩	١٠٠	٨٠	٢١,٠

المصدر: Psacharopoulous، ١٩٨٦، ص.٨.

قبل محاولة نقد حل الخصخصة لكولومبيا من منظور المساواة، والتكافؤ، ومن حيث الجدوى السياسية سوف يتم عرض تصور مختصر للتعليم الخاص في كولومبيا فيما يلي.

٣- التعليم الخاص في كولومبيا:

توفير التعليم الخاص في كولومبيا خاصة على مستوى ما بعد الثانوي يعتبر من بين الأعلى في أمريكا اللاتينية، ففي التعليم الابتدائي كان ١٥% من معدلات الالتحاق إلى القطاع الخاص منذ الخمسينات بينما في التعليم الثانوي تراجعت معدلات الالتحاق بالمؤسسات الخاصة من حوالي ٥٠% في ١٩٧٠إلى ٤٢% في ١٩٨٣. وفي التعليم العالي رغم ذلك فإن معدلا الالتحاق بالمؤسسات الخاصة ازدادت من حوالي ٤٣% في ١٩٥٣ إلى ٤٣% في ١٩٦٣ إلى أكثر ٦٠% في ١٩٨٣ (أنظر الجدول ٣) ما يجعل كولومبيا الدولة الأمريكية اللاتينية الوحيدة الأخرى بجانب البرازيل التي تجاوزت فيها معدلات الالتحاق بالمؤسسات الخاصة معدلات الالتحاق العامة.

هناك ثلاث أنواع من مؤسسات التعليم العالي: الجامعات الخاصة للصفوة (مثل جامعة لوس أنديس وجافريانا وروزاريو) والجامعات العامة الكبرى (مثل

الجامعة الوطنية) والجامعات العامة الصغيرة، والجامعات الخاصة منخفضة الجودة ومنخفضة التكاليف. والجامعات الخاصة (والتي تمثل ٦٠% من معدلات الالتحاق) تعتمد بشكل كامل تقريباً على الرسوم الدراسية لتغطية تكاليفها بينما تعتمد المدارس العامة بشكل كامل تقريباً على الاعتمادات العامة وحوالي ٢% فقط من تكاليف المدارس الخاصة تغطيها الحكومة (بوسل ١٩٦٨).

جدول ٣: الالتحاق بالتعليم العالي

	١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٨٣
الإجمالي	١١٦٢٩ (١٠٠,٠)	٣٣٧٤٦ (١٠٠,٠)	٣٥٦٠٠٠ (١٠٠,٠)
العام	٧٧٢٦ (٦٦,٤)	١٩٣٠٣ (٥٧,٢)	١٤٠٩٦٣ (٣٩,٦)
الخاص	٣٩٠٣ (٣٣,٦)	١٤٤٤٣ (٤٢,٨)	٢١٥٠٣٧ (٦٠,٤)

المصدر: بيري، ١٩٨٨، جدول ٦

ملحوظة: تظهر النسب بين الأقواس

وعملاء الأنواع الثلاثة المختلفة من المدارس يختلفون تبعاً للخلفية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن جامعات النخبة الخاصة توفر التعليم للأثرياء- ١٣,١% يأتون من أقل ٤٠% من توزيع دخل السكان وخريجوهم يحصلون في النهاية على العمل في أعلى وظائف القطاع العام والخاص، والجامعات العامة تجذب الطلاب من الطبقة المتوسطة العليا، بينما المدارس الخاصة منخفضة التكلفة ومنخفضة الجودة تكون بصفة أساسية للطبقة المتوسطة الدنيا.

والتوسع السريع للتعليم العالي الخاص (خاصة منخفض التكلفة، والنوعية منخفضة الجودة) في كولومبيا يعتبر ظاهرة حديثة جداً، والسببين الأساسيين للزيادة السريعة في المدارس الخاصة هم ارتفاع طلب الانضمام للتعليم العالي والانقلاب السياسي المرتبط بالجامعات العامة، كما أن توسع التعليم الثانوي في كولومبيا أدى إلى الزيادة في الطلب على التعليم العالي من جانب خريجي المدارس العليا، ورغم

ذلك فإن الحكومة لم ترفع حجم الجامعات العامة بسبب عدم ارتياح الطلاب خلال الجبهة القومية – التي غالباً ما أدت إلى إغلاق الجامعات العامة، وايضاً ربما بسبب القيود المالية، وقد أدى هذا إلى الزيادة في التعليم العالي الخاص في كولومبيا.

وحيث لم تتوسع الجامعات العامة كما أن القبول إلى جامعات النخبة تكون أكثر ارتباطاً بدخل الأسرة، وهذا كان يعني أن الطلاب من الطبقة المتوسطة الأدنى عليهم أن يعتمدوا على المؤسسات منخفضة التكلفة ومنخفضة الجودة للتعليم العالي في السنوات الأخيرة، ومثل هذا التعليم منخفض الجودة يشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد والمدارس الليلية. ونظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد تأسس في عهد حكومة بيتانكور في محاولة لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي التي كانت في المقابل تهدف إلى زيادة تكافؤ الفرصة في كولومبيا، ورغم أن التعليم عن بعد يمثل ١٥ إلى ٢٠% من إجمالي معدلات الالتحاق بالتعليم العالي إلا أن هذه التجربة سماها مندوب مؤسسة الأبحاث الخاصة فشلاً (من مقابلة شخصية في فبراير ١٩٨٩) وحتى الحكومة تهتم بجودة هذا التعليم (من مقابلة مع مسئول مناظرة التعليم في فبراير ١٩٨٩، أنظر ايضاً ألفاريز وأورتيز ١٩٨٨).

وعلى الرغم من تنوع المؤسسات على مستوى التعليم بعد الثانوي في كولومبيا إلا أنه يمكن القول بأن الانضمام إلى التعليم العالي يرتبط بدرجة أكبر بدخل الأسرة وأن الجامعات الخاصة للنخبة تعتبر محط اهتمام الجماعات الأكثر ثراءً في البلاد، وفي ظل التصور المختصر لمكان التعليم الخاص على مستوى ما بعد الثانوي في كولومبيا يمكن القول بأن زيادة الخصخصة أو فرض مصاريف الدراسة في الجامعات العامة ستؤدي إلى المساواة الاجتماعية (بأي طريقة) وان جودة التعليم (خاصة مع تأثيرها على الجماعات الأدنى اقتصادياً واجتماعياً) سوف يتحسن؟

٤- نقد حل الخصخصة:

مشكلات الجودة والانضمام

المشكلات الأساسية في هذا الحل هي جودة التعليم والانضمام، فانتشار هذه المدارس يكون ذو أهمية للحكومة بالتحديد بسبب تقارير الجودة المنخفضة. وعدم كفاية الموارد في مثل هذه المؤسسات كانت تعني أن معدل الفشل مرتفع جداً، ويعتقد أنه على الرغم من أن جميع المدارس الخاصة تكون من الناحية الرسمية غير مربحة في كولومبيا إلا أن المؤسسين يكتسبون أرباح من خلال دفع مرتبات عالية لأنفسهم، ومن خلال حسابات المصاريف والمنازل والسيارات المجانية. وهذه المدارس غير الربحية هي في الواقع أعمال مربحة جداً، فمعظم الجامعات منخفضة الجودة عادة ما تتخصص في برامج ذات خدمة رأس مال منخفضة مثل الاقتصاد والإدارة، وهكذا فإنها تجعل التكاليف منخفضة والإيرادات مرتفعة، وهناك إيماناً واسع الانتشار بأنه كلما قلت جودة المدارس كلما ارتفعت أرباحها، (من مقابلة شخصية مع باحث يعمل لدى المؤسسة المركزية الإقليمية للنشر) وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد يكون هناك حوافز للمدارس الخاصة من أجل الغش في الجودة لكي تحافظ على خفض التكاليف وتظل في أعمالها. وغياب المراقبة النظامية في كولومبيا يجعل هذا احتمالاً مميزاً، فمثل هذه الجودة المنخفضة للتعليم للطبقات الأدنى تعني أن هؤلاء الطلاب لن يكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل ضد خريجي الجامعات العامة والخاصة النخبة. ومثل هذا التعليم السيئ سوف يؤدي في المقابل إلى إعادة إنتاج الهيكل الاجتماعي ولن يتحقق تحسن في الجودة، وهناك الكثير من التمييز ضد من لم يدرسوا المؤسسة المناسبة، وفي الواقع فإن هناك مشكلة متنامية اليوم لتقليل العمل المهني في كولومبيا، وكما أكد بارا فإن: الملامح الأساسية للبطالة المهنية هي التحول إلى أفرع النشاط خلاف الفرع الذي يؤهل فيه الشخص، والتحرك في إطار الفئة المهنية نفسها، وزيادة العمل المؤقت خاصة في خدمات المجتمع، والخدمات الشخصية والاجتماعية.

وانخفاض التوظيف المهني يؤثر بشكل كبير على المتخصصين من الطبقات الأدنى والذين لم يتعلموا في جامعات النخبة، وهذا لا ينطبق بشكل جيد على الطبقات الأدنى التي تبحث عن التعليم العالي كوسيلة للحراك الاجتماعي، حيث أن توسع التعليم ما بعد الثانوي يعني توسع نوع التعليم منخفض التكلفة ومنخفض الجودة.

وبالتالي فبدون رقابة الجودة الكافية من جانب السلطات التعليمية الكولومبية سوف لا يساهم توسع التعليم العالي منخفض التكلفة ومنخفض الجودة في زيادة الجودة في البلاد، وفي الواقع فإن رقابة الجودة تكون غير موجودة تقريباً خاصة عندما يتعلق الأمر بالمدارس الخاصة في مستوى ما قبل الثانوي، وفي مقابل مع مندوب معهد SAR علمنا أن معهد كولومبيا للتعليم العالي – الهيئة المسئولة عن رقابة التعليم العالي – نادراً ما ترفض طلبات إقامة جامعة خاصة أو بدء برنامج في جامعة خاصة.

وأحد البدائل هي توسيع القطاع الخاص للنخبة، وفي نفس المستوى تقديم المنح الدراسية والقروض المختارة، و/أو توسيع الجامعات العامة التي تفرض الرسوم الدراسية، وتوفر المنح الدراسية للطلاب المحتاجين (التي تشمل منح لتغطي ليس فقط التكاليف المدرسية، وإنما أيضاً الأرباح السابقة) وقد يكون الحال هو أن السياسة ستضمن أن جميع أفراد المجتمع لديهم فرصة تلقي التعليم عالي الجودة، بالإضافة إلى ذلك سوف تكون الحكومة قادرة على تحويل أولويات الإنفاق إلى المستوى الابتدائي، حيث تكون العوائد إلى التعليم أكبر، ورغم ذلك فإن هناك مشكلتين أساسيتين مع هذا الحل: أحدهم له علاقة بالتقاليد (أو الفكر) الخاص بالتعليم العالي أو المجاني في أمريكا الجنوبية، والآخر يتعلق بحقيقة أن القطاع الخاص قد لا يعير دعمه وتأييده لخطط الحكومة.

تم عرض إصلاحات قرطبة في مؤتمر الطلاب عام ١٩١٨ في قرطبة، الأرجنتين ويمثل طلب طلاب أمريكا اللاتينية على التعليم العالي المجاني، ومن المتوقع أن توفر الحكومة أكبر قدر تعليم يطلبه المجتمع ويعتبر التعليم العالي هو

حاجة أساسية فالطلاب والكلية والإداريين من الجامعات العامة يعارضون ويخشون الخصخصة، ويريدون أن تستمر الحكومة في دعم التعليم العالي العام المجاني، وهذه المعارضة لخطط الحكومة لزيادة الخصخصة أو لرفع مصاريف الدراسة في الجامعات العامة لا يجب أن يتم التقليل من شأنها، فالحكومة تخطط من أجل فرض رسوم دراسية في الجامعات الخاصة في المكسيك في السبعينات، وأدت هذه الخطط تقريباً إلى تمرد الطلاب وتم الهجوم على خطط مشابهة من جانب اتحاد الطلاب البرازيليين الوطني في ١٩٨٣ بادعاء أن مصاريف الدراسة من الممكن أن تجعل الجامعات أن تصبح خادمة للمؤسسات متعددة الجنسيات، وقد تأكد بالمقابلات الشخصية مع مندوبين من وزارة التعليم والمنظمات البحثية أن مثل هذه المعارضة توجد في كولومبيا أيضاً، بالإضافة إلى ذلك فإن المجموعات العامة في كولومبيا، كانت من الناحية التاريخية موقعاً لمعارضة سياسة الحكومة، وبالتالي فإن مصاريف الدراسة في الجامعات العامة وزيادة الخصخصة من الممكن أن يعترض عليها الطلاب والجامعات العامة والجمهور، ومن المحتمل أيضاً أن المنح الدراسية الاختيارية في جامعات النخبة الخاصة سوف تلقى اعتراضاً من قبل الطبقات الأعلى، كما كان في السبعينات وهذا حدث على الرغم من حقيقة أن الحكومة كانت تدفع مقابل المنح الدراسية، وأن قبول الخطة ربما كان يعني اعتمادات عامة إضافية تذهب إلى الجامعات الخاصة، بالإضافة إلى ذلك كان لدى الحكومة المركزية مشكلة في جعل المدارس الخاصة تقبل المعايير الوطنية فيما يتعلق بالكتب الدراسية والمنهج.

وقروض الطلاب للدراسة الجامعية وجدت في كولومبيا منذ ١٩٥٣، وهذه تعتبر أحد وسائل تمويل التعليم العالي التي يمكن دراستها في صياغات السياسة المستقبلية، وعلى الرغم من أن القروض مكنت بعض الطلاب الفقراء من الالتحاق بالتعليم العالي، إلا أنها لم تؤدي إلى أي انخفاض ملموس في عدم مساواة الدخل، حيث أن معظم مستلمي القروض يأتون من أسر أعلى دخلاً، وبالتالي ففي حد ذاتها

لا يمكن اعتبار قروض الطلاب وسيلة لإعادة توزيع الدخل، رغم أنها تسمح للأفراد باختيار ما إذا كانوا يريدون متابعة التعليم إلى أبعد من ذلك أم لا.

وبالمثل يمكن القول بأن دعم مجموعات معينة غير متميزة لتغطية التكاليف والأرباح السابقة قد لا يعمل أيضاً. وبدون اتخاذ إجراء جاد لتحسين جودة التعليم العام كلما ستستمر المجموعات الأعلى دخلاً في جني مكافآت التعليم العالي حيث أنهم سيستمرون في الاستفادة من التعليم الخاص عالي الجودة، وبالتالي وبالإضافة إلى اتصالات المدرسة الخاصة وعلاقات الروابط الأسرية فإن المجموعات الأعلى دخلاً سوف تستمر في جني الفوائد الأعلى من نظام التعليم الكولومبي.

وتقييم جدوى مثل هذه الاقتراحات السياسية يكون صعباً حيث أنه لن يتم تنفيذها، وإمكانية تبني هذا الاقتراح يمكن أن تعتمد على اتجاه الحكومة والجمهور لقبول مثل هذا البرنامج، بالإضافة إلى ذلك فإن المضامين السياسية لمثل هذا الاقتراح المتطرف لابد أن يتم النظر إليها، فرغم أن دعم التعليم يتناول إنشاء وخلق رأسمال جديد لا يؤثر على الأصول الموجودة بالفعل للمجموعات الغنية والقوية إلا أنه لا يزال عرضاً مكلفاً يجب بالضرورة أن يتم تمويله من قبل المجموعات الأعلى والمتوسطة الدخل. والفوائد للمجتمع تتجاوز التكاليف بكثير، ولكن التكاليف المبدئية والتغيير على النظام الحالي للدعم التعليمي والضرائب يمكن أن تكون كبيرة حتى أن العرض سوف يواجه معارضة ملموسة من الطبقات الأعلى التي سوف يكون عليها أن تدفع مقابل تنفيذها. ولا يرى بيري أن مثل إصلاح التعليم المتطرف هذا يمكن أن يكون ممكناً في كولومبيا: إعادة توزيع الفرص التعليمية يمكن بصفة أساسية أن يعمل ضد مصالح المجموعات الأكثر قوة والفهم الأكثر تطوراً المطلوب لتصميم السياسات سوف يجعل من غير المحتمل بدرجة كبيرة أن تتخذ حكومات الدول غير الاشتراكية الخطوات اللازمة من اجل إحداث توزيع متكافئ في الاقتصاد فائض العمالة بالضرورة.

ورغم ذلك فإن إعطاء مدى انتشار التعليم الخاص في كولومبيا (في جميع المستويات) يجعل البعض يقول أنه يساعد على الاعتمادات الحرة التي يمكن أن

تستخدمها الحكومة لتمويل تعليم الطبقات الأدنى. ولكن مشكلة هذا الحل هي أنه سيؤدي إلى – أو يتسبب في – نظام تعليم مزدوج يؤدي في المقابل إلى استمرار عدم المساواة الاجتماعية الملحوظة في المجتمع.

وأحد المشكلات الأخرى في اقتراح الخصخصة هو أنه يمكن أن يحد من تطوير طاقة البحث المستقل في كولومبيا. ولا تؤكد الجامعات الخاصة على البحث، كما أن جودة دراسة الخريجين لا تكون عالية جداً، وهي تعتمد بصفة حصرية تقريباً على أساتذة غير متفرغين يتم دفع مرتبات منخفضة إليهم. والتوظيف لا يكون هام جداً في معظم الجامعات الكولومبية خاصة تلك الموجودة في القطاع الخاص، وبالتالي فإن البحث لا يتبع ولا يتم التأكيد عليه في برامج الخريجين.

ومن اجل تحسين جودة التعليم والبحث فإنه من الضروري أن تجعل الحكومة تدريس العلوم والأبحاث المناسبة لاحتياجات البلاد أولوية في الجامعات العامة (من مقابلة شخصية مع الباحث التابع للاتحاد الوطني للخريجين، فبراير ١٩٨٩) بالإضافة إلى ذلك فإن المراقبة الأفضل للتعليم العالي والمزيد من الاعتمادات للطلاب لبحث دراسات الخريجين تكون كلاً منهما ضروريات.

<u>آفاق وتوقعات اللامركزية:</u>

يمكن أيضاً أن يصعب تنفيذ عنصر لامركزية حل الخصخصة والعوامل التي يمكن أن تعمل في مقابل مثل هذه الخطة التي يتم المبادرة بها، أو تنفيذها بنجاح في كولومبيا تشمل ما يلي: إعادة توزيع القوة التي يمكن أن تؤثر عكسياً على الحكومة المركزية، والآخرين الذين يستفيدون من النظام الحالي، والتأثير العكسي على المعايير التعليمية الوطنية، ورقابة الجودة، ويمكن أن لا تكون اللامركزية مفيدة من حيث مساواة توزيع الدخل واحتياجات تطوير البلاد.

المنطق الأساسي المقدم للأشكال المركزية لصنع القرار في التعليم هو الحاجة إلى التوحيد القياسي من حيث المناهج والمؤهلات والامتحانات.. إلخ. وتاريخ مشاركة الحكومة المركزية في التعليم في كولومبيا يبين لنا أن هذه الحاجة إلى التوحيد القياسي هي التي أدت إلى الدور الحالي، كما يمكن أن نرى في جدول ٤، وحتى اليوم فإن جودة التعليم أصبحت مشكلة خطيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن الفساد

وغياب الكفاءة في بعض الأقسام هي أسباب أخرى لدور الحكومة المركـزي فـي التعليم.

والمنطق الآخر لمشاركة الحكومة المركزية يتعلـق بالمـساواة، ويقـال أن الحكومة المركزية يمكنها أن تقلل التفاوت بين المناطق الفقيرة والغنية مـن خـلال تمويل وتنظيم النظام التعليمي، وحيث أن المساواة والتغطية وجـودة التعلـيم هـي عناصر هامة لخطط تطويل الحكومة فإنه من الصعب تخيـل أن تمـر الحكومـة ببرنامج اللامركزية المتطرف هذا.

ورغم ذلك لا يجب على الحكومة المركزية أن تتخلى عن سـيطرتها عـل التعليم، ويمكن أن تستمر في وضع والإشراف على المعـايير الوطنيـة ومراقبـة الجودة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً أن تقيم الحكومة المركزية برامج لضمان أن جميع مناطق البلاد تستثمر بشكل كافي في تعليم مواطنيها. كما يمكـن أيـضاً أن تصبح الحكومة مصدر معلومات للمجتمعات، وأولياء الأمور، والأفراد فيما يتعلـق بالجودة وظروف سوق العمل، وبالتالي فـإن ربـط صـنع القـرار اللامركـزي وتخصيص الأموال المحلية برقابة الحكومة المركزيـة علـى المعـايير والجـودة والمساواة يكون ممكناً من الناحية النظرية.

جدول ٤: الإنفاقات التعليمية للحكومة المحلية وحكومة الولايات في كولومبيا ١٩٧٠ – ١٩٨٠

السنة	الإنفاقات التعليمية للحكومة الوطنية	
	كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	كنسبة مئوية من الإجمالي (الإنفاقات التعليمية الوطنية وإنفاقات الولايات)
١٩٧٠	١٣,٦	٦٥,٥
١٩٧٢	١٧,٠	٦٨,٥
١٩٧٤	١٨,٤	٧٢,٥
١٩٧٦	١٩,٨	٧٥,٠
١٩٧٨	٢٠,١	٨٣,٧
١٩٨٠	٢٠,٢	–

المصدر: بيري ١٩٨٨ جدول ٨

ورغم ذلك فإن اللامركزية الفعالة تكون احتمالاً بعيداً جداً في كولومبيا بسبب القوى الشرائية التي تسير بطول تنظيم التعليم. وقد أكد ويلر أن الحكومات تدعو إلى و/أو تبادر بخطط لامركزية من أجل حل الصراعات أو الإضافة إلى شرعيتها الخاصة. ومثل هذا التحليل يمكن أن يستخدم بلاشك في إحالة كولومبيا. وكما يكتب بيري: " في ظل الموارد والوظائف التي تدخل في التعليم فإن مسئولي الحكومة المنتخبين غالباً ما يرون السياسة التعليمية وتخصيص موارد التعليم وسيلة لتحقيق الغايات السياسية، ومن ثم الرغبة في السيطرة على ذلك النظام سياسياً ".

وعلى مدى قرن أدت الأحداث إلى النقطة التي عندها اليوم تعتبر قرارات السياسة التعليمية الآن هي بالكامل تقريباً إمكانية الحكومة المركزية، ومن الناحية الفنية رئيس البلاد، ووزير التعليم بينما تلعب وزارة التخطيط دوراً هاماً أيضاً.

والرقابة على التعليم تستخدم من أجل تشريع الحكومة المركزية، وهي تستخدم من أجل دعم وهم مساواة وتكافؤ الفرص، ويمكن أن تستخدم الحكومة السياسة التعليمية من أجل توجيه مطالب الأفراد بالمساواة والتعليم العالي والوظائف الأفضل.. إلخ كما تم في ١٩٨٢ مع إنشاء نظام "التعليم المفتوح والتعليم عن بعد" ووعد مد التعليم العالي وتوسيعه ساعد الحكومة على الوصول إلى الحكم في ١٩٨٢، وبالتالي فإنه من غير المحتمل أن تسعى الحكومة إلى سياسات لامركزية يمكن أن تتضمن فقد القوة.

يمكن أيضاً أن تكون اللامركزية فعالة جداً من حيث المساواة وأهداف التنمية، فالطلاب سوف يستمرون في طلب الوظائف الحضارية، وسوف يريدون الالتحاق بالمدارس العامة والخاصة للنخبة، طالما أن الفوائد المرتبطة بمثل هذه الدراسة تكون عظيمة إلى هذا الحد، ولن تمنع اللامركزية المجتمعات والأفراد من التطلع إلى تلقي أكثر أنواع التعليم قيمة وأكثرها جودة في إطار السياق الوطني، وفي الواقع فإن الطلاب في كولومبيا يفضلون الالتحاق بجوانب الموضوعات لتي تحمل أرقى مكانة اجتماعية، مثل القانون والطب والإدارة والاقتصاد والهندسة والعمارة. وباختصار لا يحتمل أن تؤدي اللامركزية إلى أياً من تطوير المجتمع أو المساواة الأكبر.

جدول ٥: الالتحاق بالتعليم العالي حسب التخصص الدراسي ١٩٦٤ إلى ١٩٨٣ (بالنسب المئوية)

	١٩٦٤	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٣
الإدارة والاقتصاد	٨,٧	٢٦,٨	٢٨,٩	٢٩,٤
الهندسة والعمارة	٢٤,٩	١٥,٠	٢١,٧	٢٣,٢
التعليم	١٠,٥	١٨,٧	١٦,٧	١٦,٣
العلوم الاجتماعية	٣,٤	٤,٧	١٤,٣	١٣,٠
العلوم الصحية	١٣,٩	١٠,١	١٠,٥	١٠,٢
الزراعة	٨,١	٤,١	٣,٥	٣,٤
الفنون الجميلة	٩,٢	٤,٦	٢,٠	٢,٠
العلوم الطبيعية	٢,٣	٢,٠	١,٦	١,٧
الدراسات الإنسانية	٤,١	١,٣	٠,٨	٠,٨

المصدر: فيليز وكارو ١٩٨٦

ورغم ذلك ومع قول كل هذا لا يزال الحال هو أن جعل الطبقات العليا تدفع مقابل التعليم يمكن أن يسمح للدولة بتوسيع التعليم وزيادة الإيرادات يمكن أن تستخدم لتوسيع الجامعات وزيادة مشاركة الطبقات الأدنى في التعليم العالي من خلال توفير المنح الدراسية للطلاب القادرين من الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية الأدنى، وبمعنى آخر فإن جعل الطبقات الأعلى تدفع مقابل التعليم مع دعم الفقراء يمكن فقط أن يكون عادلاً حيث يمكن أن يساهم هذا في تكافؤ الفرص، ورغم ذلك فإن جودة التعليم العالي يجب أن ترتفع أيضاً كما يجب ضمان أماكن للطبقات الأدنى في جامعات النخبة العامة والخاصة، وفي الوقت الحالي فإن مجموعة البحث في كولومبيا والمكونة من أعضاء مجموعات بحث بارزين والجامعة الوطنية يعملون بناءً على الاقتراح لتقديمه إلى طرق الحكومة التي تحسن بها التعليم العالي من أجل زيادة جودتها وإسهامها في تكافؤ الفرصة، ومصاريف الدراسة في الجامعات العامة ليست سوى أحد العناصر التي يتم اعتبارها.

والإشارات الأخرى الواعدة في الوقت الحالي هي التزام الحكومة بكلاً من التعليم الابتدائي وجودة التعليم العالي. والتعليم الابتدائي هو اهتمام لأسباب المساواة والجودة (خاصة في المناطق الريفية). وأهداف الحكومة تتمثل في تحسين جودة التعليم وتعميم تغطية التعليم الابتدائي. وبرامج الابتكار مثل سكويلا نويفا –

استراتيجية التعليم الريفية التي صممها خصيصاً معلمي كولومبيا – أخذت تقييمات ممتازة من جانب معهد SAR كما تتعهد الحكومة أيضاً بالثقافة والتعليم وما بعد التعليم.

ولأول مرة فإن الحكومة الكولومبية ووزارة التعليم تسعى إلى صياغة السياسة الوطنية للبحث في الجامعات العامة في كولومبيا، والفكرة هي دعم البحث العلمي الأساسي في الجامعات وتكوين الباحثين المتخصصين والمحترفين. وقد طالبت الحكومة الجامعة الوطنية بمساعدتهم في صياغة مثل هذه السياسة.

ورغم ذلك فإن زيادة تغطية التعليم الابتدائي، وتحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي سوف تعني أن أعداد متزايدة من شباب الطبقة الأدنى سوف يطمحون إلى دخول الجامعات في المستقبل القريب. وهذا يزداد بحقيقة أن معدلات الالتحاق إلى التعليم العالي لا تتزايد بنفس سرعة أعداد خريجي المدارس الثانوية. والفشل في تلبية الطلب الاجتماعي الزائد على التعليم العالي والفشل في تكافؤ الفرص للطبقات الأدنى في المدرسة وفي سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى موقف يبدأ فيه الشباب في بحث النظام الاقتصادي والاجتماعي في كولومبيا بشكل جاد.

الخلاصة

في هذا البحث تأكدنا أن زيادة خصخصة قطاع التعليم بعد الثانوي في كولومبيا يمكن أن تمثل مشكلات أكثر من الحلول، ومصاريف الدراسة في الجامعات العامة في كولومبيا قد تكون غير مجدية من الناحية السياسية أيضاً خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تجربة دول أمريكا اللاتينية الأخرى، فالرقابة اللامركزية لمستوى ما عد التعليم الثانوي ظهرت في أفضل حالاتها كاحتمال بعيد بسبب المعايير الوطنية ورقابة الجودة، وايضاً بسبب إعادة توزيع القوة (من مستويات الحكم الوطنية إلى شبه الوطنية) وما يمكن أن تتضمنه.

الفصل السادس
التعليم العالي في سلطنة عمان
تحدي الالتحاق والمساواة والخصخصة (*)

مقدمة:

دائماً ما كان التعليم العالي جزءاً وأولوية لا تتجزأ على الأولويات الوطنية، وهو أداة النمو الوطني ومستودع أو خالق المعرفة والابتكار والأداة الأساسية للحفاظ على التراث والثقافة القومية، وبلا شك فإن التعليم العالي هو استثمار في أهم موارد الدولة – الموارد البشرية – والتي يكون عائدها على الاستثمار هو محور دافع البلاد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن التعليم العالي هو أحد لبنات بناء التنمية الوطنية المدفوعة بطلبات السكان المتحركين والمتنامين.

التعليم في سلطنة عمان:

من مجرد ثلاث مدارس ابتدائية بها ٩٠٠ طالب قل ١٩٧٠ إلى فترة النهضة بعد ١٩٧٠ التي شملت ٦٠٠ ألف طالب من كلا الجنسين وألف مدرسة فإن قطاع التعليم العام في سلطنة عمان اتخذ دوراً نشطاً في تحقيق التعليم للجميع (خاصة الابتدائي والإعدادي والثانوي). ودور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كان من بين العديد من التغيرات التي أعادت تشكيل سلطنة عمان اليوم، وبعد انضمام جلالة السلطان قابوس بن سعيد في عام ١٩٧٠ كان التعليم العالي متاحاً لجميع المواطنين العمانيين في ظل برنامج التوسع السريع والمستمر الذي يدعم جميع أركان البلاد.

والنمو الديناميكي لنظام التعليم العام في سلطنة عمان تجاوز خطى نمو نظام التعليم العالي العام (بعد الثانوي)، ونتيجة لذلك فإن هذا أدى إلى خلق عجز بين

(*) سلمى المكي، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان السيناتور ويليام فولبرايت ١٩٩٧

العرض والطلب على التعليم العالي في السلطنة، وهذا التفاوت حقق عدد كبير من خريجي المدارس الثانوية الذين يتنافسون على فرص محدودة للتعليم العالي العام، ومثل هذه المحنة تمثل تحدياً أساسياً للحكومة وأصبحت اهتماماً وطنياً في تلبية احتياجات الجمهور للتعليم العالي.

غرض ومنهج الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مسح قطاع التعليم العالي في سلطنة عمان، ولهذا الغرض تناول الباحثون نظام التعليم العالي في السلطنة وحددوا تحديات الانضمام والمساواة والخصخصة في تلبية احتياجات الجمهور للتعليم العالي، والغرض ذو الصلة لهذه الدراسة كان البحث عن مسح أدبيات شامل لمختلف أنظمة التعليم العالي في الدول الأخرى، والتي كانت محورية في إقامة إطار لتوجيه توصيات واستنتاجات هذه الدراسة.

ومن أجل الحصول على المعلومات المطلوبة تم تطوير استبيان لإجراء مسح لنظام إدارة وتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان. وشمل المبحوثين في هذه الدراسة الجهات الحكومية المسئولة عن التعليم العالي في سلطنة عمان.

نتائج وعرض المسح:

تم تحليل وتلخيص نتائج المسح من جميع الجهات المسئولة عن التعليم العالي من أجل عرضها، والمعلومات الإضافية عن نظام التعليم العالي وبرامج الخصخصة في سلطنة عمان تم توريدها من المستندات الحكومية وتم استخدام كلا المصدرين من أجل توفير الرؤية الشاملة التالية للتعليم العالي في سلطنة عمان.

جدول ١: معدلات التحاق الطلاب بالتعليم العالي في سلطنة عمان للعام الدراسي ١٩٩٨ – ١٩٩٩

المؤسسات	العدد	عدد الطلاب	نسبة إجمالي SSG
جامعة السلطان قابوس	١	١٨٥٠	٥,٨
كلية التربية	٦	٢٠٠٦	٦,٣
كلية الشريعة والقانون	١	١٢١	٠,٣٨
الكية الفنية الصناعية	٥	١٥٠٠	٤,٧
معهد الدراسات البنكية والمصرفية	١	١٨٠	٠,٥٦
المؤسسات الصحية	١٤	٦٢٩	١,٩٧
الإجمالي	٢٨	٦٢٨٦	١٩,٧

المصدر: جامعة السلطان قابوس، وزارة التعليم، وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني

التعليم العالي العام (الحكومي) في سلطنة عمان

على مدار ٣٠ عام طورت سلطنة عمان نظام متنوع نسبياً للتعليم العالي العام، وهذا يشمل جامعة عامة واحدة (السلطان قابوس) تضم سبعة كليات مختلفة (هي كليات الهندسة والعلوم والطب والزراعة والتربية والتجارة والاقتصاد والفنون) وإجمالي ٦ كليات تربية، وكلية الشريعة والقانون و ٥ كليات فنية صناعية ومعهد بنوك واحد، و ١٤ معهد صحي، وكل هذه مؤسسات عامة تمول من قبل الحكومة للتعليم العالي ومتاحة مجاناً للمواطنين العمانيين، والالتحاق بهذه المؤسسات العامة بعد الثانوية يقوم على الاستحقاق الأكاديمي، وفي مجموعها فإن هذه المؤسسات يلتحق بها تقريباً ٦٢٨٦ طالب (٢٠%) من بين إجمالي ٣٢ ألف خريج من المدارس الثانوية خلال العام الدراسي ١٩٩٨ – ١٩٩٩.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة ومن خلال وزارة التعليم العالي لديها برنامج منح دراسية يمنح المنح الدراسية لدراسات الطلاب والخريجين في الخارج، والمنح

الدراسية تمنح على أساس الاستحقاق الأكاديمي، مع مراعاة خاصة لطلاب الأسـر محدودة الدخل، وفي الوقت الحالي يتم منح ١٠٠ منحة دراسـية سـنوياً للطـلاب الجامعيين، و ٦٠ لدراسات الخريجين، وهناك أيضاً خطة منفصلة للتعليم المـستمر للموظفين في القطاع العام (الحكومي) وبموجب هذه الخطة يتم منح أجازة الدراسـة على المرتب الكامل والبدل، وتقريباً يتم منح ١٠٠ موظف قطاع عام سـنوياً هـذا الامتياز، وفرص التعلم عن بعد من خلال الجامعات الخارجية من أجـل الحـصول على مؤهلات جامعية للخريجين ودراسات الخريجين تكون متاحة أيضاً.

هيكل حوكمة التعليم العالي في سلطنة عمان:

يحكم نظام التعليم العالي عدد من الهياكل والـسلطات التنظيميـة الحكوميـة المختلفة، وتتولى وزارة التعليم العالي المسئولية عن كليات التربية والكليات الخاصة والعامة، كما أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني تكون مـسئولة عن الكليات الفنية والصناعية، ووزارة الصحة تكون مسئولة عن المعاهد الـصحية. ويكون البنك المركزي العماني مسئولاً عن معهد البنوك. ومجلس الجامعـة يتـولى مسئولية جامعة السطان قابوس. وبالإضافة إلى كل هذه المؤسسات الحاكمـة فـإن القرار الملكي قام بتشريع مجلس التعليم العالي في ١٩٩٩، والمجلس هـو الجهـة الحاكمة العليا التي تشرف على التعليم العالي في الـبلاد، وهـو يفـوض لتطـوير سياسات واستراتيجيات التعليم العالي.

جدول٢: حوكمة التعليم العالي

الجهة الحاكمة والمنظمة	المؤسسات
مجلس التعليم العالي	جميع معاهد التعليم العالي
مجلس الجامعة	جامعة السلطان قابوس
وزارة التعليم العالي	كلية التربية والكليات الخاصة
وزارة الصحة	المعاهد الصحية
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني	الكليات الفنية الصناعية
البنك المركزي العماني	معهد البنوك

المصدر: جامعة السلطان قابوس، وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية، العمل والتدريب المهني.

خصخصة التعليم العالي في سلطنة عمان

خصخصة التعليم العالي في سلطنة عمان هي ظاهرة حديثة، ومن الناحية التقليدية فإن الحكومة جرت على ممارسة توفير التعليم العالي المجاني لجميع المواطنين العمانيين، وهذا الاتجاه بدأ في السبعينات مع المنح الدراسية التي ترعاها الحكومة للدراسات في الخارج، وهناك منشآت التعليم العالي في البلاد في ذلك الوقت، وبعد ذلك بادرت الحكومة ببرنامج لتطوير وإقامة المؤسسات المحلية بعد الثانوية في البلاد، والتي تشمل افتتاح أول جامعة والجامعة الوحيدة في عام ١٩٨٦.

وخلال فترة النهضة هذه (١٩٧٠ وحتى الآن) اتخذ الاستثمار في التعليم الأساسي السبق وبالتالي فإن التعليم الأساسي الحر كان يتوافر لجميع المواطنين العمانيين في ظل برنامج التوسع السريع والمستمر عبر جميع أنحاء البلاد، ونتج عن هذا ارتفاع عدد طلاب وخريجي المدارس الثانوية (أنظر الجدول ٣) الذين يتنافسون على فرص محدودة للتعليم العالي في البلاد.

ورداً على التفاوت بين التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الثانوي، بالإضافة إلى التقشف المالي في بداية المطالبات المتنافسة من الاحتياجات العامة الأخرى، فقد تم إصدار القانون الملكي في عام ١٩٩٦ من أجل دعم تطوير التعليم العالي العام،

وكلياته في البلاد. ولتشجيع القطاع الخاص على تولي دوراً في قطاع التعليم بادرت الحكومة بخطط الدعم وهذه الخطط تشمل توفير القروض مع معدلات فائدة مدعمة وتخصيص الأراضي التي طورتها الحكومة لإنشاء المؤسسات التعليمية.

وبعد القرار الملكي بدأ عدد الكليات الخاصة لمدة سنتين في الازدهار والانتشار، وفي الوقت الحالي هناك ٩ كليات خاصة مدة كل واحدة سنتين توفر التعليم لعينة طلاب قوامها ١٩١٢ (أنظر الجدول ٤).

الجدول ٣: خريجي المدارس الثانوية

العام الدراسي	عدد الخريجين
١٩٩٥-١٩٩٦	١٩,٠٠٠
١٩٩٦-١٩٩٧	٢٢,٠٠٠
١٩٩٧-١٩٩٨	٢٧,٠٠٠
١٩٩٨-١٩٩٩	٣٢,٠٠٠

المصدر: وزارة التعليم (١٩٩٨)

جدول ٤: معدلات التحاق الطلاب بالكليات الخاصة في سلطنة عمان

المؤسسات (بعد الثانوية)	تاريخ البدء	عدد الطلاب (١٩٩٩ – ٢٠٠٠)
كلية العلوم الإدارية	١٩٩٥-١٩٩٦	١٢٠
كلية الأعمال والعلوم الحديثة	١٩٩٦-١٩٩٧	٢٢٠
كلية كاليدونيان للهندسة	١٩٩٧-١٩٩٨	١٨٢
كلية مسقط للعلوم الإدارية والتكنولوجيا	١٩٩٨-١٩٩٩	٣٥٠
كلية سوحار للعلوم التطبيقية	١٩٩٥-١٩٩٦	٣٠٠
كلية هندسة السلامة من الحريق	١٩٩٦-١٩٩٧	٦٠
الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا	١٩٩٧-١٩٩٨	٢٥٠
كلية مازون للإدارة والعلوم التطبيقية (بنات فقط)	١٩٩٨-١٩٩٩	٢٨٠
كلية الزهراء (بنات فقط)	١٩٩٩-٢٠٠٠	١٥٠
الإجمالي		١٩١٢

المصدر: وزارة التعليم العالي ١٩٩٩

والطاقة المشتركة لقطاعات التعليم العالي العام والخاص تكون تقريبا ٨١٩٣ (أنظر الجدول ٥) وهذه الطاقة رغم ذلك لا تلبي الطلب على التعليم العالي (٣٢٠٠٠ طالب مدارس ثانوية خلال العام الدراسي ١٩٩٨ – ١٩٩٩) للتعليم العالي في البلاد.

نظرة دولية عامة على التعليم العالي:

يشير آلتباش وديفيس (١٩٩٩) إلى أنه من الناحية العالمية فإن التعليم العالي شهد ضغوطاً من الأعداد المتزايدة للطلاب ومطالب المسئولية وتأثير التكنولوجيا سريعة التغيير، ودورها في التنمية الوطنية من بين أشياء أخرى، كما أن الدخول إليه كان قضية ذات اهتمام مع اتجاه أنظمة التعليم العالي التي تتحول من النخبة إلى الجماهير إلى الاطلاع العام. ومطالب الانضمام من السكان مرتفعي النمو تتعارض مع مشكلة التمويل المزمنة، كما أن الدراسات في التعليم العالي أوضحت في العديد من أنحاء العالم بما في ذلك معظم الأمم الصناعية الأساسية تدهورت ظروف الدراسة بسبب القيود المالية وهذا النمط يتفاقم في الدول الأقل تقدماً والدول النامية مع زيادة نمو السكان الذين ينافسون من أجل موارد تعليم عالي محدودة.

جدول ٥: إجمالي معدلات التحاق الطلاب بالتعليم العالي

قطاع التعليم العالي	تاريخ البدء	نسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية
عام (حكومي)	٦٢٨٦	٢٠
خاص	١٩١٢	٦
الإجمالي	٨١٩٨	٢٦

المصدر: وزارة التعليم العالي ١٩٩٩

ولهذا الغرض فإن أحد الموضوعات الهامة التي تتضمن التعليم العالي في التسعينات كانت الكساد المالي وهذا الموضوع (من بين موضوعات أخرى ينعكس في إعلان أن التعليم العالي كان في أزمة في جميع أنحاء العالم (البنك الدولي ١٩٩٤)، والأبحاث في المجال ترجع هذه المحنة إلى تقشف التعليم العالي لأربع عوامل أساسية:

١. توسع التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وهو ما يخلق طلب محتمل قوي لا يتم تحقيقه بتوفير تعليم في المستوى بعد الثانوي.

٢. اتجاه تكاليف الوحدات في التعليم العالي إلى الارتفاع أسرع من تكاليف الوحدات في الاقتصاد الكلي.

٣. زيادة ندرة الإيرادات العامة فيما يتعلق بالمطالب التنافسية من الاحتياجات العامة الأخرى مثل التعليم الأساسي والبنية التحتية العامة والصحة والبيئة والأمن القومي والعديد من الاحتياجات العامة الأخرى.

٤. الضغط المالي الذي ينعكس في زيادة ازدحام الجامعات، وانخفاض الأجور لهيئة التدريس، وغياب الموارد الدراسية (المكتبات وأجهزة الكمبيوتر والمنشآت البحثية وخدمات الدعم... إلخ)، وخلل البنية التحتية الفيزيقية.

وهذه العوامل وعوامل أخرى تسببت في انحراف نحو حلول السوق والتي تشمل الخصخصة والتحرر من قوانين ونظم التعليم العالي.

الإصلاحات في التعليم العالي:

كان الإصلاح هو الموضوع القائم والعالق في التعليم العالي في التسعينات وفي إطار قضايا الاهتمام المذكورة فيما سبق فقد تطورت عدد من الإصلاحات من أجل بحث مشكلات تمويل وإدارة التعليم العالي. والموضوع الأساسي لهذا الإصلاح هو تكميل الإيرادات الحكومية بإيرادات غير حكومية تعرف بتوجه السوق، وطبقاً لسلمى وفيرسبور فإن أجندة إصلاح التعليم العالي في التسعينات، وبشكل مؤكد التي تمتد إلى القرن التالي (الألفية الجديدة) تتجه إلى السوق وليس إلى الملكية العامة. ويدرك بار أن التعليم العالي له أو يعكس بعض ظروف السلعة الخاصة، كما اقترح للمصلحة العامة البحتة. ويتفق بار على أن:

بينما يتحول توجيه السوق (كلياً أو جزئياً) إلى عبئ تكلفة التعليم العالي من الحكومة إلى مستهلكي التعليم العالي إلا أن هذا التحول في النمط لا بد أن يطرح نظاماً موازياً للمساعدة المالية من أجل ضمان إمكانية أو وصول وتوفير المساواة، فمثلاً الشرط الذي يمنح تنازلات كلية أو جزئية قائمة على الاستحقاق الأكاديمي أو الحاجة المالية، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن فصل مثل هذه الإصلاحات عن

موضوعات التعليم والجودة الدراسية. والتميز في التعليم والأنشطة المدرسية لابد أن لا يتم إغفاله.

تشمل محركات توجه السوق مصاريف الدراسة والأتعاب والمنح والمنح الدراسية، وخصخصة التعليم العالي، والأنشطة النفعية، والمنح.

خبرة الدول الأخرى:

على المستوى العالمي كانت أنظمة التعليم العالي تتحول من النخبة إلى الجماهير إلى الدخول العام، وهذا التحول في النمطي يظهر بشكل واضح في أمريكا الشمالية والكثير من أوروبا (خاصة أوروبا الغربية) وعدد من دول شرق آسيا، وهذا رغم ذلك لا يحدد مسبقا الوصول الكوني في باقي العالم، فمثلاً يظل الدخول إليه محدوداً في الصين والهند حيث وعلى الرغم من التوسع التدريجي إلا أن أقل من ٥% من الشباب في سن ١٨ سنة يحضرون إلى مؤسسات ما بعد الثانوية، كما أن الاطلاع على الدخول إلى مؤسسات التعليم بعد الثانوي يكون عائقاً في معظم دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية في العديد من أجزاء العالم.

وتؤكد دراسة البنك الدولي أن حقبة التسعينات شهدت أجندة إصلاح متوافقة في جميع أنحاء العالم لتمويل وإدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، كما أن طلبات الالتحاق بالتعليم العالي تلقي بالضوء على التمويل كقضية أساسية ذات اهتمام في ضوء المشكلات الجدلية للعقد الحالي، واعتبر التعليم العالي إجراء مكلف، والآن كما لم يكن من قبل فإن دول تتفاوض وتتداول حول كيفية الاهتمام بالطلب المتزايد دائماً على التعليم العالي في وجود القيود المالية، ويوجد العديد من الحجج حول كيفية تمويل الأنظمة المتوسعة للتمويل العالي، وفي بعض الحالات حول كيفية استمرار تمويل النظام الحالي، والاتجاهات الحالية لتمويل التعليم العالي تؤكد حاجة المستهلكين (المستفيدية) إلى مشاركة (بعض أو كل) السلعة التي توفر الفوائد للأفراد وليس المصلحة العامة التي تتحقق فائدتها للمجتمع.

وقد تناولت الأنظمة والمؤسسات الأكاديمية هذه القيود المالية بعدد من الطرق، وتوجد شروط خاصة من حيث المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتباين من دولة إلى أخرى رغم أن الحلول من أحد الدول قد تكون مناسبة على الأقل من حيث اقتراح الخيارات في موضع آخر، ودراسات التعليم

العالي أظهرت اتجاهاً مميزاً وملموساً في عدد من الدول نحو توجه السوق. وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من آسيا تشهد معدل نمو عالي للمؤسسات الخاصة، كما أن وسط وشرق أوروبا في أعقاب نهاية الحرب الباردة توجه نحو المؤسسات الخاصة. وأفريقيا (خاصة أفريقيا جنوب الصحراء) والشرق الأوسط والهند والدول الشرق آسيوية والصين تدرك الحاجة الهامة والملحة إلى التعليم العالي الخاص. وحتى الأنظمة الأكاديمية الوطنية الأوروبية عالية التقدم بما في ذلك تلك الموجودة في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة تشهد مشكلات مالية أساسية تجعل من الصعب الحفاظ على جودة التعليم واستمرار الانضمام العام. وكل هذه الدول تبحث عن الحلول من خلال توجه السوق بما في ذلك خصخصة التعليم العالي.

يكون الانضمام أحد الأولويات متزايدة الأهمية في أي مكان آخر، حيث يطلبها السكان ومع حاجة الاقتصاديات المتطورة والنامية إلى الأفراد المهرة. وعدد من الدول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط جعلت التحرك سياسياً صعباً لفرض أتعاب مصاريف الدراسة في الجامعات العامة، وهذا النمط من مشاركة التكاليف يتباين من دولة إلى دولة ويمكن أن يتراوح من فرض أتعاب اسمية عالية جداً أو معدلات سنوية / شهرية ثابتة، وفي بعض الحالات فرض أتعاب على هؤلاء فقط خلاف الطلاب الملتحقين بشكل منتظم.

المضامين لسلطنة عمان:

سلطنة عمان مثل أي دولة نامية أخرى واجهت العديد من التحديات في عملية بناء الدولة والتنمية الاقتصادية. والعائق الأساسي خلال العملية كان التعليم والتدريب وتطوير المواطنين العمانيين لتمكينهم من تولي دور نشط في خدمة النمو السريع للبلاد. وكانت هذه مهمة هائلة وبالفعل فإنها كانت تعهد في ظل أنه حتى ١٩٧٠ كانت ثلاث مدارس ابتدائية فقط للأبناء هي المنشأة الوحيدة للتعليم الحديث.

وفي إطار النهضة المبدئية في ١٩٧٠ وفي ظل الظروف السائدة من ندرة العمانيين المتعلمين فإن الحكومة تحت قيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد اتبعت سياسة متطورة للتنمية التعليمية، ونتيجة لذلك فإن التعليم العام كان متاحاً لجميع المواطنين العمانيين في ظل برنامج التوسع المستمر والسريع الذي يمتد عبر جميع

البلاد. وبينما كان نظام التعليم العام في عمان ناجحاً في جعل التعليم قبل الجامعي متاحاً للجميع إلا أن التعليم العالي العام في عمان لم يكن قادر على مواكبة التوسع السريع في نظام التعليم الأساسي.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة عن نظام التعليم العالي في سلطنة عمان خاصة في المحنة الحالية للعجز بين العرض والطلب على التعليم العالي فإنه يتم وضع ثلاث توصيات أساسية ترتبط الأولى بالإدارة والتوجيه، وترتبط الثانية بالتوسع والتنويع، وترتبط الثالثة بالمساواة والاتصال وتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان.

إدارة وتوجيه التعليم العالي:

يدار النظام الحالي للتعليم العالي في سلطنة عمان من خلال عدد من الوزارات والجهات الحاكمة، وهذا يخلق منافسة على الموارد ويحدد الإجماع على الاتجاهات عبر النظام لتحسين إمكانية الوصول والجودة والأداء، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تضاعف الموارد المالية والإدارية. ودمج جميع منشآت التعليم العالي تحت وزارة التعليم العالي سوف ينتج عنه نظام تقديم أكثر إنتاجية وتركيزاً ويسمح بتناول أمور المسئولية والشفافية وإدارتها بشكل أفضل.

وفي هذا الشأن فإنه من المقترح أن يتم إقامة دمج لوزارة التعليم العالي، وهذا يمكن أن يحكمه مجلس التعليم العالي كجهة حاكمة عليا مفوضة بالقوى التنفيذية والتشريعية، ويمكن أن يعمل المجلس كفاصل بين المؤسسات الحكومية والأكاديمية، كما يمكن أن تكون وظيفته الأساسية هي تفويض إنشاء المؤسسات العامة والخاصة بعد الثانوية، وضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، ومنح التصاريح للبرامج الدراسية وتفويض المؤسسة المعتمدة لمنح الدرجة الأكاديمية، وترخيص الجامعات الأجنبية للعمل في البلاد، وتقديم توصيات للحكومة فيما يتعلق بتخطيط التعليم العالي (يشمل ذلك الالتحاق والتوسع والتنويع) ويمكن تعيين أعضاء المجلس من قبل جلالة السلطان لفترة ٤ سنوات. وتشكيل الأعضاء يمكن أن يشمل الأكاديميين والإداريين المميزين للمعاهد الأكاديمية العليا العامة

والخاصة ومسئولي الحكومة ومندوبي الطلاب والشخصيات العامة والبارزة من القطاع الخاص.

وتحت إدارة وزير التعليم العالي يمكن لوزارة التعليم العالي أن تنفذ السياسات الأكاديمية أن تديرها والقوانين الفرعية التي وضعها المجلس، ويمكن للوزارة أن تشرف على التعليم العالي وتديره في البلاد من خلال النظام ثلاثي الأطراف المتخصص لأمانات التعليم الجامعي، والتعليم الفني والتعليم المهني. ووكيل الوزارة المسئول عن تشغيل وإدارة الوحدات الفردية المتخصصة يمكنه أن يدير كل أمانة، وهذه الوحدات الثلاث المتخصصة يمكن في مجملها أن تكون مسئولة تجاه وزارة التعليم العالي، كما يمكن لوحدة منفصلة لمطابقة واعتماد الجودة أن تكرر مباشرة إلى وزير التعليم العالي، وهذه الوحدة المتخصصة يمكن أن تكون مسئولة عن ضمان والحفاظ على معايير الجودة في التعليم والتدريس والبحث، ووظيفة هذه الوحدة من الممكن أن تكون أداء عمليات الاعتماد للمؤسسات الأكاديمية الجديدة والإشراف على معايير الجودة ورقابتها، وأداء المراجعات الدولية لنظام التعليم العالي.

توسع وتنويع التعليم العالي:

تحتاج سلطنة عمان إلى توسيع وتنويع نظام التعليم العالي (العام والخاص) من أجل تلبية احتياجات الجمهور للتعليم بعد الثانوي. وإجمالي الالتحاق في التعليم العالي للعام الدراسي ١٩٩٨ – ١٩٩٩ في سلطنة عمان يمثل ٢٠% من المجموعة السنية ذات الصلة، ومن هذا الإجمالي يلتحق ٥% فقط في جامعة البلاد الوحيدة والعامة فقط، وهذا يقارن بشكل ضعيف مع الدول المتقدمة، حيث يتراوح الالتحاق بالجامعات من ٢٠% إلى ٥٠% لمن هم في سن ١٨ سنة.

ويلزم خطة استراتيجية وطنية شاملة واضحة المعالم للتعامل مع تحدي الطلب المتزايد بشكل مستمر على التعليم العالي، واحتياجات القوى العاملة ذات الصلة للاقتصاد الوطني، وفي هذا الشأن فإن سياسة التعليم العالي وصناع القرار لابد أن يطوعوا نظام التعليم العالي بالطريقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالانضمام إلى السوق وتكون حساسة لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

المساواة والانضمام وتمويل التعليم العالي:

يجب اعتبار أن قضية المساواة والانضمام تدرس بشكل جيد في عملية خصخصة التعليم العالي، وحيث لا يبدو أن أي دولة مستعدة أو قادرة سياسياً على تحويل التكلفة إلى الطلاب والأسر دون بعض مقاييس الحفاظ على إمكانية الانضمام، والمساواة فإن المساعدة المالية في شكل المنح أو قروض يمكن أن تصبح جزءاً من جدول أعمال وأولويات الإصلاح التكميلي للإيرادات، وبالتالي فعندما تحول الحكومة التكاليف إلى الطلاب فإنها لابد أن تطرح نظام مماثل للمساعدة المالية من أجل الحفاظ على إمكانية الإنضمام وتوفير المساواة.

وتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان في بداية الطلب المتزايد على التعليم يعتبر قضية هامة ذات اهتمام وتحدي أساسي للحكومة، وهذا يزداد تفاقماً مع الممارسة التقليدية لعرض تعليم عالي عام مجاني لكل شخص بغض النظر عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وفي الماضي فكانت هذه الممارسة ممكنة وسهلة الإدارة بسبب صغر عدد الطلاب الذين يبحثون عن فرص للتعليم العالي، بالإضافة إلى ذلك وكما في أي دولة نامية حديثة فإن إجمالي ميزانية التعليم العام ذهبت إلى التعليم العمومي (قبل الثانوي) تاركة نسبة صغيرة جداً (في المتوسط ١٥%) للتعليم العالي، ولم تعد مثل هذه الممارسات موجودة ومتبعة كما أن الحكومة لابد أن تتناول مختلف خيارات توجهات السوق من أجل بحث المحنة الحالية.

وفي ضوء هذه المحنة القائمة فإنه ينصح بخيارات توجهات السوق التالية:

- استرداد التكلفة في نظام التعليم العالي (الحكومي) العام المتوسع والمتنوع من خلال مصاريف الدراسة والأتعاب. وبسبب العجز المالي في التعليم قبل الثانوي فإن عدد متزايد من الدول النامية تحول التكاليف من الحكومة إلى أولياء الأمور والطلاب في شكل المصاريف الدراسية في المؤسسات العامة لها، كما أن تنفيذ هذا النظام يتباين من دولة إلى دولة ويمكن أن يتراوح من فرض مصاريف وأتعاب اسمية فقط إلى فرض أتعاب على هؤلاء خلاف الطلاب الملتحقين بشكل منتظم.

- يمكن أن تختار الحكومة افتراض تكاليف البدء للمؤسسات الجديدة، ولكن بعد ذلك تنقل الملكية إلى القطاع الخاص، والذي يمكن أن يتحمل التزامات الصيانة في مقابل الدعم المبدئي.
- الدعم والتشجيع من خلال المساندات والحوافز الحكومية وتطوير مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي.
- لابد من تشجيع البنوك على إدخال خطط قروض الطلاب (تشمل بعض القروض بدون فوائد) من أجل تعظيم إمكانية الانضمام والمساواة في البيئات التي يكون فيها تكاليف ومصاريف تعليمية عالية.
- توسيع والحفاظ على المنحة التي ترعاها الحكومة وخطط المنح الدراسية، وهذا شكل آخر من أشكال المساعدة المالية لدعم المساواة والانضمام في التعليم العالي، وعلي عكس قروض الطلاب فإن هذه تكون أموال حرة تتاح للطلاب الأقل تميزاً من الناحية الاقتصادية والذين أظهروا لقدرة على النجاح الدراسي والدارسين الذين يظهرون الاستحقاق الأكاديمي أو الصفات الأخرى المحددة (كما في المنح الدراسية الرياضية).
- دعم ثقافة خطط المنح والمنح الدراسية التي يرعاها القطاع الخاص.
- طرح وتعريف ودعم روح الأنشطة النفعية في إطار المؤسسات الأكاديمية وهذه المبادرة سوف تدعم الثقافة المؤسسية التي تهتم بالسوق والتي يمكن أن تساعد على تعزيز جودة التعليم العالي والموارد المالية، ولهذا الغرض يجب بناء شراكة قوية بين معاهد التعليم العالي ومجتمع الأعمال في جوانب التدريس والبحث والاستشارة ونقل التكنولوجيا والدورات المتخصصة والتدريب والتطوير والمهارات والتدريب على الكفاءات والتلمذة.
- تطوير ثقافة حب البشرية ومنحة تكميل معاهد التعليم العالي التي يديرها القطاع الخاص والحكومة، وإنشاء مثل هذه الثقافة يتطلب معاملة ضريبية مفضلة للإسهامات الخيرية، والتي تحول بعض من العبء على الحكومة في شكل إيراد ضريبي مفقود.

الخلاصة

تعترف سلطنة عمان بالمحنة الحالية في التعليم العالي والحاجة إلى تلبية طلب الجمهور على التعليم بعد الثانوي، واعترافاً بهذا التحدي فإن الحكومة حددت أولويات هذه القضية على الأجندة الوطنية، كما أنها قامت بتشريع وتكليف مجلس التعليم العالي ببحث ودراسة والتوصية بحلول لمشكلات التعليم العالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة خصصت مبلغ ٤٢ مليون ريال عماني (حوالي ١٠٩ مليون دولار أمريكي) لتدريب وتنمية الموارد البشرية.

ومن المتوقع أن التوصيات المقترحة من مؤلف هذا البحث سوف تلقى تغذية رجعية واهتماماً إيجابياً من الجهات المعنية، مع إمكانية التنفيذ العاجل، وهذا يتأكد في ظل ضرورة وحتمية الأمر، وإصلاحات توجه السوق المستمرة التي تم تنفيذها بالفعل. وأكثر الإصلاحات المرئية هي تضمين القطاع الخاص كشريط نشط في التعليم العالي، وهذا المسعى لاقى دعماً وتشجيعاً من خلال خطط الدعم الحكومي مثل توفير وإمدادات القروض مع أسعار الفائدة المدعمة وتخصيص الأراضي التي تطورها الحكومة من أجل إنشاء المؤسسات التعليمية، وبالإضافة إلى ذلك تنظر الحكومة إلى عرض منحة سنوية تعادل ٧٠% من تكلفة الدراسة (حد أقصى ٣٠٠٠ دولار أمريكي) للطلاب الملتحقين بالكليات الخاصة الجديدة.

وتشمل إصلاحات توجه السوق المقترحة الأخرى رفع مستوى سياسة المنح الدراسية الحكومية ومساعدة القطاع الخاص للحكومة من خلال الأعمال التي تحمل جزء من تكاليف المنح الدراسية. ومن أجل تمكين أقصى عدد من الطلاب من إكمال دراستهم الجامعية في الخارج، وفي هذا الشأن سوف توفر الحكومة منحة سنوية سوف تغطي ٥٠% (حد أقصى ١١ ألف دولار) من تكلفة الدراسة في الخارج، وسوف تتاح هذه الخطة سنوياً لحد أقصى عدد ٨٠٠ خريج مدارس ثانوية، وجميع هذه الإجراءات تثبت رد فعل الحكومة نحو هذه القضايا الحرجة والملحة في التعليم العالي في سلطنة عمان.

الفصل السابع

اليات تطبيق الجودة

دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتى سوهاج (مصر) سابينسا (روما)

فى دراسة مبكرة لى فى اوائل التسعينيات من القرن الماضى تناولت قضية مجانية التعليم والحراك الاجتماعى والمهنى فى مصر وخلصت الدراسة الميدانية الى ان سياسة مجنية التعليم التى اخذت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت العامل الحاسم فى تكوين الطبقة الوسطى المصرية التى استطاعت فى فترة معينة من تاريخ مصر ان تحقق مكانة مصر العربية،ولكن فى فترة زمنية لاحقة وبعد ان حققت الطبقة الوسطى مكانتها وصارت اصحاب قلم ومن المنتمين للمثقفين المصريين فان شريحة كبيرة منهم هالت التراب على مجانية التعليم واعية بالدور الذى تقوم به وتقبض ثمنه مقابل الترويج لفكر الخصخصة، ام انها كانت تحتل صفحات فى كتاب الوعى المفقود.

إن هذه الشريحة من قادة الفكر واصحاب القلم الذين يدينون بوجودهم الاجتماعى لمجانية التعليم فعلوا كما فعلت جماعة جلست تأكل على مائدة حلمت بها طويلا، وما ان فرغت من الطعام حتى هالت عليه التراب، حتى لا يأتى من بعدهم اخرون يستطيعون ان يأكلوا من ذات الطعام على ذات المائدة فالذين استفادوا وشكلوا وجودهم الاجتماعى من خلال مجانية التعليم صارت اقلامهم مسخرة لشن الحرب على مجانية التعليم قابضى الثمن ام مغيبى الوعى.

لاشك ان التعليم الجامعى قد اصابه التدهور فى كل اركانه، وبدلا من طرح عمليات لاصلاح ما فسد فان الدعوة التى تجد دوما من يروج لها هى خصخصة التعليم.

لدى يقين بأن ما اكتبه سوف يضعنى حتما فى زمرة المغضوب عليهم ولكن يقينى ايضا اننى لست من الضالين، الحمد لله ان الحدود تقف عند المغضوب عليهم،

مغضوب عليك فانت لن تولى اى منصب فيه القدرة على اتخاذ قرار ضد السياسة العامة، ولن تتولى منصبا يوفر لك حياة كريمة اكتفى براتبك.

فى بلد يعيش اكثر من ٤٠%من سكانه تحت خط الفقر تجد راتب او دخل فرد واحد يعمل فى مؤسسة تابعة لهذه الدولة مليون جنيه واكثر فى الشهر.

تعال ايها القارئ المصرى نطالع معا واقع التعليم الجامعى فى الدولة المصرية

١- الجامعات الحكومية

٢- الجامعات الخاصة

٣- المعاهد الخاصة المتميزة

٤- المعاهد الخاصة الحكوية

٥- المعاهد الخاصة الشعبية

وكل قطاع بمقدار ما تدفع، الجامعة الحكومية، وهى المنوط بها وفق احكام الدستور والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ القيام باعداد اجيال متعلمة تكون قادرة على تحقيق التنمية فى الدولة. ودائما تحكمنا المفاهيم الغامضة البراقةوالمتلاعبة،فالجامعة الحكومية يوجد بها عدد من اشكال التعليم المغلفة باغلفة تجارية براقة وغامضة

كان لدينا نظامين فى التعليم فى الجامعة الحكومية نظام الانتظام ونظام الانتساب وكل منهما كان يدفع ذات المصروفات والفارق الوحيد ان الطالب الذى كان يعمل ولا يستطيع ان يواظب على حضور المحاضرات كان يقيد طالبا منتسبا لا يحاسب على الحضور وعلى استحياء ومع سياسة الخصخصة تفتق الذهن التجارى فال بوجود نظامين فى التعليم

١- نظام الانتظام

٢- نظام الانتساب الموجه

وما الفرق بين الانتظام والانتساب الموجه ؟ نعم هناك فرق

الفرق ان كرنيه الطالب المنتظم ثمنه أربعين جنيه قصدت المصروفات الدراسية السنوية أما طالب الانتساب الموجه فالمصروفات ٤٠٠ جنيه ويقبل مجموع اقل من مجموع الطالب المنتظم، ولما ينجح ويحصل على تقدير جيد يحول من

طالب منتسب انتساب موجه الى طالب منتظم،ويدفع الاربعين بدل ٤٠٠ كان هنـاك بقايا من الحياء الاجتماعى

ولكن السؤال*ماذا يعنى انتساب موجه، انتساب ومفهومة وعرفناها لكن موجه يعنى ايه؟ قلت اننا نتلاعب بالمفاهيم

ثم جاءت نظم اخرى فى التعليم الجامعى الحكومى جامعات الشعب والمجتمع والدولة

تعليم متميز تعليم متفرد تعليم انجليزى تعليم فرنساوى وعلى قد فلوسـك. ومـازال اصحاب القرار يوما بعد اخر يبتدعون انواعا من التعليم كان اخرها التعليم المفتوح، وما دام هناك تعليم مفتوح يبقى فيه تعليم مقفول،مفتوح على ايه ؟ ومقفول على ايه ؟

لا تتوقف كثيراً وليس مطلوبا منك ان تفهم، ولم يقف الامر عند ذلـك بـل سمعنا عما هو اخطر وليس مستبعدا ونتوقف، كفى اننا نملك القدرة على ان نكتـب فقد تستلب منا هذه ايضا، وفى عام ١٩٩٦ رفضت طلب رئيس الجامعة بقبول ستة من حملة شهادات معاهد الخدمة الاجتماعية الخاصة الحاصـلين علـى ٥٠%فـى الثانوية العامة رفضت قيدهم وتسجيلهم لدرجة الماجستير فى علم الاجتماع ووبحكم القانون يسجلون للدكتوراة فى علم الاجتماع ثم يصيروا اساتذة فى الخدمة الاجتماعية فرع علم الاجتماع، وهذا ما حدث لعشرين من اساتذة الخدمة الاجتماعية فرع علـم الاجتماع حينما منحهم القسم الذى به مدرسان درجة الدكتوراة من قـسم الاجتمـاع بسوهاج قبل أن أعين بالقسم رفضت طلب رئيس الجامعة وصممت على الـرفض وحينما صمم على القبول رضيت أم لم أرضى قلت نوافق على القبول بشرط واحد وهو ان يدرس هولاء الخريجين من معاهد الخدمة المواد التى لم يدرسوها من قبـل وعدها نقيدهم فى الماجستير، اشر رئيس الجامعة بقلمه الاحمر موافق وينفذ الاقتراح فورا، وأجبته وانا كذلك موافق وبعد الرجوع للائحة الكلية ولائحة المعاهد الخاصـة فان هولاء الباحثين مطالبين بدراسة ٢٤ مادة لم يدرسوها.

ووصلت مذكرتى لرئيس الجامعة فاستخدم أنفه فى حركة لا يجـوز كتابـه حروفها واعقبها بكلمة لا يجوز كتابتها وبدأت مجزرة، طلب الى واحده تكتب لـه شكوى فى شخصى وأنا قلت واحدة وهى تعرف نفسها وراحت الـشكوى العبيطـة وعزلنى رئيس الجامعة من رئاسة القسم وحولنى ثلاث مجالس تأديب وكان عنـده

نائب تخصصه علوم طبيعية ولكنه كان يدرس نصوص اجتماعية بلغة اوربية فـــى كلية الخدمة الاجتماعية،عين رئيسا لمجلس التأديب واستمرت المسخرة ٥٥١ يـــوم وطلع راجل مصر ملايانة رجال وتراس مجلس التأديب وفى خمس عـــشرة دقيقـــة حكم ثلاث احكام بالبراءة فى القضايا الثلاث، المهم ان رئيس الجامعة هذا لـــم اراه غير مرة واحدة وقلت له فيها: حضرت إليك الأمرين الأول إنت رئيس للجامعة وانا بها استاذ ولا يجوز ان التقينا فى مكان ان احدا منا لا يعرف الاخر هذا هو الامـــر الاول اما الامر الثنى فاعلم ان كل كلمة وصلت عنى سترى انها من كاذب وكـــذب كنت اتحدث وانا واقف وهو يطلب منى الجلوس وانا أرفض، وفى النهاية قـــال يـــا دكتور اللى جاى تقوله ما قلتوش فأجبت ما جئت لاقول غير ما قلته وتركت المكان.

أما الرجل رئيس مجلس الاديب المحترم فقد كانت المرة الاولـــى التـــى اراه فيها حال انعقاد جلسة المجلس فقد كان نائباً فى اسوان.

هذا رئيس جامعة ومضى الآن بين يدى الواحد القهار يجازى كل نفس بمـــا كسبت هذه صفحة من الصفحات يبقى عندئذ لا نتحدث عن المفاهيم انتساب موجـــه تعليم مفتوح تعليم مقفول تعليم متميز تعليم بالشطة تعليم بالتوابل اهوه كله تعليم عال وشهادة جامعية فى جامعة الدولة المصرية ويطول الحديث.

أما إذا ذهبت الى الجامعات الاخاصة والاجنبية فإنى أجزم وفـــق معرفتـــى المحدودة أن مصر هى البلد الوحيد فى العالم الذى نقل الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن وغير الدائمين ليكون لكل منهم جامعة تخصه فى مصر وتسمى باسم الدولـــة هضو مجلس الأمن.

انظر الى أسماء الجامعات الاجنبية فى مصر الجامعة الامريكيـــة الجامعـــة الفرنسية الجامعة البريطانية الكندية انظر وتأمل والمعاهد معهد بالـــدولار ومعهـــد بالجنيه ومعهد بالف ومعهد بعشرة آلاف والمعاهد الخاصة لابنـــاء الفقـــراء ألـــف مصروفات وألف كتب ومش مشكلة تعلـــيم ايـــه المهـــم ســـوف تحـــصل علـــى البكالوريوس، كل هذا كان فى ذهنى وأنا أستعد للسفر الى روما، ماذا يفعل الطليان فى الجامعة الايطالية ؟

مشكلة الدراسة

التعليم الجامعى فى الجامعات الحكومية فى مصر فى حالة تدهور فهل يرجع ذلك الى ان الجامعات المصرية جامعات حكومية مملوكة للدولة ؟ أم أن القضية لا علاقة لها بنظام الملكية بمقدار ما هى محصلة لعوامل بنائية فى العملية التعليمية ؟ كان هذا هو التساؤل الرئيس فى مشكلة البحث، وقد كشفت الزيارات الميدانية لكليات جامعة روما سابينسا (١) عن الاجابة الفورية بالنفى على هذا السوال، ومن ثم كان السؤال الثانى ماذا تفعل الجامعات الايطالية فى العملية التعليمية ؟

ثانيا تساؤلا الدراسة

١. كيف تلحق الطلاب فى جامعة سوهاج وجامعة سابينسا بكلياتم ؟
٢. ما هى الاسباب اختيارهم للكلية ؟
٣. ما رأى الطلاب فى جامعتى سوهاج وسابينسا فى المحتوى الدراسى ؟
٤. مار رأى الطلاب فى جامعتى سوهاج وسابينسا فى طريقة التدريس فى القسم؟
٥. الى اى مدى يتضمن المحتوى العلمى للجديد فى التخصص ؟
٦. ما مدى تركيز المحتوى الدراسى على الجانب العملى ؟
٧. الى اى مدى يسهم المحتوى العلمى على تعليم المهارات المنهة ؟
٨. الى اى مدى يرتبط المحتوى العلمى بالمهنة ؟
٩. الى اى مدى تتكامل اجزاء المحتوى الدراسى وترابطها ؟
١٠. الى اى مدى يساهم المحتوى العلمى فى تكور تكوين الطالب ؟
١١. كيف ينظر الطلاب الى طريقة التدريس بالقسم ؟
١٢. ما هى علاقة الطالب بالمكان الذى يدرس ؟
١٣. ما مدى مواظبة الطلاب فى جامعتى سوهاج وسابينسا على حضور المحاضرات ؟
١٤. ما هى رؤيته الطلاب لما تقدمه الكلية لطلابها من خدمات ؟

وهكذا وجدنا أن الواقع يفرض علينا تناول القضية من اربعة اركان وهى بداية كيفية الاختيار فى دخول الكلية ومحددات هذا الاختيار، أما القضية الثانية فقد

تناولت المحتويات العلمية التى تدرس للطلاب فى جامعتى سوهاج وسابينسا، والقضية الثالثة كانت حول علاقة الطالب والباحث بالجامعة ادارة واساتذة ومكان

اهداف الدراسة

- تسعى الدراسة الى الكشف عن اسباب تدهور العملية التعليمية بالجامعات المصرية والعوامل البنائية المرتبطة بهذا التدهور
- تسعى الدراسة الى كشف الفروق بين جامعتين كلاهما تابعة للدولة ومختلفتان فى المخرجات للرد على الدعوات المتنامية للخصخصة، بما فيها خصخصة الجامعات
- تهدف الدراسة الى الكشف عن جوانب القصور والتدهور فى الاركان الاربعة للعملية التعليمية بالجامعات المصرية بالمقارنة بجامعة اوربية تنتمى الى دولة ترتيبها فى مختلف المستويات فى مؤخرة الدول الاوربية، حتى تكون المقارنة متقاربة، وان الاختلاف لا يرجع الى خصخصة الجامعات بقدر ما يرجع الى العوامل البنائية فى العملية التعليمية بالجامعات

رابعا منهج وادوات الدراسة

أمضيت عقدين من الزمان وانا اكرر فى كل دراساتى الميدانية اننى استخدم المنهج الوصفى التحليلى، وذلك استنادا الى كتب مناهج البحث العربية وكذلك ما استخدمته البحوث التى اطلعت عليها فى اغلب الجامعات المصرية ظل ذلك راسخا اخذت به واخذ به غيرى الي ان قرأت كتاب لورانس نيومان وقمت على ترجمته ونشره من اعوام مضت و، وبحثت فى الكتاب المعنون بالمنهج الكمى والكيفى فى علم الاجتماع والذى صدرت طبعته العربية بذات العنوان واحتوى اكثر من سبعة عشر فصلا

ظللت ابحث عن المنهج الوصفى التحليلى فى كل فصول الطتاب فلم اجده ولكن وجدت نفسى، وجدت نفسى اقول هل يوجد منهج فى العلم لا يقوم على الوصف والتحليل ؟وكانت الاجابة حال تجوالى مع مناهج علوم المادة الجامدة وعلوم المادة الحية والعلوم الاجتماعية ان جل هذه المناهج قائمة على الوصف والتحليل

فالعلم كل علم يقوم على وصف ظواهره وتصنيف ظواهرة وتفسير ظواهرة والتحكم فى ظواهرة والتنبوء بمسيرة ظواهره ومن هذا الحين وانا متوقف عن القول بـانى استخدم المنهج الوصفى التحليلى

أما دراستى تلك فانى استخدم فيها منهج المسح الاجتماعى عن طريق العينة والمنهج المقارن ولا شيء اكثر، المسح الاجتماعى بالعينة والمقارنة كانـت اداة ام منهج، عينة الدراسة هى عينة عشوائية غير منتظمة لا فى جامعة سابينسا ولا فـى جامعة سوهاج

هذا من جانب ومن جانب اخر فقد تعمدت ان تكون الكليات النظرية والكليات العملية ممثلة فى العينتين وهنا يمكن القول بان العينة كانت عينة عمدية لانى تعمدت وقصدت ان اختار من الكليات النظرية والعملية.

حجم العينة

بداية انقسمت العينة الى عينة طلاب لمرحلة الليسانس او البكالريوس، وكان حجم عينة طلاب جامعة سابينسا ٣٣٥ حالة، وحال عودتى لأرض الـوطن قمـت بالتطبيق على عينة مماثلة من كليات جامعة سوهاج ٣٨٠حالة من طلاب المرحلـة الجامعية الاولى

مجالات الدراسة

المجال الزمنى :تم تطبيق الدراسة الميدانية بجامعة سابينسا فى الفتـرة مـن مايو الى يونية ٢٠٠٩ حيث انى سافرت فى ابريل وامضيت الشهر الاول فى دراسة استطلاعية للجامعة مكانا وكليات وأقسام وطلاب وبالنسبة للعينة المصرية جامعـة سوهاج فقد تم التطبيق خلال شهر اكتوبر ٢٠٠٩.

يرجع تاريخ جامعة سوهاج إلي عام ١٩٧٢ عند إنشاء كلية التربيـة التـي كانت أول كلية تنشأ في فرع سوهاج لجامعة أسيوط افتتحت كليتي الآداب والعلـوم عام ١٩٧٥ وأنشئت فيما بعد كليات التجارة والطب والزراعة.

وصارت فرعا من جامعة أسيوط حتى عام ١٩٩٥ عنـدما ضـمت فـروع جامعة أسيوط إلي سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر لتشكل جامعة جنوب الوادي وفي عام ٢٠٠٦ صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩باستقلال جامعة سوهاج، والتي

ضمت الكليات التالية: التربية، الآداب، العلوم، التجارة، الطب، الزراعة كلية التمريض، كلية التعليم الصناعي.والهندسة، والطب البيطرى

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جامعة سوهاج بكلياتها المختلفة (١٤٨٣) عضوا، موزعين علي النحو التالي:-

١- كلية الآداب : (٢١٤) عضو هيئة تدريس.

٢- كلية العلوم : (٢٥٣) عضو هيئة تدريس.

٣- كلية التربية: (١٢٦) عضو هيئة تدريس.

٤- كلية التجارة: (٥٤) عضو هيئة تدريس.

٥- كلية الطب : (٣٦٤) عضو هيئة تدريس.

٦- كلية الزراعة : (٥٨) عضو هيئة تدريس.

٧- كلية التعليم الصناعي (٩) عضو هيئة تدريس.

٨- كلية التمريض (٥) عضو هيئة تدريس.

الفصل الثامن
الدراسة الميدانية
تحليل البيانات الميدانية

اولا:البيانات الاساسية وطريقة اختيار الكلية واسباب اختيار الكلية

حجم العينة ونوعية الجامعة

جدول رقم (١) يبين نوع الجامعة

الجامعة	جامعة سوهاج	جامعة سابينسا
العدد	٣٨٥	٣٣٥

يبن الجدول رقم (١)عدد الطلاب الذين تم تطبيق الدراسة عليهم سواء من جامعة سوهاج (مصر) وجامعة سابينسا روما (١) بايطاليا، وقد بلغ عدد عينة الطلاب فى جامعة سوهاج من كلياتها المختلفة عدد ٣٨٥ طالبا وطالبة، بينما بلغ عدد عينة الطلاب فى جامعة سابينسا عدد ٣٣٥ طالبا وطالبة، وقد تم تحديد عدد طلاب المبحوثين فى كلتا الجامعتين فى ضوء اجمالى أعداد الطلاب فى الجامعتين.

جدول رقم (٢)يبين نوع الكلية

	جامعة سوهاج		جامعة سابينسا	
نوع الكلية	نظرية	عملية	نظرية	عملية
عدد العينة	١٨٩	١٩١	١١٩	٢١٦

ضمت العينة فى جامعة سوهاج وجامعة سابينسا طلاب الكليات النظرية والكليات العملية هذا وقد مثل عدد طلاب الكليات العملية فى جامعة سوهاج نسبة ٤٩%بينما بلغ عدد طلاب الكليات النظرية نسبة ٥١%من اجمالى العينة بجامعة سوهاج، وبالنسبة لجامعة سابينسا فقد بلغت نسبة طلاب الكليات النظرية نسبة ٣٥% فى حين بلغت نسبة طلاب الكليات العملية نسبة ٦٥% من اجمالى طلاب جامعة سابينسا.

وهنا يبدو اول الفروق بين العينتين حيث كانت نسبة طلاب الكليات النظرية اكبر من نظائرهم فى الكليات العملية فى جامعة سوهاج وجامعة سابينسا، ولكن بنسب ضعيفة كما هو مبين، حيث كانت نسبة طلاب الكليات النظرية اكثر من النصف قليلا، هذا وقد شملت عينة طلاب الكليات النظرية فى كل من جامعة سوهاج كليات الاداب والتجارة والتربية ، فى حين كانت الكليات النظرية فى جامعة سابينسا كلية الاداب وكلية الاتصال والعلوم الاجتماعية والحقوق.

وبالنسبة لعينة الكليات العملية فقد اشتملت الكليات العملية فى جامعة سوهاج كليات الطب والعلوم والزراعة، وبالنسبة لجامعة سابينسا فقد تم التطبيق على طلاب كلية الطب والعلوم والصيدلة، وذلك لوجودها داخل الحرم الجامعى لجامعة سابينسا.

وفى ضوء ما تقدم من تمثيل الكليات فى الجامعتين فإن الدراسة شملت التخصصات المختلفة فى كل من الجامعتين، سواء كانت كليات ذات طابع نظرى او طابع عملى، ولم يكن المقصود من الدراسة الوقوف على آليات تطبيق جودة التعليم فى كل كلية على حده، ولكن الهدف كان متمثلافى الطابع العام للتعليم الجامعى فى مصر وايطاليا

جدول رقم (٣) يبين توزيع عينتى البحث حسب كيفية اختيارالطالب للكلية

المتغير	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	%	كلية نظرية	كلية عملية	%
١- اخترت ما احب دراسته	١٢	٤٩	٦١ %١٦	١١٧	٢١٣	%٩٨
٢- والدى هما اللذان اختارا لى الكلية	٣٩	٣٢	٧١ %١٨	٢	٣	%٢
٣- مكتب التنسيق هوه اللى وزعنى على الكلية	١١٩	٩٨	٢١٧ %٥٨	–	–	–
٤- مجموعى اللى وزعنى على القسم	١٩	١٢	%٥	–	–	–
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

على الرغم من بساطة ما احتواه الجدول السابق فى متغيراته الا انه يحمل فى طياته تفسيرا لكثير مما سيرد فى الدراسة المقارنة، احتوى الجدول على متغيرات موجودة فى العينية المصرية وانعدم وجودها فى العينة الايطالية، وعلى هذا فعند ترجمة الاستبيان الى اللغة الايطالية فقد كان ضروريا حذف هذين المتغيرين،لانهما مفهومين فارغين من المضمون عند العينة الايطالية.

وعودة الى ما احتواه الجدول من متغيرات فاننا نجد انه تناول محددات الاختيار والتى تمثلت فى:

١- الرغبة فى دراسة ما يدرس

٢- رغبة الوالدين

٣- مكتب التنسيق

٤- المجموع حدد القسم

أربعة متغيرات ثلاث منها تعبر عن انعدام الاختيار ومتغير واحد فقط يعبر عن حرية الاختيار، وهو المتمثل فى المتغير الاول الرغبة فى دراسة التخصص الذى يرغب فيه الطالب.

أما المتغيرات الثلاث التالية فقد عبرت عن افتقاد حرية الاختيار للكلية التى يرغب الطالب فى دراستها،الحرية فى الاختيار ترتبط بالمناخ العام او النظام العام بابعاده المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، سوق العمل،علاقة السلطة بين الاب والابن،جامعة سابينسا وجامعة سوهاج، راتب الاستاذ الايطالى وراتب الاستاذ المصرى،الكتاب الجامعى فى المكتبة الايطالية، والكتاب الجامعى يحدد عدد الطلاب فى بعض كليات جامعة سوهاج،منذ سنوات وفى كلية الاداب زاد الطلب على دخول الطلاب لاقسام اللغات،وهروب الطلاب من أقسام أخرى، ماذا فعلت الجامعة فى سوهاج ؟ حددت سقف لا يجب أن يتجاوزه عدد الطلاب فى

القسم، وحينما دخلنا الى عصر الجودة فان ما صار سائدا فى كلية مثل كلية الاداب هو تقسيم الطلاب على اقسام الكلية، وذكرت كلمة تقسيم، جاءنا الفين طالب من مكتب التنسيق ولدينا ستة عشر قسما، يقسم عدد الفين على ١٦ ويأخذ كل قسم عددا متقاربا من الاخر،نعم نعد استمارة رغبات ولكن الرغبات دوما محددة بالسقف، (حرية الاختيار) وعلى ارض واقع الجامعات المصرية فى اختيار الكلية والقسم فالواقع يقر بان لا حرية ولا اختيار، والامر لا يختلف كثيرا عن تناقض الفكر او المفهوم مع الواقع فى حياتنا،واترك القارىء يتامل العلاقة بين المفاهيم ومدى وجودها على ارض الواقع،الامر يصل كثيرا الى درجة التناقض

أسباب الاختيار

جدول رقم (٤) يبين توزيع عينتى البحث حسب اسباب اختيار الكلية

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	نظرية	عملية	جملة	نظرية	عملية	جملة
١: لانى ارغب فى دراسة التخصص الذى أدرسه	٦٧	٧٦	١٤٣	٨٩	١٩٨	٢٨٧
٢: لان التخصص مطلوب فى سوق العمل	٥٤	٨٧	١٤١	٨٨	١٥٨	٢٤٦
٣:لان الدراسة فى الكلية شيقة	٢١	٦٦	٨٧	٨٧	١١١	١٩٨
٤:لان الكلية تمكنى من اجادة المهنةالتى اتخصص فيها	٥٣	٨٧	١٤٠	٨٩	١٦١	٢٥٠
٥: لان خريج الكلية مطلوب فى السوق فى الداخل والخارج	٣٧	٧٦	١١٣	٥٧	١٤١	١٨٩

بالنظر الى بيانات الجدول السابق وهو المرتبط بالجدول الذى سبقه والمبين بكيفية اختيار الكلية للقسم الذى التحق به الطالب.

نتوقف عند ملاحظة ان عدد الاستجابات تزيد عن عدد المبحوثين فــي كــل جامعة من الجامعتين، وذلك لان المبحوث ممكن ان يختار اكثر مــن متغيــر فــي اجابته،لذا لزم التنويه.

كما تظهر بيانات الجدول كثير من الحقائق التى ترتبط بمتغيرات الجودة فى الجامعات الايطالية خصوصا والاوربية عموما وبين جامعــة ســوهاج خــصوصا والجامعات المصرية عموما فقد تضمن الجدول خمس متغيــرات منهــا متغيــرين مرتبطين بطريقة اختيار الطالب لكليته وقسمه الذى يدرس فيه، فالطالب قد:

- اختار المجال الذى يحب الدراسة فيه
- وكذلك فالدراسة فى الكلية دراسة شيقة لانى ارغب فى دراســة التخــصص الذى ادرسه
- لأن التخصص مطلوب فى سوق العمل
- لأن الدراسة فى الكلية شيقة
- لأن الكلية تمكنى من إجادة المهنة التى أتخصص فيهــا لأن خــريج الكليــة مطلوب فى السوق فى الداخل والخارج

لقد انخفضت نسبة طلاب جامعة سوهاج الذين يقررون ان هنــاك عوامــل ايجابية وذاتية تدفعهم للالتحاق بكلياتهم،فعند النظر الى البيانات الواردة فى الجــدول وعلى الرغم من التقارب النسبى بين العينتين الا اننا نجد انخفاض الاستجابة المعبرة عن حرية الارادة وتحقيق الرغبة فى العينة المصرية عنها فــى العينــة الايطاليــة فالطالب فى جامعة سابينسا يقرر ما يريد دراسته، ويكون قراره قرارا رشيدا يعتمد على معرفة الطالب بانه ملتحق بكلية معينة من اجل ان تؤهله تلك الكليــة لاجــادة مهنة محددة وهناك اتساق دائم بين ما يهدف الطالب الى تحقيقه وما تقوم به الجامعة بالفعل فسوق العمل الايطالى والاوروبى سوق عمل رشيد بمعنى اذا كانــت هنــاك حاجة الى الاطباء كانت هناك معلومات متاحة للجميع عن حاجــة المجتمــع الــى الاطباء، فالمسألة مقننة ومعلومة سواء بالنسبة للطالب او الجامعة،الجامعة وتواصلها

مع التنظيمات النقابية قادرة على تحديد احتياجات المجتمع من كل التخصصات، ولا نقطع بان ذلك يكون بشكل يقينى كامل ولكن فى الاغلب الادرات المختلفة يكون لديها علم ومعرفة ومعلومة صحيحة عن الاحتياج.

وإذا كانت هناك مقارنة بين معرفة المجتمع الاوربى باحتياجاته ومعرفة المجتمع العربى باحتياجاته فهى فى مجملها يمكن صياغتها فى عبارة مجتمع المعرفة ومجتمع ما قبل المعرفة، والشاهدعلى ذلك من واقع حقل التعليم الجامعى فى مصر، هل مجتمعنا يحتاج الى مئات الالوف من خريجى معاهد الخدمة والسياحة والارشاد الزراعى والحقوق والتجارة الذين نقبلهم فى جامعاتنا ومعاهدنا سنويا؟ فى الاحتياج المجتمعى الشاهد من مدينة مارسيليا ومنذ عقدين اكثر كنت زائرا لها وتجولت مع صديق سورى مقيم بالمدينة، وفى قلب المدينة وجدت مساحة ارض محاطة بسور ومغلقة، سالته ما هذا؟ وكانت الاجابة هذا مكان لبناء مدرسة، واعدت السؤال ولماذا لم يتم بناؤها مدرسة ؟ واجابنى لان الحى ليس به اطفال جدد يلتحقون بالمدرسة، كل الاطفال لديهم مكان فى المدارس الموجودة والفرنسيون صاروا ضعيفى التناسل، انظر الى هذا الاعلان، شاب جميل وشابة اكثر منه جمالا وبينهما طفل تبارك الله احسن الخالقين، وتحت الاعلان عبارة الا تود ان يكون لديك طفلا جميلا كهذا، دعوة بالحاح واغراء لانجاب اطفال، حتى ان وزيرة الاسرة الفرنسية فى ذلك الوقت فى ثمانينيات القرن الماضى تقدمت بمشروع قرار للبرلمان الفرنسى لوقف اعانة الدولة الفرنسية للاسرة بعد الطفل الثالث، لانهم اكتشفوا ان غالبية المستفيدين من هذا الدعم المالى الشهرى هم من العرب المهاجرين من دول المغرب العربى وصاروا مواطنين فرنسيين ولكنهم كثيرى الانجاب والدولة الفرنسية تدعمهم بالاعانة الاجتماعية لكل مولود.

نعود الى روما وسوهاج، الطالب فى روما يعرف الطريق الذى يوصله اليه تعليمه والطالب المصرى فقد طريقه ولا اختيار له، وعند مقارنة هذين المتغيرين فى عينتى جامعة سابينسا بجامعة سوهاج نجد ان نسبة، ٨٥%من طلاب جامعة سابينسا

انهم قد اختاروا الكلية التى يدرسون بها بينما بلغت نسبة هولاء فى عينـــة جامعـــة سوهاج، ٣٧% من الطلاب قد اختاروا الكلية التى يدرسونبها، وترتفع نسبة طـــلاب الكليات العلمية عن الكليات النظرية فى القدرة على اختيار الكلية التى يدرس بهـــا، وذلك فى تصورى يرجع الى ان خريج الكليات العملية من طب وهندسة وصـــيدلة يكون محددا بالعمل الذى يوهله له المؤهل الدراسى، فخريج كلية الطب يعمل طبيبا وخريج الهندسة يعمل مهندسا.

يختلف الامر فى كليات مثل الاداب والتجارة والحقـــوق فـــان الاختيـــارات الصعبة هى التى تحكم نظرية الاختيار الفعلى بالرغم من تعدد الاختيـــارات التـــى يتيحها الحصول على مؤهل هذه الكليات فهى لا تؤهل غالبا فى تخـــصص عملـــى محدد، ويصدق ذلك بدرجات مختلفة بين الجامعات المـــصرية والايطاليـــة،غير ان الحقيقة تبقى متمثلة فى ارتفاع النسبة الى اكثر من الضعف فى الجامعـــة الايطاليـــة بالمقارنة بالجامعة المصرية

أما المتغير الثانى المرتبط بحرية الاختيار فقد تمثل فى ان الدراســـة بالكليـــة دراسة شيقة

وبالنظر الى استجابات الطلاب فى جامعة سابينسا وجامعة سوهاج حول هذا المتغير نجد ان هناك تفاوتا كبيرا بين استجابات طلاب الجامعات الايطالية عنها فى الجامعات المصرية، وترتبط هذه الاستجابات بمتغير اخر وهو ان الطالب الايطالى يختار ما يدرس بينما ان الطالب المصرى يدرس ما يحدده له مكتب التنسيق، وفـــى طبيعة البشر عموما اذا ما توفر الاختيار للطالب فان ذلك لا يكون عـــشوائيا علـــى المستوى النفسى، فالانسان يحب ما يختار وينجح فيما يختار، واذا فقد القدرة علـــى الاختيار فالجميع عنده يستوى، ولا يستطيع ان يشبع الاختيار المفروض الاحتياجات النفسية والعقلية للطالب، ولنا فى تجارب الدول التى حققت طفرات تنموية متقدمـــة شواهد متعددة تؤكد ان القدرة على الاختيار تمكن دوما من التفوق على المـــستوى التحصيلى والمستوى العملى والابداعى

عودة الى بيانات الدراسة نجد ان نسبة الذين اكدوا علـى ان الدراسـة فـى الجامعة الايطالية جامعة سابينسا بكونها دراسة شيقة قد بلغت نسبتهم ٥٩%، فـى حين ان نسبة هؤلاء كانت فى عينة طلاب جامعة سوهاج المصرية ٢٢%، كانـت النسبة اكثر من الضعف وتقترب من ثلاثة اضعاف عند الذين يؤكـدون علـى ان الدراسة فى الجامعة الايطالية دراسة شيقة، بينما كانت اجابة نسبة تقترب من ٢٠% من طلاب الجامعة المصرية على ان الدراسة بكلياتهم دراسات شيقة.

وسوف تكشف الدراسة فى مواضع لاحقة عن الاسباب التى تجعل الدراسـة فى الجامعة الايطالية دراسة شيقة، بينما تفتقد الجامعة المصرية لهـذه المتغيـرات. كان هذين متغيرين مرتبطين بقدرة الطلاب على الاختيار فى الجامعتين واسـباب هذا الاختيار

أما فيما يتعلق بعلاقة الدراسة فى الكلية ووتمكينها الطالب من العمل فيما بعد وان ذلك يمثل دافعا لاختيار تلك الكلية فقد كانت هناك ثلاث متغيرات كانت دافعـا وراء اختيار الطالب للكلية والتخصص، وتكشف هذه المتغيرات عن مستوى الرشد الممارس فى الحياة الاجتماعية والنظرية فى المجتمع الصناعى والمجتمع التقليـدى فطلاب الجامعة الايطالية حدوا ان اسباب اختيارهم للتخصصى فى الكلية مرده إلى لأن التخصص مطلوب فى سوق العمل لأن الكلية تمكنى من إجـادة المهنـة التـى أتخصص فيها لأن خريج الكلية مطلوب فى السوق فى الداخل والخـارج، الطالـب يدرس التخصص الذى يعده لاجادة مهنة وهذه المهنة مطلوبة على مستوى المجتمع الايطالى والمجتمع الاوربى بنسب ٧٤%نسبة ٧٥% ونسبة ٥٧%على التوالى وهذه نسب تعكس سلوكا رشيدا عن طلاب الجامعة الايطالية فالطالب يدخل الـى الكليـة التى تؤهله لعمل يشتغل فيه.

وإذا رجعنا الى المقارنة بين الكليات النظرية والكليات العملية فاننا نجـد ان هذه النسب ترتفع فى الكليات النظرية عن الكليات العملية حتى انها تصل فى بعض الاحيان الى ضعف النسبة فى الكليات النظرية عنها فى الكليات العملية، وهذا يكشف

عن متغير شديد الاهمية فى قضية التعليم فى الدول الصناعية والدول النامية، وفقدان الرشد والتنسيق بين طريقة قبول الطلاب فى الجامعات ومدى حاجة المجتمع إليها.

وعودة الى طلاب جامعة سوهاج لتكشف المقارنة عن فارق بين دولة نامية ودولة من الدول الصناعية ماذا قال الطالب المصرى؟

قالوا نسبة: لان التخصص مطلوب في سوق العمل:٣٧%

وقالوا نسبة لأن الكلية تمكنى من اجادة المهنةالتى اتخصص فيها٣٦%

وقال نسبة لأن خريج الكلية مطلوب فى السوق فى الداخل والخارج٢٩%

أقل من الثلث من طلاب الكليات النظرية والعملية يرون أنهم قد اختاروا الكلية التى توفر لهم فرصة عمل على المستوى الداخلى والخارجى غير ان هذه المعدلات سوف تزداد وضوحا عند النظر الى الكليات النظرية والكليات العملية، فان نسبة اقل من الثلث فى الكليات النظرية هم الذين قالوا بذلك وهذا فاذا كان اقل من ثلث الثلث من الكليات النظرية عن الذين دخلوا كليات تؤهلهم لعمل مطلوب على المستوى الداخلى والخارجى فانهم عندئذ يصلون الى نسبة ١٠% تقريبا.

وهنا تكمن مشكلة مرتبطة بالسياسة التعليمية المغتربة عن سوق العمل، والفكر التنموى المتكامل والذى كان يمكن قبوله نسبيا ولا هداف سياسية غير رشيدة حينما استقلت الدول التى كانت محتلة من الاستعمار فى النصف الاول من القرن العشرين، حيث كان التعليم بكل تخصصاته مطلوبا فى المجتمع لبناء بنية اجتماعية متعلمة.

أما وأنا قد مضينا نحو القرن والواحد والعشرين وقد مر قرن على وفاة "اميل دوركايم" وهو يقرر ان التخصص وتقسيم العمل انما يمثل القوة الكامنة فى المجتمعات لاحداث التغير الاجتماعى، وما يصاحبه من تقدم.

ويجب أن نستعيد الى اذهاننا اننا لا نقارن بين جامعة السربون او جامعة طوكيو، او هارفارد، ولكن نقارن بين جامعة اوربية تقع فى اخر الجامعات الاوربية الكبرى ترتيبا، فان أجرينا دراسة مقارنة بين طلاب السربون والجامعة المصرية لادركنا بكل وضوح اسباب تخلفنا، واسباب تقدمهم،وفى هذا الاطار فان كانت لدينا

قوة بشرية قادرة على تحقيق تقدما ما، فعلينا بداية البدء باصلاح نظام التعليم الجامعى.

هناك أشكال من الاصلاح تجرى على الساحة المصرية متمثلة فيما عرف بمشروع الجودة،وفى الحقيقة ان ما يحدث فى مجال تحقيق الجودة لا يقترب من جوهر نظرية الجودة، ولكنها اوراق يتم تستيفها وبعيدة تماما عن حقيقة جودة التعليم الجامعى

وهنا اكرر وفى ضوء ما تقدم ان الحل ليس فى الحبل،الحل ليس فى الخصخصة ولن يكون فى الخصخصة، فالخصخصة هى خصخصة للنخبة، النخبة والصفوة،ولكن الخصخصة فى التعليم الحكومى كارثة حقيقية وسوف نعرض لهذا تفصيلا فيما يلى من متغيرات، جامعة سابينسا جامعة حكومية تابعة للدولة الايطالية، هى ليست جامعة خاصة، وجامعة سوهاج جامعة حكومية، والفروق غير مقارنة بين جامعتين حكومتين.

وفى هذا رد على ما يردد من القول بأن الحل فى الخصخصة، مارس الخصخصة الرشيدة فى مجال الانتاج، ولكن لا تقترب من التعليم والصحة،التعليم والصحة مسئولية الدولة اى كان نظامها الاقتصادى مسئولة عن تعليم المجتمع وصحة المجتمع وتلك إحيتياجات أساسية.

ثانياً: مواصفات المحتوى العلمى الذى يدرسه طلاب الجامعة المصرية وطلاب جامعة سابينسا بروما، لماذا كانت الفروق شديدة ومتسعة بين جامعة ايطالية حكومية وجامعة مصرية حكومية ؟

نبدأ بالقضية الاولى ماذا ندرس لطلابنا وماذا يدرسون لطلابهم ؟

١. ماذا يرى اصحاب المصلحة الطلاب فيما يدرس لهم؟
٢. هل المحتوى العلمى يركز للجديد فى التخصص؟
٣. هل المحتوى العلمى يركز على تعليم المهارات المهنة ؟
٤. هل المحتوى الدراسى يركز على الجانب العملى ؟

٥. هل المحتوى العلمى شديد الارتباط بالمهنة ؟

٦. هل المحتوى العلمى يعتمد على الفهم ؟

٧. هل المحتوى الدراسى يتميز بتكامل الاجزاء وترابطها ؟

٨. هل المحتوى العلمى يسهم فى تكوين الطالب ؟

٩. هل المحتوى العلمى يعتمد على الحفظ؟

١٠. هل المحتوى الدراسى يتميز بالغموض وعدم الفهم؟

ونطالع ما قاله طلاب جامعة سوهاج وما قاله طلاب جامعة سابينسا فى تلك القضايا العشر

المحتوى العلمى و التجديد فى التخصص

جدول رقم (٥) يوضح مدى تناول المحتوى العلمى للجديد فى التخصص

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كليات نظرية	كليات عملية	المجموع	نظرية	عملية	مجموع
غالبا	٢٥	٣٢	٥٧	٩٨	٢٠٢	٣٠٠
احيانا	٩٧	٩١	١٨٨	٢١	١٤	٣٥
نادرا	٦٧	٦٨	١٣٥	–	–	–
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

المحتوى الدراسي:

من المعلوم ان العلم من سماته الاساسية ان تراكم للمعرفة العلمية، ويوما بعد اخر وعقدا بعد اخر يضيف العلماء الى المعرفة العلمية الجديد، وبمقدار ما يــدرس الطلاب المعارف الجديدة بمقدار ما يكون التكوين العلمى معاصرا ومحتويا على ما تم تحقيقه فيما تقدم من مراحل التقدم العلمى.ونلقى نظرة على الفروق بــين رؤيــة طلاب جامعة سوهاج وطلاب جامعة سابينسا

بالنسبة لعينة سوهاج جاءت استجابات الطلاب لتبرز بعض الحقائق الهامــة في هذا المجال، فلقد أكدت طائفة كبيرة من مبحوثينــا أن المحتــوى الدراســي لا

يتناول الجديد من التخصص أحياناً وذلك بنسبة ٧٨%، أما من كانت استجاباتهم ان المحتوى العلمى يتناول الجديد فى التخصص فلم تزد نسبتهم عن ١٧% من إجمالي أفراد العينة.

أما بالنسبة لعينة جامعة سابينسا أكدت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة وذلك بنسبة ٩٠% أن المحتوى الدراسي يتناول الجديد من التخصص بشكل دائم، في حين أن نسبة ١٠% فقط أجابت بأحياناً.

ويبقى السؤال لماذا ؟ لماذا لا نستطيع ان ندرس الحديث من العلم ؟ من الذى يدرس الجديد فى العلم ؟ الاستاذ الجامعى هو الذى يدرس ينتج المعرفة العلمية

ويبقى السؤال لماذا لا ندرس الجديد ؟ هل نحن واعين باننا لاندرس الجديد ؟ هل نحن راضين عن كوننا لا ندرس الجديد ؟

عشرات الاسئلة وان اردت الاجابة عليها فسوف تجدها جميعا مرصودة فى كتابنا اضواء على جودة التعليم الجامعى فى مصر المنشور منذ اكثر من عام فى عام ٢٠٠٨ وكان عملا مشتركا بينى وبين الزميل عبدالوهاب جودة تناول هو مشكلات الباحثين الشبان وتناولت انا قضية انتاجية الاستاذ الجامعى قضية المؤتمرات العلمية قضية الامانة العلمية قضية النشر العلمى كل القضايا عرضنا لها وسلمت العمل للاستاذ الدكتور هانى هلال ووعدنى باحالة الكتاب للدراسة وسوف يصلنى رد على ما تضمنته الدراستين

ومازالت انتظر رد السيد الاستاذ الدكتور وزير التعليم العالى والبحث العلمى

المحتوى العلمى على تعليم المهارات المهنة

جدول رقم (٦) يوضح امكانية المحتوى العلمى على تعليم المهارات المهنة

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	نظرية	عملية	المجموع	نظرية	عملية	المجموع
غالبا	٣٤	٦٥	٩٩	٨٧	١٣٤	٢٢١
احيانا	٦٠	٦٥	١٢٥	٣٢	٨٢	١١٤
نادرا	٩٥	٦١	١٥٦	–	–	–
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

سؤال مهم وغاية فى الاهمية هل هذا المحتوى العلمى يمكن من تعليم مهارات المهنة؟

كنت يوما اجالس استاذى الدكتور محمد الجوهرى وكان نائبا لرئيس جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا، وكان يوقع كما هائلا من شهادات الماجستير والدكتوراة، وجلست اسحب كل شهادة يوقعها، ولم يكن المحمول قد ظهر، وتحدث اليه شخص فى التليفون وذكر اسم شخصا اخر من معارفى طبيبا خريج القصر العينى وجمع بيننا معسكر الجوالة فى عين السلين بالفيوم كان هو رئيسا لاتحادالطلاب وامينا للجوالة فى طب القاهرة وكنت انا امينا للجولة فى اداب المنيا واقمنا المعسكر معا وتعارفنا وتوطدت المعرفة فيما بعد.

سألت استاذى ان كان يطلب شيئا من الاسم الذى ذكره المتحدث فى التليفون، فاجابنى لا. ولكن ده طبيب وهما فى الطب ما بيدوش حد الدكتوراه فى الجراحة الا لما يبقى اسطى، عارف الاسطى لازم يكون عارف حرفته والا ما يبقاش اسطى، اهم فى الجراحة كده لازم الطبيب يبقى اسطى. تلك كانت كلمات استاذى التى عبر عنها بلغتنا العامية، اجادة مهارات المهنة ولكل مهنة مهارات

والفارق بين الفاشل والناجح فى المهنة هى المهارات ولكل مهنة مهاراتها ونحن اهملنا فى علم الاجتماع اهم فروعه علم الاجتماع المهنى.

وعودة لسؤال البحث هل المحتوى العلمى الذى يدرس يمكن من اجادة المهارات المهنية، وكانت الاجابة معبرة عن واقعنا فى افريقيا وواقعهم فى اوربا الغالبية من طلابنا اجابوا بلا وغالبية طلابهم اجابوا نعم

يتضح من قراءة هذا الجدول أن:

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أشار الطلاب في جميع الكليات والذين كانوا يمثلون أعلى نسبة أن المحتوى الدراسي الذي يقدم لهم في السنوات الدراسية المختلفة نادرًا ما يساهم في تعليم الطلاب مهارات المهن المطلوبة في سوق العمل وذلك بنسبة ٨١% من إجمالي أفراد العينة، وان نسبة ١٩% فقط كانت استجاباتهم بأحيانًا.

٢ – بالنسبة لعينة جامعة سابينسا أكدت الغالبية العظمى بنسبة ٩٤% من إجمالي أفراد العينة أن المحتوى الدراسي الذي يقدم لهم في السنوات الدراسية المختلفة أحيانًا يساهم في تعليم الطلاب مهارات المهن المستقبلية المطلوبة في سوق العمل، هذا بالإضافة إلى نسبة ٦% من إجمالي أفراد العينة أكدت على ذلك وكانت استجاباتهم بعادة.

المحتوى الدراسى على الجانب العملى

جدول رقم (٧) يوضح مدى تركيز المحتوى الدراسى على الجانب العملى

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	نظرية	عملية	مجموع	نظرية	عملية	مجموع
غالبا	١٩	٤٤	٦٣	٨٣	١٦١	٢٤٤
احيانا	٨٧	١٣٤	٢٢١	٣٦	٥٥	٩١
نادرا	٨٣	١٣	٩٦	–	–	–
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

يكشف تحليل جدول رقم (٧):

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أكدت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة وذلك بنسبة ٧٤% أن المناهج في محتواها الدراسي نادرًا ما تركز على الجانب العملي، وإنما هي مناهج نظرية بعيدة كل البعد عن الجانب المهني، بينما كانت النسبة ٢٦% من المبحوثين مؤكدة على أن المحتوى الدراسي في بعض المواد أحيانًا يحتوي على جانب عملي مثل الحاسب الآلي والإحصاء وغيرها من المواد العلمية.

٢ – أما بالنسبة لعينة جامعة سابينسا جاءت استجابات ٧٥% من إجمالي أفراد العينة مؤكدة أن المناهج في كليات الجامعات الخاصة دائمًا تركز في محتواها الدراسي على الجانب العملي، وفي كثير من الأحيان يكون هناك تعامل مباشر مع الواقع العملي، وعلى الاخص فى كليات العلوم الطبية التى زرت المعامل والمشرحة وكم صدقت توقعاتى وانا الاحظ مجرد الملاحظة الطلاب وهم يتدربون فى المشرحة، مشرحة حقيقية الاستاذ يمارس العمل ثم الطالب يكمل،

القضية غير قاصرة على الطب فقد ولكن فى كل تخصص العملى هو عملى،منذ سنوات مضت وقعت واقعة فى قسم الاجتماع فى سوهاج، مدرس كان يرغب أن يتزوج طالبه، هى لم ترغب فى الزواج منه، كانت فى السنة الثالثة وكان لديها مادة التدريب الميدانى

وامتحان مادة التدريب الميدانى كان شفهيا، الطالبة حضرت وادت الامتحان الشفهى والمدرس سجلها غياب وعلم والدها بالسبب وذهب الى رئيس الجامعة ماذا كان قرار رئيس الجامعة ؟

قرر رئيس الجامعة ان يكون امتحان مادة التدريب الميدانى يكون امتحانا تحريريا، وصار امتحان مادة التدريب الميدانى امتحانا تحريريا حتى اليوم، الواقعة وقعت عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٨) يبين مدى ارتباط المحتوى العلمى بالمهنة

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	نظرية	عملية	المجموع	نظرية	عملية	المجموع
غالبا	١٢	٣٢	٤٤	٨١	١٧٠	٢٥١
احيانا	٤٢	٢١	٦٣	٢٧	٣٢	٥٩
نادرا	١٣٥	١٣٨	٢٧٣	١١	١٤	٢٥
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

من خلال استقراء الجدول السابق تبين لنا:-

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أكدت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة وذلك بنسبة ٨٧% أن المحتوى الدراسي للمناهج نادرًا ما يكون مرتبطًا بالمهن المطلوبة في سوق العمل، وإنما تكون بعدية كل البعد عنها، بينما كانت هناك نسبة قليلة متمثلة في ١٣% من إجمالي أفراد العينة أكدت أن المحتوى الدراسي للمناهج أحيانًا يكون مرتبط بالمهن المستقبلية مثل كليات الطب والصيدلة والحاسبات.

٢ – بالنسبة لعينة جامعة سابينسا مثلت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة وذلك بنسبة ٩٠% التأكيد الأكبر على أن المحتوى الدراسي للمناهج الدراسية غالبًا ما يكون مرتبطة من المهنة.

كما أجمعت عينة المبحوثين ككل على أن المحتوى الدراسي دائما ما يكـــون مرتبط بالمهن التي يتطلبها سوق العمل، وفى المهنة قسم ابن خلدون المجتمعات بناء على متغير المهنة وتبعه اخرون حتى جاء اميل دور كايم فى بداية القرن العـــشرين وكتب كتابه الرئيس "تقسيم العمل" الذى كان مسوغا لدخوله استاذا بجامعة السربون، وفى تقسيم العمل يربط دوركايم بين تقسيم العمل وتطور المجتمعات الجامعة، وعند النظر إلى ارتباط المحتوى العلمى بالتكوين المهنى فاننا نستطيع ان نقرر ان القضية غاية فى الاهمية والرشد فى ذات الوقت،وبصفة خاصة فى الكليات العملية، فاذا كان المحتوى العلمى فى فروع الطب لا تمكن من الاعداد المهنى لمهنة الطبيب فان هذه المحتويات الفائدة منها محدودة ،وبناء على ذلك فان هذا مؤشر شديد الاهمية فـــى تحديد مستوى البرنامج الدراسى فى تحقيق الجودة

وقد ظهر جليا الفروق بين المحتوى العلمى واسهامه فى التكوين المهنى فـــى الجامعتين (سوهاج – سابينسا)

جدول رقم (٩) يوضح مدى غموض المحتوى الدراسى وعدم فهمه

	سوهاج			سابينسا		
	نظرية	عملية	المجموع	نظرية	عملية	المجموع
غالبا	٧٧	١٨	٩٥	–	–	–
احيانا	١٠٧	١٦٨	٢٧٥	٢٧	٢٣	٥٥
نادرا	٥	٥	٣٨٠	٩٢	١٩٣	٢٨٠
	١٨٩	١٩١	٣٣٥	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١- بالنسبة لعينة سوهاج أكدت الغالبية العظمى من إجمالي المبحوثين وذلك بنـــسبة ٩٧% أن المحتوى الدراسي للمناهج الدراسية التي تقدم لهم غالبًا يكون غامضًا وغير مفهوم ولا يجدي بأي فائدة بالنسبة للطلاب، وفي المقابل جاءت نسبة قليلة جدًا تمثل ٣% من إجمالي أفراد العينة قالت أن المحتوى الدراسي المقـــدم لهـــم نادرًا ما يكون غامضًا وغير مفهوم.

٢ – بالنسبة لعينة سابينسا جاءت الغالبية العظمى من إجمالي المبحوثين مؤكـدة أن المحتوى الدراسي للمناهج الدراسية التي تقدم لهم نادرًا ما تأتي غامضة وغيـر مفهومة، وذلك بنسبة ٨٤%، وفي المقابل جاءت نسبة ١٦% من إجمالي أفـراد المبحوثين تقول أن المناهج الدراسية أحيانًا ياتي بها شيء من الغموض وتكـون غير مفهومة بالنسبة لهم.

جدول رقم (١٠) يوضح مدى اعتماد المحتوى العلمى على الفهم

	سوهاج			سابينسا		
	نظرية	عملية	مجموع	نظرية	عملية	مجموع
غالبا	٢٤	٦٩	٩٣	٧٧	١٥٨	٢٣٥
احيانا	٣٥	٣٩	٧٤	٤٢	٥٨	١٠٠
نادرا	١٣٠	٨٣	٢١٣	–	–	–
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أكدت الغالبية العظمى من إجمالي المبحوثين وذلك بنسبة ٩٠% أن المحتوى الدراسي للمناهج الدراسية التي تق دم لهم نادرًا يعتمد على الفهم، وفي المقابل جاءت نسبة ٤٠% من إجمـالي أفـراد العينـة تقـول أن المحتوى الدراسي الذي يقدم لهم أحيانًا يكون معتمدًا في سـياقه علـى الفهـم وأحيانًا أخرى لا يعتمد على الفهم.

٢ – أما بالنسبة لعينة جامعة سابينسا اجتمعت الآراء فيما بين الطـلاب علـى أن المحتوى الدراسي المقدم لهم من خلال المناهج الدراسية غالبًا معتمـدًا علـى الفهم وذلك بنسبة ٦٧,٥% من إجمالي أفراد العينة، بينما من قالوا أن المحتوى الدراسي المقدم لهم من خلال المناهج الدراسية أحيانًا يأتي معتمدًا على الفهـم وأحيانًا أخرى لا يكون معتمدًا على الفهم فقد كان نسبتهم ٣٣,٥% من إجمالي المبحوثين.

جدول رقم (١١) :تقوم الطريقة على حشو الدماغ بمعلومات

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٩٨	٦٥	١٦٣	١٢	٦	١٨
احيانا	٨٧	٧٦	١٦٣	٢١	١١	٣٢
نادرا	٤	٥٠	٥٤	٨٦	١٩٩	٢٨٥
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

العملية التعليمية عبارة عن عملية حشو الدماغ بالمعلومات :

الفرق واضح بين الجامعتين فغالبية طلاب جامعة سوهاج يرون فى ان ذلك واقع فى عملية التعليم الجامعى فقد قالت نسبة ٨٠% تقريبا من عينة جامعة سوهاج أن طريقة التدريس قائمة على الحشو بينما يرى غالبية طلاب جامعة سابينسا نقيض ذلك ٨٢% يرفضون هذا القول فى جامعة سابينسا،ويناظرهم نسبة ١٤% فى جامعة سوهاج،نعم هناك اختلاف بن طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العملية،فغالبية النسبة القائلة بذلك من الكليات النظرية ولكن تبقى الصورة العامة المقارنة بين جامعتين.

وخطورة عملية حشو الدماغ بالمعلومات لا تكون باحثا ولا تعد مهنيا،وتتميز المعلومات التى تتم عن طريق الحشو بانها تمثل عبئا على عقلية المتلقى سرعان ما يتخلص منها حالما ادى الامتحان فيها، ولهذا فهيا تسهم فى تكوين الطالب واعداده للمهنة التى يتخصص فيها.

وقد كشفت نتائج الدراسة على ان اسلوب الحشو هو الاسلوب الغالب فى جامعة سوهاج وهو اسلوب غير معتاد فى جامعة ؤوما (١) سابينسا ويختلف الامر نسبيا بين طلاب الكليات النظرية والكليات العملية حيث ان هذا الاسلوب هو الغالب فى الكليات النظرية وبخاصة فى الجامعة المصرية

جدول رقم (١٢) يوضح مدى اعتماد المحتوى العلمي على الحفظ

	سوهاج			سابينسا		
	نظرية	عملية	مجموع	نظرية	عملية	مجموع
غالبا	١٦٩	١٥١	٣٢٠	–	–	–
احيانا	٢٠	٤٠	٦٠	٢٦	٤	٣٠
نادرا	–	–		٩٣	٢١٢	٣٠٥
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أشار الطلاب والذين كانوا يمثلون أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة ٨٤% عن عدم رضاهم عن المناهج الدراسية التي تقدم لهم حيث أنها تحتوي على محتويات دراسية تعتمد في المقام الأول على الحفظ وحشو الدماغ بكم هائل من المعلومات بغض النظر عن ما إذا كانت مفيدة لهم أم لا، هذا إلى جانب وجود نسبة أخرى ومثلت ١٦% من إجمالي أفراد العينة ترى أن المناهج الدراسية أحيانًا تكون معتمدة على الحفظ وأحيانًا لا.

٢ – بالنسبة لعينة سابينسا أشار الطلاب والذين كانوا يمثلون أعلى نسبة من إجمالي أفراد العينة ٩١% إلى رضاهم عن المناهج الدراسية التي تقدم لهم حيث أنها تحتوي على محتويات دراسية نادرًا ما تكون معتمدة على الحفظ وحشو الدماغ بكم هائل من المعلومات، هذا إلى جانب وجود نسبة قليلة مثلت ٩% من إجمالي المبحوثين ترى أن ا لمناهج الدراسية أحيانًا تكون معتمدة على الحفظ وأحيانًا لا.

جدول رقم ١٣ أن المحتوى الدراسى يتسم بالتقليدية والحشو

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٧٦	٥٨	١٣٤	١٢	١٨	٣٠
احيانا	٥٩	٣٩	٩٨	٢٣	٢٢	٤٥
نادرا	٥٤	٩٤	١٤٨	٨٤	١٧٦	٢٦٠
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

وحول استطلاع رأي أفراد العينة عن آرائهم في المحتوى الدراسي المقدم لهم في سنوات الدراسة المختلفة

من خلال استقراء الجدول السابق تبين لنا:-

١ - بالنسبة لعينة سوهاج اتفقت الآراء فيما بين الطلاب على أن المحتوى الدراسي للمناهج يتسم دائما بالتقليدية والحشو وذلك بنسبة ٦١% من إجمالي أفراد العينة بينما كانت هناك نسبة تمثل ٣٤% /، أفراد العينة أشارت إلى المحتوى الدراسي للمناهج الدراسية أحيانًا يكون قديم جدًا في بعض المواد الدراسية، وفي بعض المواد الأخرى يأتي به شيء من التحديث لكي يتماشى مع كل مستجدات العصر. ومن خلال خبرتى استطيع ان اقرر صحة ما ذهب اليه الطلاب فمراجعة بعض الكتب المقررة على الطلاب سوف تكشف عن كثير من الامورالمزعجة والتى استطيع ان اصفها بالتخلف،لدى فى متحف المسروقات العلمية الذى سوف اعرضه فى فترة لاحقة نماذج من الكتب المقررة،كتاب احدث مرجع فيه صدر قبل مولد مدرس الكتاب والزاعم انه كتابا من تاليفه، واستطيع القول جازما انك لو سألت عددا من اعضاء هيئة التدريس عن اخر كتاب قرأته وكانت الاجابة صادقة فانك سوف تعرف اننا خاصمنا القراءة وللحديث شجون عبرت عنها اجابات الطلاب،فى كل التخصصات ٦٥% تقرر ان احيانا ما يدرسون الجديد فى التخصص واحيانا لا يدرسون جديدا، واذا انتقلت الى الشاطى الاخر للبحر المتوسط فانك سوف تجد ان غالبية الطلاب يقرون انهم يدرسون الجديد فى التخصص

٢ - بالنسبة لعينةجامعة سابينسا اتفقت الغالبية العظمى من الطلاب على أن المحتوى الدراسي للمناهج نادرًا ما يتسم بالتقليدية، وإن ما يقدم لهم من مناهج دائمًا تكون حديثة ومتطورة ومواكبة لمستجدات العصر وقد تمثلت هذه الفئة ٨٢% من إجمالي أفراد العينة، هذا وقد كان في المقابل نسبة قليلة جدًا مثلت ٣% من إجمالي أفراد العينة قالت أن ما يقدم لهم من مناهج قديمة جدًا وبعيدة عن التحديث.

جدول رقم (١٤) يوضح مدى تكامل اجزاء المحتوى الدراسى وترابطها

	سوهاج			سابينسا		
	نظرية	عملية	مجموع	نظرية	عملية	مجموع
اغالبا	١٣	٦٧	٨٠	٨٥	٢٠٥	٢٩٠
احيانا	٩٨	١٢٤	٢١٤	٣٤	١١	٤٥
نادرا	٧٨	٨	٨٦	-	-	
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١ - يكشف تحليل جدول رقم (١٤) عن كثير من المعطيات الهامة ذات الصلة بطبيعة المحتوى الدراسي الذي يقدم للطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، فبالنسبة لعينة سوهاج أشارت نتائج هذا الجدول إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب يؤكدوا على أن المحتوى الدراسي المقدم لهم أحيانا أو نادرا ما يكون هناك ترابط بين أجزائه وذلك بنسبة ٧٩% من إجمالي أفراد العينة، وفي المقابل أكدت نسبة ٢١% من إجمالي أفراد العينة أن المحتوى الدراسي المقدم لهم عادةً يكون به شيء من الترابط والتكامل بين أجزائه.

٢ - أما بالنسبة لعينة جامعة سابينسا أكدت الغالبية العظمى من إجمالي العينة ٨٧% على أن المحتوى الدراسي المقدم لهم دائما يكون هناك ترابطًا وتكاملاً بين أجزاءه، وأن نسبة ١٣% قالت أحيانًا يكون مترابطًا.

طريقة التدريس

١. طريقة التدريس قائمة على الحوار والمناقشة
٢. تقوم الطريقة على الترتيب من مرحلة الى مرحلة اخرى:
٣. طريقة التدريس لا تترك نقطة من غير ما يفهمها الطالب
٤. طريقة التدريس قائمة على تنمية قدرات النقد عند الطالب

كانت هناك ست نقطات تناولتها الدراسة تتعلق بطريقة التدريس الممارسة فى جامعتى سوهاج وجامعة سابينسا وكيف ان هذه النقاط تشكل فيما بينها صورة متكاملة عن طريقة التدريس وكيف يمكن ان تسهم ايجابيا فى تكوين الطالب،غير ان

هذه المتغيرات الاثنى عشر قد يكون منها ما هو ايجابى وما هو سلبى، وعلى الرغم من ان الجانب لايجابى قد يكون مؤشرا ايجابيا،ولكن الابعاد السلبية تعبر عن تاكيد ما تسعى الدراسة الى رصده وتناوله

جدول رقم(١٥) طريقة الدريس قائمة على الحوار والمناقشة

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٣٣	٣٨	٧١	٤٩	٩٨	١٤٧
احيانا	٥٩	٦٨	١٢٧	٨٧	٩٧	١٨٤
نادرا	٩٧	٨٥	١٨٢	١٧	٢١	٣٧
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

بالنظر الى بيانات الجدول السابق والمبين لطريقة التدريس بالجامعة المصرية (سوهاج نموذجا) والجامعة الايطالية (سابينسا نموذجا) نقف على جامعة وجامعة،جامعة كان الحوار والنقاش فيها منهجا فى التعليم واخرى افتقدت الحوار والمناقشة،فى جامعة سوهاج اغلبية الطلاب اجابوا بان الحوار والنقاش نادرا ما يكون اسلوبا فى التعليم وبلغت نسبة هولاء ٤٩% من المبحوثين ،بينا اجابت نسبة ١٨% بان الحوار والمناقشة غالبا ما يكون اسلوبا فى التدريس،فاذا انتقلنا الى روما فاننا نجد ان نسبة ٤٤% يقرون ان الحوار والنقاش هو اساس العملية التعليمية.

ولم يتعلم احد تعليما حقيقيا الا من خلال المناقشة والحوار فالاستاذ يعرض الفكرة وحال حدوث الحوار والمناقشة فان الاستاذ ينمى فى الطالب العديد من الملكات والمهارات فهو يدربه بداية على النقد ويمكنه من الثقة بالنفس وتكشف الطريقة عن ان الاستاذ والطالب شركاء فى العملية التعليمية، فالتعليم فى الجامعة يقوم اساسا على عملية الحوار والمناقشة

هذا وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة ان التعليم فى جامعاتنا يفقتد الى ركيزة اساسية فى التعليم المعاصر وهى عملية الحوار والمناقشة فغالبية طلاب جامعة سوهاج اجابوا بان الحوار يحدث احيانا او نادرا فى حين اجاب غالبية طلاب جامعة سابينسا بان الحوار والمناقشة مسلك معتاد فى العملية التدريسية

جدول رقم ١٦ تقوم الطريقة على المحاضرة والالقاء

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	١٢٦	٣٤	١٦٠	٢١	٩	٣٠
احيانا	٣٤	٩٨	١٣٢	٢٣	١٨	٤١
نادرا	٢٩	٥٩	٨٨	٧٥	١٨٩	٢٦٤
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٣٥	١١٩	٢١٦	٣٣٥

تستمر المفارقات بين طلاب جامعة سابينسا وطلاب جامعة سوهاج في التفرقة بين طريقة التدريس في الجامعتين حيث اظهرت البيانات ان غالبية طلاب جامعة سابينسا يرون ان الالقاء ليس هو الطريقة الشائعة في التدريس بينما يقر طلاب جامعة سوهاج ان الالقاء هو الطريقة الغالبة.

ويتكامل هذا السؤال واجابته مع بقية الاسئلة واجوبتها فهي تؤكد على الفوارق بين الجامعتينفي طريقة التدريس فالطريقة قائمة على الالقاء ام نها قائمة على الحوار والمناقشة، الطريقة قائمة على حشو الدماغ بالمعلومات بمقدار ما هي قائمة على الفهم والحفظ، والطريقة قائمة على التلقين والحفظ ام انها قائمة على النقد والتكوين كل هذه متناقضات وكانت الاجابات عنها ايضا متناقضات.

وفي هذا الصدد فقد اجابت نسبة ٧٦%من افراد العينة المصرية بان هذا الاسلوب هو المتبع غالبا واحيانا، واجابت نسبة ٨٤% من طلاب الكليات النظرية بان هذا هو الاسلوب المتبع غالبا واحيانا ٦٩% من طلاب الكليات العملية بان هذا هو الاسلوب المتبع غالبا واحيانا.

أما اذا نظرنا الى طلاب جامعة سابينسا فان نسبة الذين قالوا بان هذا هو الاسلوب المتبع غالبا واحيانا فقد بلغت نسبتهم٣٦% وكانت النسبة عند طلاب الكليات النظرية ٣٦%

بينما بلغت نسبة القائلين بذلك ١٢% في الكليات العملية وهنا يظهر الاختلاف بين الكليات النظرية والكليات العملية حيث تتركز طريقة المحاضرة على الالقاء

اكثر فى الكليات النظرية عن الكليات العملية وتتركز الطريقة بجامعة سوهاج بدرجة اكبر كثيرا عما هو متبع فى جامعة سابينسا.

ومعلوم ان طريقة المحاضرة اذا كانت قائمة على الالقاء فان مستوى الاستفادة من هذه المحاضرات ما يظهره الجدول التالى من بيانات الدراسة

جدول رقم ١٧ طريقة التدريس لايستفيد منها الطالب شىء

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٩٨	٤٩	١٤٧	٩	٥	١٤
احيانا	٧٩	٩٦	١٧٥	١٩	١٤	٣٣
نادرا	١٢	٤٦	٥٨	٩١	١٩٧	٢٨٨
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

يكفى بيان واحد من الجدول السابق ١٤٧طالبا وطالبة من جامعة سوهاج قالوا بانهم لا يستفيدوا شيئا من طريقة التدريس، ويمثل هولاء نسبة ٣٩% بينما كانت نسبة هولاء ٤% فى عينة جامعة سابينسا،ولكن لماذا لا يستفيد الطالب فى جامعة سوهاج من طريقة التدريس بالقسم ؟ بيانات الجدول التالى تجيب على جانب من هذا السوال، وان تركنا نسبة القائائلين بانهم لا يستفيدوا شيئا من المحاضرة غالبا او احيانا وانتهينا الى نسبة القائين انهم نادرا مالا يستفيدون شيئا من المحاضرة وان اعدنا ضياغة العبارة فإن الذين يستفيدون غالبا من المحاضرة فان نسبتهم فى عينة جامعة سوهاج قد بلغت ١٥% بينمابلغت نسبة هولاء ٨٦% فى جامعة سابينسا.

هذه هى الفوارق بين طريقة تدريسنا وطريقة تدريسهم غالبية تستفيد مقابل اقلية تستفيد روما وسوهاج ولكن لماذا لا يستفيد غالبية طلاب جامعة سوهاج من المحاضرة ؟

لان طريقة التدريس قائمة على التلقين وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالى

جدول رقم ١٨ طريقة التدريس قائمة على التلقين

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٨٩	٤٨	١٣٧ %٤٠	٢	٢	٤
احيانا	٧٦	٣٥	١١١	٨	٥	١٣
نادرا	٢٤	١٠٨	١٣٢	١٠٨	٢٠٩	٣١٨
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

تشير بيانات الجدول السابق الى ان عدد ١٣٧ من عينة جامعة سوهاج اغلبيتهم من الكليات النظرية يرون ان الطريقة التى يتم التدريس بها قائمة على االتلقين ويمثل هولاء نسبة ٣٦% واختلف الامر فى جامعة سابينسا حيث كان عدد هولاء اربعة طلاب فقط من عدد ٣٣٥ طالبا وطالبة، ويتأكد الامر مرة اخرى بمتغير اخر يتمثل فى ان طريقة التدريس بين من يلقى المحاضرة ويكون فى وادى والطلاب فى وادى اخر، لا علاقة بين الاثنين، فكيف تكون الاستفادة، ويبقى فى النهاية ان نقرر ان المطلق لا وجود له فى العلم، نعم هناك طلاب يستفيدون من المحاضرة ولكن كم كانت نسبتهم فى كل من الجامعتين؟ وكم كانت نسبتهم فى الكليات النظرية والكليات العملية.

يعبر هذا الجدول عن وجهة نظر الشباب الجامعي في طريقة التدريس التي يعتمد عليها الأساتذة في توصيل المعلومة الدراسية لهم، فلقد كشفت قراءة هذا الجدول عن وجود إتجاه فكري يسيطر على معظم فئات العينة من الطلاب المصريين، حيث أوضح قرابة (٤٠%) أي أكثر من نصف العينة المصرية، أن طريقة التدريس المتاحة في النظام التعليمي الآن فهي طريقة قائمين على التلقين والحفاظ وحشو الدماغ بالمعلومات دون السعي إلى تنمية قدرات الطلاب الذهنية، وهذا ما يجعل هناك إنفصال بين ما يقدم من معلومات وبين الواقع الفعلي.

أما بالنسبة لعينة جامعة سابينسا فقد كان هناك إتفاق واضح بين مجمل العينة ككل على أن طريقة التدريس الحالية تحترم عقلية الطالب، وتكون قائمة على الحوار والمناقشة مما يجعلها تساهم في تنمية ملكات النقد عند الطلاب، ويسعى الأساتذة من خلالها إلى إكساب الطلاب مهارات جديدة تمكنهم من مسايرة الحياة العلمية.

كل فى واديه ولننظر فى الواديين اى فى استجابة طلاب الجامعتين هذا مـا نطالعه فى بيانات الجدول التالى

جدول رقم ١٩ طريقة التدريس القاء للمحاضرة وكل واحد فى وادى

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٧٩	١٦	٩٥ %٢٥	٢١	١٣	٢٤ %٧
احيانا	٥٩	١٤٨	٢٠١ %٥٤	٣٤	٥٤	٨٨ %٢٦
نادرا	٥١	٢٧	٧٨ %٢٣	٦٩	١٤٩	٢١٨ %٦٥
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٣٥	١١٩	٢١٦	٣٣٥

من استقراء الجدول يتضح ما يلي:

١ – بالنسبة لعينة طلاب جامعة سوهاج يتضح أن نسبة كبيرة من الطلاب يكونـوا في وادي الأستاذ في وادي آخر وذلك بنسبة ٢٥% نتيجة لعدم قدرة الأستاذ على توصيل المعلومة للطلاب بشكل واضح.

٢– على عكس عينة طلاب جامعة سابينسا التي أكدت العينة ان نسبة هؤلاء لا تبلغ غير ٧% من العينة.

غالبية طلاب الكليات النظرية فى جامعة سوهاج يرون ان الطالب فى وادى والاستاذ فى وادى أخر، على نقيض طلاب جامعة سابينـسا، قـد تكـون الكثافـة المرتفعة قد يكون الاستاذ المحاضر قد يكون قد يكون ولكن تبقى النتيجه كـل فـى وادى وكل بعيد عن الاخر.

هذه مشكلة كبيرة، كيف يكـون الاسـتاذ فـي وادى والطالـب فـي وادى اخر،؟افتراضات كثيرة تفسر تلك القضية،استاذ غير قادر على توصيل المعلومـة، استاذ شخصيته غير مرغوب فيها، استاذ غير قادر على السيطرة على المحاضـرة،استاذ يعتبر ان المحاضرة ساعات وتمضى، ولكن تبقى النتيجة طـلاب جامعـة سوهاج قالوا بان ذلك يحدث وكانت نسبة كبيرة منهم التى قالت بـذلك،طلاب،ولكن الامر مختلف فى جامعة سابينسا، حيث كانت الاجابـة منخفـضة وغيـر مقارنـة باجابات طلاب جامعة سوهاج، والقضية واضحة ومرتبطة بغيرها مـن القـضايا، الطالب الايطالى دخل للكلية التى اختار الدراسة بها، ويدرس ما يعرف انه يؤهلـه لعمل يسعى اليه، ويملك الحرية، هذه اوربا وهذه افريقيا، هذه سوهاج وهذه رومـا، نعم مابين سوهاج وروما تاريخ مشترك فى الحضارة، ولكن نحـن نتحـدث عـن الجامعة فى القرن الواحد والعشرين وليس التاريخ.

جدول رقم ٢٠ تقوم الطريقة على الترتيب من مرحلة الى مرحلة اخرى

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٤	٥٣	٥٧	٨٧	١٦٨	٢٥٥
احيانا	١٢٤	١١١	٢٣٥	٢٣	٢٥	٤٨
نادرا	٦١	٢٧	٨٨	٩	١٧	٢٦
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

تشير بيانات الجدول السابق ان نسبة ١٥%من الطلاب فى جامعـة سـوهاج يرون ان طريقة التدريس قائمة على ان كل مرحلة تنتهى تصل بهم الـى المرحلـة التالية غالبا، وقالت نسبة ٧٠% بأن ذلك يحدث أحيانا وأجابت نسبة ٧% بان هـذا نادرا ما يحدث.

وقد اختلف الامر من الكليات النظرية الى الكليات العملية، فقد كانت اغلبيـة القائلين بان البرنامج الدراسى قائم على التسلسل والترتيب بحيث ان اللاحق يعتمـد على السابق كانوا من الكليات العملية.

أما فى جامعة سابينسا فان نسبة القائلين باعتماد البرنـــامج الدراســـى علـــى تسلسل مرتبط بعضه بالبعض الاخر فقد وصلت نسبتهم ٦٧% وكات اغلبيتهم ايضا من طلاب الكليات العملية.

فى ضوء هذه البيانات نخلص الى ان البرامج الدراسية التى نقدمها لطلابنـــا فى حاجة الى المراجعة الامينة،نعم لقد بدأنا خطوات من خلال قضية جودة التعلـــيم وصارت هناك نماذج تستوفى تحدد هذه القضايا،ولكن اقولها ومن منطلـــق الامانـــة العلمية التى يعلمها الجميع والكل ساكت عنها (ان النماذج التى تعبأ ويذكر فيها مـــا يذكر عملية شكلية وعملية تستيف اوراق).

وعلى من يجادل فى هذا عليه ان يجمع عددا من هذه النماذج التى تم اعدادها من اقسام مختلفة فى كليات مختلفة، وسوف يتضح له جليا انها نسخ مكـــررة مـــع حذف مسمى المادة، واستبداله بمسمى المادة الأخرى.

عودة الى سابينسا وطلابها واساتذتها فان غالبية الطلاب اجابوا بان كل مكون من مكونات البرنامج الدراسى يسلم الى ما يليه، أستاذ واع بما يدرس وطالـــب واع بما يدرس له، وحتى لا اكون من هواة جلد الذات،فان ما يشغل الاستاذ المصرى هو كيف يوفر دخلا يكفى أسرته

اتصلت بزميل استاذ وسألته ايه احوال الكلية ؟ فقد كنت مسافرا ماذا كانـــت الاجابة؟

حافز ٢٠٠% تم صرفه فى الخزينة مكافئة الكنترول صرفت حافز الجـــودة البعض بيقول هايصرفوه والبعض الثانى بيقول ما فيش صرف.

كانت هذه اخبار الكلية التى افادنى بها الزميل، وفى الحقيقة كنـــت اطـــرح السؤال وليس فى ذهنى ابدا السؤال عن خزانة الكلية وما ورد اليها، ولكنه كان اكثر واقعية منى واجاب بتلقائية عما يتوقع انه سبب سؤالى

وقال الأساتذة فى عملى المنشور حول معوقات تحقيق الجودة بالجامعـــة مـــا قالوه من امراض مهنية تحول دون تحقيق الجودة وان تخلص الجامعـــة الـــى اداء دورها استاذا وطالبا، ولكن لا حياة لمن تنادى الكتاب منشور وموجود فى الاسواق

وتم اهداءه لسيادة الوزير وقال سأرد عليك وتمر السنوات ولا رد أما بالنسبة لعينة سوهاج فقد أكدت العينة بأكملها على أن المحتويات الدراسية المقدمة لهم من خلال المناهج نادرًا ما تساهم في تطوير تكوين الطلاب وتساعدهم في الانتقال إلى مراحل جديدة من هذا التكوين.

جدول رقم ٢١ طريقة التدريس لا تترك نقطة من غير ما يفهمها الطالب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٣٤	٥٣	٨٧ %٢٢	٦٩	١٢١	١٩٠ %٥٦
احيانا	٤٧	٢٤	٧١ %١٨	٤١	٦٨	١٠٩ %٣٥
نادرا	١٠٨	١٤١	٢٤٩ %٦٥	٩	٨٧	٩٦ %٢٨
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٣٥	١١٩	٢١٦	٣٣٥

عند النظر الى بيانات الجدول السابق يتبين لنا ان هناك فرقا شاسعا فى طريقة التدريس التى نمارسها فى جامعاتنا وطريقة التدريس الممارسة فى الجامعات الاوربية سابينسا نموذجا، فقد اجابت نسبة ٥٦ %من طلاب جامعة سابيسنسا بان الاستاذ فى طريقته للتدريس لا يترك نقطة معينة فى المنهج دون أن يشرحها لتكون مفهومة للطلاب فى حين ان هذه النسبة قد بلغت ٢٢% فى عينة جامعة سوهاج هنا فى سوهاج نسبة الخمس هى التى قالت بذلك بينما القائلون بذلك فى جامعة روما ٠١) ثلثى المبحوثين ونجد ايضا اختلافا فى الكليات النظرية عنها فى الكليات العملية

واذا تركنا نسبة القائلين بان الاستاذ احيانا لا يترك نقطة الا ويسعى الى ان يفهمها الطلاب،ومضينا نحنو القائلين بان هذا يحدث نادرا فان نسبتهم فى جامعة سوهاج قد بلغت ٦٥% بينما بلغت نسبة هولاء فى جامعة سابينسا ٢٨% ضعف النسبة واكثر فى سوهاج عمن هم فى جامعة سابينسا.

على الرغم من التفصيل فى كل جدول وعلى الرغم من التباين بين طــلاب الكليات النظرية عن الكليات العملية لصالح طلاب الطليات العملية فى كل من جامعة سوهاج وجامعة سابينسا الا ان القضية متكاملة فى نسق العلــيم فــى اوربــا ودول افريقيا، واقول افريقيا لان البعض يحلوا له ان ينزع مصر عن قارتها، ولكن تقارير التنمية البشرية تضع مصر ضمن الدول الافريقية بل ان هناك دولا افريقية سـبقت مصر فى كثير من معدلات تقارير التنمية البشرية والجامعات بصفة خاصة والمثال الابرز على ذلك دولة جنوب افريقيا النسق التعليمى ومكوناته ومراحله وسنعود الى ذلك حال مناقشة النتائج

جدول رقم ٢٢ طريقة التدريس قائمة على تنمية قدرات النقد عند الطالب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٤	٣٢	٣٦	٨٧	٩٤	١٨١
احيانا	٦٥	٥٤	١١٩	٢٣	٦٩	٩٢
نادرا	١٢٠	١٣٦	٢٥٦	٩	٥٣	٦٢
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

سأكتفى فى هذا الجدول برصد استجابات القائلين بان طريقة التدريس قائمــة على تنمية قدرات النقد عند الطالب واجد نسبة هولاء القائلين بهذا الراى ٩% فــى عينة طلاب جامعة سوهاج و٥٤% من طلاب جامعــة سابينــسا، والاغلبيــة فــى الجامعتين فى الكليات العملية وهذا امر تفرضه طبيعة الدراسات فى كل من الكليات النظرية والعملية فالطالب فى الكلية العملية لا يستطيع استيعاب ما يتلقى الا اذا فهمه لان الفهم يرتبط بالانتقال الى ما هو ات والترابط بين وحدات المقرر الدراسى يمثل اساسا فيها.

ولكن تبقى النتيجة الكلية ان جامعة سوهاج لا تنمى القدرة علــى النقــد فــى طريقة تدريسها للطلاب بيمنا كانت هناك نسبة اكبر من الطلاب تقر بذلك من بــين طلا بجامعة سابينسا

جدول رقم ٢٣ طريقة التدريس تحترم عقلية الطالب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	١١	٢١	٣٢	٨٧	١٢٣	٢١٠
احيانا	٧	١٨	٢٥	١٩	٥٦	٧٥
نادرا	١٧١	١٥٢	٣٢٣	١٣	٣٧	٥٠
المجموع	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

طريقة التدريس تحترم عقلية الطالب قضية مهمة مجملة،كيف تكون طريقة التدريس تحترم عقلية الطالب ؟ قد يكون هناك اكثر من معنى للعبارة ولكن الاجابة التلقائية تحدد ما يشعر به الطالب بعيدا عن التفصيلات

وعند النظر الى اجابات الطلاب نشعر بقيمة تحدد الى قدر كبير الاختلافات بين مجتمع اوربى والمجتمع العربى احترام العقلية، احترام العقلية فى الفكر فى السياسة فى الاقتصاد، وهاهم الطلاب بتلقائية يعبرون عن القيمة وممارستها

غالبية طلابنا يقررون ان طريقة التدريس لا تحترم عقولهم،واحترام عقلية الطالب تبدأحينما نقول له انت تملك عقلا مثلما انا املك عقلا،الفارق بيننا انى سبقت فى امرين عمرى ضعف عمرك وقرات اضعاف ما قرأت،ساد الصمت الجميل حينما وقفت امام طلابى حال عودتى من روما وجرت عبارة على لسانى كانت تلقائية.

قلت لهم (انا هنا فى خدمتكم) ومرت العبارة ولكن نظرت الى طلابى فوجدتهم ساكنين صامتين تعلو وجوههم الدهشة كيف اقول انا فى خدمتكم فكررتها ثانية ووضحتها كيف يكون الاستاذ فى خدمة الطالب خدمة تكوين عقله خدمة تمكينه من تكوين ملكة النقد تدريبه على الفكر

وفى رحلتى القصيرة فى جامعة روما امضيت معظم الفترة بين طلاب جامعة روما كنت اتحدث اليهم الانجليزية وكانت القضية شاغلى كيف يتعامل الاساتذة معهم، ادركت كيف يحترم الاستاذ فى جامعة روما تفكير الطلاب،وتاكد هذا الحدس حينما كانت اجابات الطلاب على الاستبيان اكدت غالبيتهم انهم يرفضون اى شكل من اشكال عدم احترام العقل لو ان استاذا مارسها فى تدريسه لهم

احترام عقلية الطالب فيما يقدم له وكيف يقدم له

ولعل ذلك يفضي بنا إلى مراجعة وتأمل أوضاع التعليم الجامعي في مصر، والتي من أبرز سمائها في الفترة الحالية الاعتماد على الطريقة التقليدية في التعليم والتي كانت تعتمد على الحفظ والتلقين، ومحاولة تطويرها كي تتواكب مع متطلبات العصر، ومجاراة الثورة التكنولوجية والمعرفية الهائلة. ومحاولة التركيز على أسلوب المناقشة والحوار وحل المشكلات في التعليم، بما يؤدي إلى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته المستقلة وصقل مواهبه، والوقوف على جوانب تميزه لتنميتها والاستفادة القصوى منها. وذلك من أجل مواكبة التطورات العلمية والتقنية وإستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها، والتوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية.

فنحن الآن في عصر ظهرت فيه وسائل تعليمية حديثة تعتمد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها التعلم المبنى على المحاكاة والمشاركة الفعلية Simulation، والتعلم العرضي Incidental learning والتعلم بالتفكير الذاتي Learning by Refelection، والتعلم المبنى على الأمثلة أو الحالات Case-based، والتعلم عن طريق الاستكشاف Learning exploring، والتعلم المبنى على الأمثلة أو الحالات Case-based Teaching، والتعلم عن طريق الإستكشاف Learning by exploring، والتعلم البنائي Constructionism، وهذا يفرض مسئوليات مغايرة لمنظومة التعليم الجامعي بكل جوانبه، وليس فقط لطريقة التدريس المستخدمة فيه(*).

(*) إبراهيم عصمت مطاوع: **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي**، الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٥.

جدول رقم٢٤ يبين توزيع عينتى البحث حول مدى استفادة الطالب من دراسته لاجادة مهنته

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية		كلية نظرية	كلية عملية	
استفادة كاملة	٣٠	٤٤	٧٤	٦٥	١٤٣	٢٠٨
استفادة جزئية	٩٩	٩٧	١٩٦	٥٤	٧٣	١٢٧
لا استفادة	٦٠	٥٠	١٣٠	–	–	–
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

خاص بمدى استفادة الطالب من دراسته لإجادة مهنته:

يوضح الجدول السابق وجهة نظر الطلاب في الدور الذي تقوم به كلياتهم تجاههم لكي تمكنهم من استغلال دراستهم لإجادة مهنتهم في المستقبل:

١ – بالنسبة لعينة سوهاج أكدت الغالبية العظمى منهم وذلك بنسبة ٧٤% من إجمالي أفراد العينة أن الكلية لم يكن لها أي دور فعال تسهم من خلاله في مساعدة الطلاب على الاستفادة من دراستهم في إجادة مهنهم المستقبلة، في حين أن نسبة ٢٦% من إجمالي أفراد العينة أكدت عكس ذلك.

٢ – أما بالنسبة لجامعة سابينسا أكدت الغالبية العظمى منهم وذلك بنسبة ٨٥% أن كلياتهم لها دور فعال في مدى استفادتهم من دراستهم لإجادة مهنهم في المستقبل، في حين أن نسبة ١٥% أكدت عكس ذلك.

العلاقة بين الطالب والاستاذ

١. الحوار بين الطالب والاستاذ
٢. مراعاة الاستاذ لقدرات الطالب
٣. قدرة الاستاذ على توصيل المعلومات للطالب
٤. استيعاب ما يقدمه الاستاذ من معلومات
٥. حدود العلاقة بين الاستاذ والطالب
٦. شكل العلاقة بين الاستاذ والطالب
٧. مدى احترام الطالب للاستاذ

٨. مدى استمرار علاقة الاستاذ بالطالب بعد التخرج

جدول رقم (٢٥) يبين توزيع عينتى البحث حسب رؤيتهم

بقيام العلاقة على الجوار بين الطالب والاستاذ

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية		كلية نظرية	كلية عملية	
غالبا	٤٣	٦٧	١١٠	٧٦	١٦٧	٢٤٣
احيانا	٥٤	٦٦		٢٣	٢٢	
نادرا	٩٢	١٣٣	٢٢٥	٢٠	٢٧	٤٧
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

توضح البيانات المبينة بالجدول ما يلي:

١ – بالنسبة لطلاب جامعة سوهاج أجابت عينة الدراسة أن الأستاذ والطالب غالبا لا يكون بينهم حوار علمي، وقد أجابت نسبة ٢٨% بأن ذلك يحدث غالبا.

٢- أما بالنسبة لطلاب جامعة سابينسا فقد أجابت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة بأنه دائمًا يكون الأستاذ والطالب في حوار علمي، حيث بلغت نسبتهم حوالي٧٢ % من جملة الإجابات، في مقابل ٤٣% من جملة إجابات الطلاب الذين يرون أنه أحيانًا يكون هناك حوار علمي بين الأستاذ والطالب وأحيانا أخرى لا يكون هناك أي حوار، والحوار بين الاستاذ والطالب يكشف عن كثير من المؤشلرات الاخرى، تقبل الاستاذ للطالب، وتقبل الطالب للاستاذ، انعدام النظرة الفوقية المتعالية التى ينظر بها الاساتذة للطلاب، كثير الحوار ينمى ملكات الطالب، الحوار يتيح للاستاذ ان يتعلم من مناطق الجهل عند الطالب، الحوار يطرح الأسئلة، وهى الاهم فى العمل من الحصول على الاجابات، الحوار منهج حياة تستند عليه الدولة الديموقراطية وتفتقر اليه الدولة الدكتاتورية، والدكتاتورية نسق سياسى وتعليمى تربوى كل يؤثر فى الاخر ويتأثر به وكما نحن نعيش فى مناخ عام يغلب عليه طابع الدكتاتورية فان ذلك يمارس فى نظام التعليم ابتداء من الروضة حتى الجامعة.

جدول رقم٢٦ يوضح مدى مراعاة الاستاذ لقدرات الطالب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	٢١	٢٥	٤٦	٥٩	١٠٩	١٦٨
احيانا	٢٢	٣٤	٥٦	٤٥	٦٥	١١٠
نادرا	١٤٦	١٣٢	٢٧٨	١٥	٤٢	٥٧
	١٨٩	١٩١	٣٣٥	١١٩	٢١٦	٣٣٥

توضيح بيانات الجدول الرؤية العامة للطلاب لعلاقة الأستاذ بالطالب والتي كشفت عنها الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١ – عينة طلاب جامعة سوهاج احتلت المقام الأول من إجابات الطلاب حيث أكدت الغالبية العظمى منهم على أن الأستاذ الجامعي نادرًا ما يراعي قدرات كل طالب أثناء قيامه بالعملية التعليمية داخل الحرم الجامعي وذلك بنسبة ٨٠%، في حين قالت فئة أخرى أن الأستاذ الجامعي أحيانًا يراعى قدرات كل طالب، وأحيانًا أخرى لا وذلك بنسبة ٢٧% من إجمالي أفراد العينة.

٢ – أما بالنسبة لطلاب جامعة سابينسا فإن البيانات تشير إلى أن نسبة ٤٨% منهم تؤكد أن الأستاذ دائمًا يراعي قدرات كل طالب، ونسبة ٣٥% منهم تقول أن هذا يكون أحيانًا وليس دائمًا، وأخيرًا أكدت نسبة ٢٢% فقط من إجمالي أفراد العينة على أن الأساتذة نادرًا ما يراعوا قدرات كل طالب.

جدول رقم ٢٧ يوضح مدى قدرة الاستاذ على توصيل المعلومات للطالب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	٣٤	٣٢	٦٦	٨٦	١٠٥	١٩١
احيانا	٣٩	٤٥	٨٤	٣٣	١١١	١٤٤
نادرا	١١٦	١١٤	٢٣٠	–	–	–
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

الاستاذ الجامعى محور العملية التعليمية فى الجامعة والجامعة استاذ، وقدرة الاستاذ على التوصيل المعلومات للطالب واحدة من اهم السمات التى تميز اســتاذا عن اخر،وتمثل معيارا من معايير تميز الاستاذ الجامعى عن استاذ اخر.

وبالنظر الى بيانات الدراسة نجد ان

١- عينة سوهاج توضح البيانات أن الأستاذ نادرا ما ينجح في توصيل المعلومــات الدراسية للطلاب وذلك بنسبة ٦٠%، كان ذلك في مقابل نسبة ٤٠% من إجمالي أفراد العينة اكدت أن الأستاذ ينجح أحيانًا في توصيل المعلومة وأحيانًا أخرى لا يبذل أي جهد من أجل توصيل المعلومات للطلاب.

٢ - على عكس ما جاءت به إجابات عينة جامعة سابينسا التــي أكــدت الغالبيــة العظمى منها على أن الأساتذة دائمًا مشغولون باكتساب مهارات جديدة تمكــنهم من توصيل المعلومة للطلاب على أكمل وجه حيث بلغت نسبتهم ٨٨%، أما من قالوا أن الأستاذ أحيانًا ينجح في توصيل المعلومة للطالب وأحيانا أخرى يفــشل مثلت نسبتهم ١٢% من إجمالي أفراد العينة.

جدول رقم ٢٨ يوضح مدى استيعاب ما يقدمه الاستاذ من معلومات

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	٣٤	٤٣	٧٧	٨٩	١٤٥	٢٣٤
احيانا	٦٧	٦٤	١٣١	١٧	٥١	٦٨
نادر	٨٨	٨٤	١٧٢	١٣	٢٠	٣٣
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١- بالنسبة لعينة سوهاج توضح البيانات أن نسبة ٢٠% تستوعب ما يقدمه الاستاذ ونسبة ٣٤% أحيانا ما تستوعب ما يقدمه الاســتاذ، ونــسبة ٤٥% نــادرا مــا تستوعب ما يقدمه الاستاذ.

٢ – أما طلاب جامعة سابينسا فإن نسبة ٦٩% غالبا ما تستوعب ما يقدمه الاستاذ ونسبة ٢٠% أحيانا ما تستوعب ما يقدمه الاستاذ، ونسبة ١١% نادرا ما تستوعب ما يقدمه الاستاذ.

جدول رقم ٢٩ يوضح مدى تركيز الاستاذ على نقاط الضعف لدى الطالب اثناء عملية التعليم

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	١٧	٣٤	٥١	٨٧	٨٩	١٧٦
احيانا	٦٥	٢٢	٨٨	٢١	٨٧	١٠٨
نادرا	١٠٧	١٣٥	٢٤٢	١١	٤٠	٥١
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

١- بالنسبة لعينة سوهاج جاءت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة مؤكدة أن أغلب الأساتذة لا يهتموا بالتركيز على نقاط الضعف لدى الطلاب ومحاولة إصلاحها أثناء عملية التعلم وذلك بنسبة ٦٣%، وأن نسبة ٣٧% هي التي قالت أن هناك عدد من الأساتذة يهتم أحيانًا بمراعاة نقاط الضعف لدى الطلاب أثناء عملية التعلم ولكن ليس كل طالب وإنما بعض منهم نظرًا للكثافة العالية للطلاب داخل الجامعات المصرية، وذلك بنسبة ٣٧% من إجمالي أفراد العينة.

٢ – أما بالنسبة لطلاب عينة جامعة سابينسا أجابت نسبة ٥٢% منهم أن الأساتذة غالبًا ما يهتموا بمراعاة نقاط الضعف لدى الطلاب أثناء عملية التعلم فى حين أن نسبة ٣٢% منهم أن الأساتذة أحيانًا يراعوا مثل هذه النقاط لدى الطلاب أثناء عملية التعلم، وأخيراً أجابت القلة منهم بنسبة ٣١% فقط من إجمالي أفراد العينة هي التي أكدت أن الأساتذة نادرا يراعوا نقاط الضعف لدى الطلاب أثناء عملية التعلم وخاصة أن الجامعات الإيطالية تتميز بقلة الكثافة الطلابية وهذا ما يساعد عدد من الأساتذة على اكتشاف نقاط الضعف لدى الطلاب داخل قاعات الدرس بسهولة.

٣ – كل هذا يدفعنا إلى القول أننا في حاجة إلى تعزيز العلاقة بين الأستاذ والطالب، وأن يكون العمل الجامعي هو الواجب الأول للأستاذ، واستخدام أسلوب للتقييم لأعضاء هيئات التدريس بما يشمل مشاركة الطلاب. إن ثمة تطورات عميقة يمكن أن تلحق بالعمل الجامعي لو آمن أعضاء هيئات التدريس بأن مهنتهم تحتاج إعداداً خاصًا، ولو وجدت فرص التدريب الحقيقي وليس مجرد التلقين والالتقاء في برامج تأهيل المعلم الجامعي.

علاقة الطلاب بالاساتذة

جدول رقم ٣٠ يوضح تميز العلاقة بين الطالب للاستاذ بالاحترام المتبادل

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	٢٣	٤٤	٦٧	٥٩	٩٨	١٥٧
احيانا	٢٨	٣٤	٦٢	٣٢	٨٧	١١٩
نادرا	١٣٨	١١٣	٢٥١	٢٨	٣١	٥٩
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

من تحليل بيانات الجدول يتضح لنا ما يلي:

١ – بالنسبة لطلاب جامعة سوهاج فقد أجابت نسبة ١٨% بأن هناك احترام متبادل بين الأساتذة والطلاب، وخاصة من قبل الأستاذة وفي مقابل ذلك جاءت نسبة ٨٢% من إجمالي أفراد العينة تقول أنه أحياناً يكون هناك علاقة احترام متبادل بين الأساتذة والطلاب حيث أنه يوجد بعض الأساتذة يهتمون أدوارهم كاملة تجاه طلابهم.

٢ – أما بالنسبة لطلاب جامعة سابينسا نجد أن نسبة ٤٦% من إجمالي أفراد العينة يوجد بينها وبين أساتذتها احترام متبادل، أمام من كانت إجابتهم بأحياناً فقد بلغت نسبتهم حوالي ٣٥%، وأخيرًا جاءت نسبة ١٩% فقط من إجمالي أفراد العينة تقول أنه نادرًا ما يكون هناك احترام متبادل بين الأساتذة والطلاب وخاصة من قبل الأساتذة أيضًا تجاه الطلاب.

٣ – ومن استقراء إستجابات العينة ككل نستطيع القول أن الأساتذة لا يهتمون بالتقرب من طلابهم وإحترام وجهات نظرهم وآرائهم، وهذا ما يقلل من الغربة والانفصال بين الطالب والأستاذ.

جدول رقم ٣١ يبين توزيع عينتى البحث حسب المواظبة على حضور المحاضرات

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	جملة	كلية نظرية	كلية عملية	جملة
غالبا	٦٦	١٤٥	٢١١	٨٧	١٩٧	٢٨٤ %٨٥
احيانا	١٢٣	٤٦	١٦٩	٠٣٢	١٩	٥١ %١٥
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

تبين من الجدول السابق ما يلي: أما فيما يرتبط بتوزيع عينة البحث في جامعة سوهاج فقد تبين أن نسبة ٥٥% أفراد العينة عادة ما يواظبون على المحاضرات بنسبة ٤٥% في حين من هم أحياناً.

وفى جامعة سابينسا فقد تبين أن أكثر أفراد العينة عادة ما يواظبون عليها بنسبة ٨٥% أما الذين اجابوا بانهم احيانا ما يواظبوا على الحضور فقد بلغت نسبتهم ١٥%.

وكثير من العوامل تقف وراء ارتفاع نسبة المواظبة على الحضور فى جامعة سابينسا وتدعو الى انخفاض نسبة الحضور فى جامعة سوهاج وسوف نلقى بعض الضوء على تلك الاسباب فيما يتضمنه الجدو التالى من متغيرات.

علاقة الطالب بالإدارة الجامعية

جاء جدول استطلاع رأي أفراد العينة عن مدى حرص الجامعة على حل المشكلات التي تواجه الطلاب، جاءت استجابات الطلاب من عينة البحث لتبرز بعض الحقائق الهامة في هذا المجال:

جدول رقم ٣٥ يبين رؤية المبحوثين لمدى حرص الجامعة على حل المشكلات التى تواجه الطلاب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع	كلية نظرية	كلية عملية	المجموع
غالبا	٢٢	٣٣	٥٥	٤٩	٨٩	١٣٨
احيانا	٢٥	٢٩	٥٤	٥٤	٨٤	١٣٨
نادرا	١٤٢	١٢٩	٢٧١	١٦	٤٣	٥٩
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

عند النظر فيما ورد فى الجدول السابق وعلى اى مستوى من مستويات المقارنة تظهر الفروق جلية بين جامعة وجامعة، فان اخذنا الذين قالوا بان الكلية التى يدرس بها الطالب المصرى والطالب الايطالى ووقفنا عند ان الكلية تعمل على حل مشكلات طلابها فى غالب الامر لوجدنا ان ١٤% من طلاب جامعة سوهاج قالوا بذلك مقابل ٤٣% من طلاب جامعة سابينسا وان اخذنا نسبة الذين قالوا بان الكلية نادرا ما تعمل على حل مشكلات الطلاب فان الذين قالوا بذلك النسبة الغالبة من طلاب جامعة سوهاج ٧٢% مقابل نسبة ١٨%من طلاب جامعة سابينسا

بالنسبة لعينة سوهاج أبدت طائفة كبيرة من المبحوثين في كافة كليات الجامعة، قلقًا كبير يحيط بأكثر من ثلاثة أرباع صفوف الطلاب تقريبًا، وأنهم غير راضيين عما يدور في جامعتهم بشكل أو بآخر، حيث أوضحت قراءة هذا الجدول أن (٧٢%) من إجمالي الطلاب يؤكدون أن الجامعة لا تحرص بأي شكل من الأشكال على حل المشكلات التي تواجه الطلاب أثناء سنوات الدراسة. ولعل في هذا إشارة واضحة بوجه عام إلى المواقف الرافضة للشباب وعدم رضاهم إيزاء ما يدور في جامعتهم.

على عكس جامعة سابينسا أكدت الغالبية العظمى من إجمالي أفراد العينة على أن الجامعة حريصة دائمًا على حل المشكلات التي تواجه الطلاب أثناء سنوات الدراسة وذلك بنسبة (٨٢%) من جملة العينة، في حين أن نسبة ١٨% من إجمالي أفراد العينة أكدت أن الجامعة لا تحرص على حل المشكلات التي تواجه الطلاب أثناء سنواتهم الدراسية بها.

جدول ٣٦ يبين توزيع عينتى البحث وفق رؤيتهم لما تقدمه الكلية لحل مشكلات الطلاب

	جامعة سوهاج			جامعة سابينسا		
	كلية نظرية	كلية عملية		كلية نظرية	كلية عملية	
١- الكلية توفر الامكانيات المادية والمهنية للطالب	٢٧	٣٢	٥٩	٩٨	١٣٤	٢٣٢
٢- الكلية تشجع وتحفز على المهارات الفردية والابتكارية	٤٦	٤٤	٩٠	٨٧	١٣٢	٢١٩
٣- الكلية تقدم برامج علمية وتطبيقية	٤٣	٣٨	٨١	٧٧	١٥٤	٢٣١
٤- الكلية بتشجع الطالب فى المشروعات المتخصصة	١٧	٤٣	٦٠	٨٦	١٢٣	٢٠٥
٥- من خلال توفير مكاتب رعاية الشباب لحل مشكلات الطلاب	٣٢	٢٨	٦٠	٨٠	١٢١	٢٠١
٦- من خلال عقد ندوات لتوعية الطلاب وحل مشكلاتهم	٤٤	٣٩	٨٣	٧٧	١٠٩	١٨٦
٧- توفير متخصصين لحل هذه المشكلات	٢٣	٢٥	٤٨	٦٩	١٠٥	١٧٤
٨- فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة العميد	٢٩	٣٨	٦٧	٨٧	١٤٩	٢٣٦
٩- فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة رئيس القسم	٣٤	٣٣	٦٧	٨٩	١٦٧	٢٥٦
	١٨٩	١٩١	٣٨٠	١١٩	٢١٦	٣٣٥

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

فيما تقدمه الكلية للطالب من وسائل وامكانيات نحو اعداده المهنى والتقنى لاجادة مهنة التخصص فتبدوا الفروق واضحة وجلية فيما بين جامعتى سوهاج وجامعة سابينسا ولابراز تلك الفروق فننا نعرض لاستجابات الطلاب حول ما يمكن ان تقدمه الكلية للطالب وقد كانت اجابات طلاب جامعة سوهاج على النحو التالى

١- الكلية توفر الامكانيات المادية والمهنية للطالب بنسبة ١٦%

٢- الكلية تشجع وتحفز على المهارات الفردية والابتكارية بنسبة ٢٣%

٣- الكلية تقدم برامج علمية وتطبيقية بنسبة ٢١%

٤- الكلية بتشجع الطالب فى المشروعات المتخصصة ١٥%

٥- من خلال توفير مكاتب رعاية الشباب لحل مشكلات الطلاب بنسبة ١٥%

٦- من خلال عقد ندوات لتوعية الطلاب وحل مشكلاتهم بنسبة ٢١%

٧- توفير متخصصين لحل هذه المشكلات بنسبة ١٣%

٨- فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة العميد ١٨%

٩- فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة رئيس القسم ١٨%

أما اذا انتقلنا الى ما اجاب به طلاب جامعة سابينسا فالامر مختلف تماما من خلال نفس المؤشرات التى تم تطبيقها على جامعة سوهاج ونطالع فيما يلى الفروق بين جامعة مصرية حكومية وجامعة ايطالية حكومية

١- الكلية توفر الامكانيات المادية والمهنية للطالب ٦٩%

٢- الكلية تشجع وتحفز على المهارات الفردية والابتكارية ٦٥%

٣- الكلية تقدم برامج علمية وتطبيقية ٦٨%

٤- الكلية بتشجع الطالب فى المشروعات المتخصصة ٦٥%

٥- من خلال عقد ندوات لتوعية الطلاب وحل مشكلاتهم ٥٦%

٧- توفير متخصصين لحل هذه المشكلات بنسبة ٥١%

٨- اذا كانت مشكلة عند الطالب تتطلب مقابلة العميد يستطيع الطالب ا مقابلة العميد ٧٠%

٩- اذا كانت مشكلة عند الطالب تتطلب مقابلة رئيس القسم يستطيع الطالب فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة رئيس القسم ٧٥%

١٠- ادارة مختلفة واستجابات مختلفة القليل القليل من طلاب جامعة سوهاج يرون ان كلياتهم تقدم لهم العون والمساعدة لتحقيق مستقبلهم

كنت على موعد مع رئيسة القسم فى جامعة سابينسا وكان الميعاد فى الثانية عشرة ظهرا ووصلت قبل الموعد بخمس دقائق فوجدت المكتب مغلقا ولكن عليه

ورقة مكتوبة، سألت طالبة واقفة ارجوها ان تترجم لى الورقة الى الانجليزية (كان نص الورقة : انا موجودة بالحجرة رقم ٦٤ وسوف اعود فى الثانية عشرة وعشر دقائق) وقبل ان تنتهى الدقائق العشر كانت رئيسة القسم امامى ترحب بى ودار الحديث واخبرتنى انها تحدثت مع استاذة زميلة مهتمة بموضوع بحثى وهى تنتظرنى فى الثانية عشرة والنصف ومكتبها فى الطابق الارضى، نزلت الى المكتب وجلست امامه بجوار طالبتين ودار بيننا حديث هم طلاب فى قسم الاجتماع محدد لهم لقاء مع الاستاذة لمقابلتها وتحدثت معهم عما يدرسوه وطريقة الامتحان وقالوا بانت الاستاذ يحدد موعد الامتحان الشفوى مع كل طالب واذا اعتذر الطالب يمكن للاستاذ ان يحدد موعدا اخر وانا مشغول بمناقشة الطلاب خرجت الاستاذة ونادت على اسمى واسقبلتنى وتحدثنا، ثم قالت اعتذر اليك لدقائق حيث ان عندى طالبتين ينتظران، وسنكمل الحديث بعد ان افرغ من لقائهما كانت الطالبتان اللتان درا الحديث معهما قبل الدخول، وخرجت بصحبة استاذ اخر وتحدثنا وطلب ان نتناول القهوة فى (بتساريا) مقهى وتقدمت لادفع ولكن ريكاردو رفض وقال انت ضيف وشربنا القهوة وعدت الى الاستاذة وانصرف ريكاردو ووجدت الاستاذة اعدت اوراقا تتعلق بدراستى وقدمتها لى

هذه تجربة واقعية تحتاج لتأمل

ونظر لقصر الفترة الزمنية فلم اتمكن من تحويل تلك البيانات الكمية الى بيانات كيفية، كيف تساعد الكلية الطلاب على المشروعات المتخصصة كيف يمكن ان تحضر لهم متخصصين للتعامل مع ما يقابلهم من مشكلات

ولكن الشيء الذى لفت نظرى وانا اجالس الطلاب واتعامل معهم مختلقا اسئلة للحوار عن اماكن عن كليات عن المكتبة عن الاقسام، كل شيء فى جامعة سابينسا المقر الرئيس محدد بلوحات ارشادية ولكن كنت اتعمد الؤال ليدور حوار اكتشف من خلاله ممارسة الطلاب لطريقة دراستهم وما يدرسون

ولكن خرجت بانطباع غالبية الطلاب الذين التقيت بهم لم اشعر ان احدا منهم يعانى من توتر او قلق يمارس حياته بشكل سلس وفاعل

ماذا تريد ؟ المكتبة، اذهب للمكتبة قدم ما تريد ستجد من يرشدك، تريد تصوير كتاب او اكثر،خذ الكتاب وامامك ماكينة التصوير، تبحث عن كتاب ولم تجده، هليك ان تذهب الى المشرفة،سوف تحضره لك،من انت لا يهم،اسمك لا يهم.

في نهاية القول نستطيع أن نقول أن الإدارة الجامعية تعتبر من أهم عناصر منظومة التعليم الجامعي في مصر –بالرغم من كل سلبياتها التي إتضحت لنا من خلال استقراء الجدول السابق – وعليها تتوقف جودة أداء المؤسسة الجامعية فهي المسئولة عن سرعة وجود التفاعلات بين جميع عناصر منظومة التعليم الجامعي، وهي تحدد المعالم وترسم الطرق أمام جميع العاملين بالجامعة للوصول إلى هدف مشترك في زمن محدد، كما تقوم بتصميم الهياكل التنظيمية الداخلية لها، وتوزيع الاختصاصات، وصياغة أهدافها وتحديد إستراتيجياتها في ضوء الإمكانات المتاحة واحتياجات البيئة المحيطة، وصياغة اللوائح الخاصة بها وما يرتبط بها من إجراءات دون تدخل من أي سلطة.

ولذلك نؤكد على ضرورة تحديث إدارة التعليم الجامعي من أجل النهوض بالوظائف التعليمية والبحثية والخدمات للجامعات، وجعلها أكثر قدرة على التعامل مع المستقبل وتحدياته، ويتضمن ذلك تطوير أهداف ورسالتها، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المادية والبشرية المتاحة، والعمل على تحقيق التوازن بين أنشطتها التعليمية والبحثية والثقافية والعلمية والاجتماعية، والنهوض بوظائف الإدارة الجامعية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف ورقابة وتقييم ومتابعة وتأديتها بإتقان.

كل هذا يدفعنا إلى الاتجاه نحو ضمان التطوير الذاتي المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية والبرامج التعليمية والمناهج، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمي والعلمي والبحثي والإداري. وتوفير فرص التعليم المستمر، وكفالة حرية الاختيار في تشكيل البرامج التعليمية ومجالات التخصص، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة هذا إلى جانب محاولة الربط بين مناهج التعليم ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات

والموارد القومية، واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير وتنويع نظم وأشكال وبرامج التعليم، وإتاحتها للراغبين في التعلم العالي دون قيود.

ومن أجل محاولة القضاء على الكثافة العالية للطلاب والتي تمنعهم من الاستفادة، لابد لنا من تقسيم الجامعات الكبيرة ذات الكثافة العالية إلى جامعات نوعية تتحدد تبعًا لظروفها المكانية وطبيعة الدراسة فيها، بهدف رفع كفاءة الأداء من خلال الإدارة الجامعية المستقلة. وأعداد الطلاب المناسبة، وبما يهيء الفرصة لاستخدام أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية المناسبة. أو تبني نظام الكليات المجتمعية، وهي نوع خاص من الكليات تقوم على أساس تقديم برامج متكاملة وهادفة لخدمة مجتمعاتهم وبيئتها وبما يلبي احتياجات تلك المجتمعات.

ولكن قبل كل ذلك لابد لنا من القيام بوقفة حاسمة أمام واقع المنهج الضيق والمثقل بالمحتوى الذي يقدم في قاعات الدرس لأعداد كبيرة من الطلاب في مرافق ضعيفة التجهيز، والذي يدفع بالمدرسين – من أجل البقاء في غالبية المؤسسات – إلى الاعتماد على "طريقة التسميع" والتي تسير في اتجاه واحد يتم فيه "الإملاء" بدلاً من "الطلب" وفيما يتعلق بالطلاب، تكون التجربة سلبية، حيث تتمثل في "الاستماع" بدلاً من المشاركة في أساليب تعلم تفاعلية وتجريبية، ثم بعد ذلك ننظر بطريقة تقدمية جزئية إلى المناهج الدراسية على جميع المستويات بحيث تقابل المناهج المتطلبات الآتية: (*).

١ – احتياجات التراث الثقافي والحضاري ليس فقط عن طريق أن المنهج يقوم بحفظ هذا التراث الثقافي وتنقيته وإنما يضيف عن طريق الابتكار والإبداع (غرض ثقافي).

٢ – مقابلة استعدادات وقدرات واتجاهات وتطلعات الإنسان الفرد، وتشجيعه على استخدام قدراته واستعداداته إلى أقصى ما يمكن، وتشجيع العمل الفردي المستقل والبحث الدائب (غرض نفعي).

(*) إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٥.

٣ – مقابلة إحتياجات المواطنة الصالحة، وتدعيم القيم الوطنية والعربية والإنسانية والدينية (غرض تدريبي).

٤ – مقابلة التغير المتلاحق في العلم والتكنولوجيا وعلوم الذرة والأجهزة الأوتوماتيكية حتى يلاحق التعليم العصر الذي نعيش فيه.

ولعل هذا يؤكد أن أكثر الطرق كفاءة لتناول الخصخصة داخل نطاق التعليم هو شعور الطالب بالانتماء الحقيقي للكلية نتيجة لكافة الإجراءات الحقيقية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي للطالب، الأمر الذي يقرر ما أشار إليه "سمير أمين" من أن أكثر الطرق كفاءة لتناول مشكلات المجتمع والإصلاح هو تعجل خطي النمو الاقتصادي ولكن من خلال الإصلاحات المحلية والعلمية التي تجمع بين الانشطة الاقتصادية الخاصة والعامة بشكل عادل وذلك إيماناً بأن وضع السياسات الأساسية للإصلاح الاقتصادي والمؤسسي لا يحقق فقرا لنمو الاقتصاد السريع، ولكن تبدل أيضاً خصائصه بما يضمن لكل فئات السكان من دول العالم الثالث الاستفادة والمشاركة في تحقيق ذلك(*).

مجمل القول أن الخريج لابد وأن يلم بعد تعلمه بمجموعة من المهارات حتى يستطيع أن يجد له فرصة عمل جيدة في سوق العمل سواء المحلي أو العالمي، من أبرز هذه المهارات ما اشتمل عليه تصنيف المختبر التربوي للإقليم الشمالي المركزي (NCREL. ٢٠٠٣)، حيث سنف "مهارات القرن الحادي والعشرين" التي يجب أن يمتلكها الخريج لكي يجد له فرصة عمل في أسواق العمل، في أربع فئات رئيسية هي(*).

(أ) مهارات العصر الرقمي (Digital Age Literacy):-

وهي تعني المقدرة على استخدام التقنية الرقمية وأدوات الاتصال، والشبكات للوصول إلى المعلومات وإدارتها وتقويمها وإنتاجها للعمل في مجتمع المعرفة.

(*) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(*) حاتم فرغلي ضاحي: الأدوار المستقلة للتعليم في ضوء تحولات الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص ص٤٩- ٥٠.

وتشمل مهارات الثقافة الأساسية والعلمية والاقتصادية والتقنية والبصرية والمعلوماتية وفهم الثقافات المتعددة والوعي الكوني.

(ب) مهارات التفكير الإبداعي (Inventive Thinking):-

وهي تشمل مهارات التكيف والتوجيه الذاتي والإبتكار ومهارات التفكير العُليا.

(جـ) مهارات الاتصال الفعال (Effective Communication):-

وتشمل مهارات العمل في فريق والمهارات الشخصية والمسئولية الشخصية والاجتماعية والاتصال التفاعلي.

(د) مهارات الإنتاجية العالية (High Productivity):-

وتشمل مهارات التخطيط والإدارة والتنظيم والاستخدام الفعال للأدوات التقنية.

كل هذه المهارات يجب أن تمتلكها أجيال الخريجين حتى تكون قادرة على العمل في سوق العمل الإلكتروني الناتج عن تحديات العولمة.

كل هذا يتطلب منا وقفة لإعادة النظر في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، **فأولاً:** نحن في حاجة إلى زيادة عدد المبعوثين المصريين من الجامعات الحكومية إلى الخارج، فحراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين والأكاديمين بطريقة منظمة أكثر الوسائل فاعلية على المدى البعيد لتطور التعليم العالي فهو يزود الأفراد المشاركين فيه بخبرة دولية وإتصالات مع أقرانهم في الخارج، ويترجم في نهاية المطاف إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى الوطن. وفي حالة مصر، يبدو أن الجهود الجاري بذلها حاليًا لا تنبع من إستراتيجية سواء على مستوى النظام أو المستوى المؤسسي(*).

ثانيًا: الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس في نطاق هياكل الأقسام العلمية بهدف إختيار أفضل العناصر للتعيين فيها، ولإعطاء الفرصة للمتخصصين

(*) البنك الدولي: مراجعات السياسات التعليم الوطنية – التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي للإنشاء والتعبير، ٢٠١٠، ص٢٠٥.

في المجالات المستحدثة للتقدم لهذه الوظائف، مع تفضيل ذوي الخبـرة واشـتراط قضاء عامين على الأقل، عند الترقية قبل الوصول إلى درجة أستاذ(*).

فهناك فجوة خاصة بأعضاء هيئة التدريس (المشغول والفعلي)، وهذا يعني أن هناك قاعدة عريضة من هيئات التدريس إلا نسبة ليست بالقليلة غير موجودة ولكنها تلبي إحتياجات سوق خارجي وذلك عن طريق الإعارات خاصة في السوق العربية أو السوق الداخلي في الجامعات الخاصة والمعاهد العُليا الخاصة المختلطـة وكـذا بعض الجامعات الأجنبية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على نصاب كل عـضو مـن أعضاء هيئة التدريس من الطلاب للإشراف على إجراء بحوثهم التطبيقية(•).

ثالثًـا: وضع نظام خاص لتفرغ أعضاء هيئة التدريس تفرغًا كامل للإشراف على البحوث التطبيقية وذلك مقابل جزاء مادي واجتماعي خاص(*).

رابعًا: السعي نحو قبول أعداد مناسبة من الطلاب في كل قسم علمي وكل كلية تتفق مع المساحات المقررة دوليًا، والمعدات وأعضاء هيئة التدريس، بحيث يهيئ المناخ لخريجي الجامعات المصرية من أن يتساووا مع المستويات العالمية المعتـرف بهـا حتى يتسنى لهؤلاء الخريجين من قيادة مواقع العمل والإنتـاج بالأسـاليب العلميـة الحديثة أملاً في اللحاق بالتقدم العلمي والبحثي(*).

خامسًا: إنشاء قاعدة بحثية جادة في الجامعات، يتولاها من لهم قدرات بحثية متميزة، حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير.

وأخيرًا لابد من رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي ليصل إلى (١%) مـن إجمالي الدخل القومي على الأقل، وذلك مقارنة باليابان التي تنفق على البحث العلمي ما يصل إلى ٢,٨% من الدخل القومي، وأمريكا ٢,٧%، وكوريا ٢,٢% وإسرائيل

(*) حسن شحاته: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١١.

(•) معهد التخطيط القومي: تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصري-الجزء الثـاني (الإطـار التطبيقـي)، مرجع سابق، ص٤٦.

(*) حسن شحاته: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، مرجع سابق، ص٢١٩.

(*) المرجع السابق، ص٢٢٠.

٣%، وذلك حتى لا نتخلف عن ركب التحدى ونستطيع مسايرة العالم في القرن الحالي(*).

وأخيرًا نستخلص مما سبق فيما يتعلق بعلاقة الطالب بالمكان الذي يدرس فيه ما يلي:

الطلاب أغلبهم يشعرون بالانتماء إلى أماكن دراستهم ولكن نحن في حاجة إلى تزويد نسبة الميزانية المخصصة للتعليم العالي حتى تستطيع الجامعات – الحكومية بشكل خاص – توفير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة لتطوير القاعات الدراسية والمكتبات، وتجعلها قادرة على عقد العديد من اللقاءات العلمية بشكل مستمر وتفعيل ثمار هذه اللقاءات العلمية بالفعل في تسليح الطلاب بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من إجادة مستقبلهم المهني، هذا إلى جانب السعي الدائم إلى تطوير كافة المكتبات ومراكز المعلومات في كافة أنحاء الجمهورية وذلك حتى يتمكن الطلاب من الاستفادة الكاملة من كافة البحوث والدراسات التي تجري في أماكن مختلفة من العالم، فنحن الآن في عصر ظهور المكتبات الرقمية Electronic libraries التي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات المختزنة إلكترونيا من خلال شبكة المعلومات الدولية، بغض النظر عن كم الوثائق الرقمية التي تحويها، والغرض من هذه المكتبات الإلكترونية توفير المنتجات العلمية والبحثية الضرورية للتعليم والتدريب والبحث العلمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والجمهور العام(*).

وعلى الصعيد العالمي توجد العديد من التجارب الرائدة في مجال المكتبات الإلكترونية عبر الإنترنت، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر برنامج المكتبة الرقمية الوطني Digital library Program الذي تتبناه مكتبة الكونجرس من

(*) معهد التخطيط القومي: تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي- دراسة نظرية تحليلية ميدانية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٦٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢.

(*) محمد أحمد عوض مصطفى: آليات بناء المكتبة الإفتراضية: تصور مقترح للجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب العالمية، في: مستقبل التربية العربية، مج(٩)، ع(٣١)، المركز العربي للتعليم والتنمية، سابينسا٢٠٠٣، ص ص ١٣٢: ١٣٣.

أفضل المشروعات على المستوى العالمي في مجـــال المكتبـــات الإلكترونيـــة، إذ تتلخص أهداف هذا البرنامج في رقمنة النشر الإلكتروني، ويقوم المـــشروع علـــى أساس نشر خمسة ملايين وثيقة بشكل إلكترونـــي، ورفـــع الـــدعم المقـــدم لمكتبـــة الكونجرس ليصل إلى ٦٠ مليون دولار(*).

تحليل نتائج الدراسة

- رؤية الطلاب للمحتوى الدراسى الذى يدرس لهم

كيف التحقت بكليتك ؟فاننا نتوقف عند المتغيرات الخمس التى وردت ، والتى عبرت عن اختلاف بين بين منظومة التعليم الجامعى فى مصر وايطاليا، ليس فقـــط منظومة التعليم الجامعى ولكن طبيعة الحياة السياسية فى كل من البلـــدين، فمكتـــب التنسيق الذى يحدد الكلية التى يلتحق بها الطالب ظاهرة مصرية لا وجود لهـــا فـــى الجامعات الاوربية، وفى مصر وفى السنوات الاخيرة كار من يملك القدرة الماليـــة قادر على تجاوز عقبة مكتب التنسيق،فقد صار فى مصر جامعـــات خاصـــة يزيـــد عددها عن عدد الجامعات الحكومية،وصار من يملك المـــال يملـــك القـــدرة علـــى الاختيار،ازدواجية تعبر عن التناقض الطبقى وتداعياته فى مصر، متغير اخر ايضا كان فاعلا فى اختيار الطالب لكليته فى الجامعة المصرية ومعدوم التاثير فى العينـــة الايطالية، ان الاختيار كان قرارا من الوالدين، وفى المجتمع الاوروبى والايطـــالى فالطالب الجامعى مالك لحرية قراراته متحملا لمسئولياته سواء كان شابا او فتاة على كافة المستويات ومن ثم فلا يتدخل الوالدين فى قضية الاختيار تلك،فى التعليم فـــى الزواج فى العمل فى كل حياة الشاب والفتاة كاملة، لكن يبقى ان اختيارات طـــلاب الجامعة الايطالية كانت قائمة على ان الطالب اختار وفق متغيرين الاول هو اختياره لما يحب دراستة وهذه كلمة على بساطتها فانها مفتاح للتنمية، الميول والاتجاهـــات، حتى ان بعض التجارب فى دول حققت طفرات فى التنمية كانت تستند على اكتشاف

(*) Edward Fox, And et. Al: "National Digital library of Theses and Dissertation: A Scalable and Sustaninable Approach to Unlock University Resources, " D-lib Magazine, sept. 1996, . 105.

الميول والاتجاهات فى الدراسة فى سم مبكرة جدا ومنذ الطفولة وميل الاطفال الى التعامل مع العاب معينة كانت تحدد المجال المستقبلى لدراستهم

هناك رصيد ضخم من معطيات علم النفس قام على تحقيقه المشتغلون بعلم النفس فى مصر ومع ذلك فان تفعيله ظل حبيس سطور كلماته ويطول الحديث والتحليل

ولكن الامر الجوهرى فى الاختلاف بين طريقة اختيار الطالب لدراسته فى مصر وايطاليا ان غالبية العينة المصرية درست ما فرضته ظروف معينة عليها، فى حين ان العينة الايطالية درست ما ارادت ان تدرسه وهنا تكمن قضية الحرية فى صورة من اهم صورها الحرية

وتستكمل قضية الحرية فى اختيار الكلية التى يرغب الطالب فى الدراسة بها وذلك من خلال تعليل هذا الاختيار وهذه الرغبة والارادة فى دراسة ما يحب الطالب دراسته وما يختار الطالب دراسته، الكلية تعد الطالب للمهنة التى يريد ان يعمل بها

التخصص مطلوب فى سوق العمل

الدراسة فى الكلية شيقة، ثلاث متغيرات غلبت على اسباب اختيار الطالب فى الجامعة الايطالية وانخفضت الاستجابات عليها فى العينة المصرية، تحدث ماكس فيبر فى بداية القرن العشرين عن مفهوم الرشد والسلوك الرشيد، والذى يعنى ان الفعل مرهون بما يحقق الفائدة الفعلية، فاذا كانت الدراسة التى اقوم على دراستها سوف تحقق لى ما اريد العمل فيه فى العينة الايطالية كان ذلك هو المحدد، وبينما انخفض ذلك المتغير بمتغيراته الفرعية المختلفة فى العينة المصرية، وهذا لا يعبر عن سلوك موقف بمقدار ما يعبر عن مسلك حياتى دائم فى الحياة المصرية والايطالية

البرامج الدراسية حديثة، تركز على تنمية المهارات العملية والجانب العملى ومرتبط بالمهنة، قائم على الفهم لا يعتمد اساسا على الحفظ، ومتكامل ويكمل بعضه البعض الاخر

أبعاد مختلفة ومتباينة للمحتوى العلمى وتكشف نتائج الدراسة عن تناقض الاستجابات فى العينة المصرية عن العينة الايطالية بمعدلات غير مقارنة فى توافر تلك الابعاد المحددة للمحتوى الدراسى الذى يدرس فى الجامعات المصرية والجامعات الايطالية، ويزداد الامر وضوحا وتناقضا بين الكليات النظرية والكليات العملية، غالبية العينة الايطالية اقرت ان المحتوى العلمى للمقررات الدراسية يتميز بكونه حديث يعلم المهارات المهنية يركز على الجانب العملى مرتبط بالمهنة يعتمد على الفهم مترابط بين اجزائه ينقل الطالب من مرحلة الى مرحلة اخرى، وكانت معدلات الاستجابة بالايجاب على هذه المتغيرات عالية ، وحينما نعود الى العينة المصرية فالامر يبدوا جليا واضحا الغالبية العظمى من عينة الدراسة تقر بان المحتويات العلمية غير حديثة غير مرتبطة بالاعداد المهنى قائمة على الحفظ وليس الفهم غير مترابطة، وغير متدرجة وتزيد معدلات هذه الاستجابات فى الكليات النظرية عنها فى الكليات العملية

هذا هو الواقع المعبر عن قضية التعليم الجامعى فى ايطاليا ومصر، ماذا ندرس لطلابنا وماذا يدرسون لطلابهم ؟ من هم ومن نحن ؟ عمليات جراحة الشرايين التاجية فى القلب المدرسة الايطالية من ابرز المدارس العالمية فى هذا التخصص، حتى اننا نعلم ان ابرز الاطباء المصريين فى هذا التخصص ينتمون الى المدرسة الايطالية، ايطاليا الان فى ذيل الدول الاوربية تسبقها العديد من الدول، ولكن ايطاليا وراءها تاريخ تفتقده غالبية الدول الاوربية

ايطاليا وروما والتاريخ

غالبية الطلاب الايطالين يحافظون على الانتظام فى المحاضرات غالبية الطلاب المصريين غير محافظين على الانتظام فى المحاضرات وغالبيتهم من طلاب الكليات النظرية، واقع نلمسه ونعيشه فى جامعاتنا المصرية، لكن يبقى السؤال لماذا ؟ وكانت الاجابات والاستجابات المكان، مدى النفعية من الحضور، عدم توافر الامكانيات فى مكان التدريس، ضعف الاستفادة من المحاضرات، قضايا جوهرية تكشف عن عورات التعليم الجامعةى فى مصر واسباب تدهوره

وتكشف عن التناقض بين التعليم الجامعى فى اوربا والدول النامية والافريقية انتظام الحياة، معقولية الفعل الاجتماعى ورشده، نفعية الفعل الاجتماعى، التناسب بين الامكانيات والمتطلبات، كل هذه الابعاد فسرت لنا لماذا ينتظم الطلاب الايطاليين فى محاضراتهم ولماذا تنخفض نسبة المواظبة على الحضور فى الجامعات المصرية، طريقة التدريس تحترم عقلية الطالب قائمة على الحوار والمناقشة، لا تترك نقطة من غير ما يفهمها الطالب تسعى الى تنمية قدرات النقد عند الطالب، وتسعى لاكساب الطالب مهارات جديدة و تركز على الفهم ، تلك هى السمات التى تتميز بها طريقة التدريس فى جامعة سابينسا بروما، وهى مؤشرات جوهرية فى طريقة التعليم والتدريس والتكوين والاعداد، وعند النظر الى نتائج الدراسة الراهنة فاننا نجد ان غالبية طلاب جامعة سابينسا يقرون بذلك ولكن فى الجامعة المصرية قلت المعدلات كثيرا فى هذه المتغيرات وزاد الانخفاض فى الكليات النظرية عن الكليات العملية

طريقة التدريس مختلفة ومخالفة المحتوى العلمى مختلف ومخالف الكليات النظرية مختلفة ومخالفة عن الكليات العملية ولكن تبقى النتائج هناك اختلافات بينة وواضحة فى طريقة التدريس فى مصر وايطاليا لصالح جامعة سابينسا وكذلك لصالح الكليات العملية عن الكليات النظرية فى كل من جامعة سابينسا وجامعة سوهاج، والجامعة توفر للطالب احتياجات تعليمه فى ايطاليا والجامعة المصرية تفتقد الى هذا والعلاقة بين الطالب الايطالى وادارة الجامعة تختلف عن علاقة الطالب فى جامعة سوهاج والجامعة

وحينما نطلب من الاستاذ الجامعى فى مصر ان يدرس محتوى علمى حديث وان يدرسه بطريقة فاعلة فى تكوين الطالب وان تكون العلاقة بين الطالب الجامعى والادارة الجامعية علاقة قائمة على ان الطالب ابن الجامعة ومكونها الرئيس فان التوصيات تبدو غير قابلة للتحقيق فى اوضاعنا الراهنة، ولكن اذا اردنا اصلاح التعليم الجامعى فعلينا اصلاح ما يلى

١- اصلاح طريقة اختيار القيادات الجامعية ابتداء من رئيس الجامعة ونوابه والعمداء والسائد فى مصر الان ان هذه المناصب صارت من نصيب الذين يحوزون الرضى السياسى مرضى عنه سياسيا هذا هو المهم يصدر له قرار جمهورى قرار رئيس وزراء قرار رئيس جامعة غير مرضى عنه سياسيا اى كانت قدراته ووطنيته فان هذا لا يكفى ابدا

اقولها وقلتها وسأقولها

استاذ الجامعة رئيسا نائبا عميدا المعيار الاوحد فى كل جامعة عالمية محترمة ومتقدمة لا علاقة له بالسياسة، وحينما يتحقق ذلك سوف تكون بداية الاصلاح

ثم ماذا ؟ الاستاذ الجامعى منذ ان يكون معيدا حتى يصير استاذا غير متفرغ نعود الى ما كتبناه من سنوات ومنشور نعود الى كتابنا اضواء على جودة التعليم الجامعى لابد من اختفاء تلك العورات التى ذكرناها ونعود الى ذكرها، لابد ان نعيد لاستاذ الجامعة احترامه المفقود حتى يستطيع ان يحدث برامجه الدراسية ويعلم طلابه علينا ان نسعى الى تحقيق ما انتهت اليه الدراسات العلمية التى قمت عليها مع الزميل عبدالوهاب جودة واعمال اخرى لباحثين اخرين كانت لهم رؤيتهم وها هنا نعيد ماسبق ان عرضنا له فى كتابنا اضواء على جودة التعليم الجامعى

١- مراجعة برامج الدراسات الجامعية والعليا سواء من حيث المحتوى التدريسي، وطبيعة المقررات الدراسية المطروحة، وضرورة، استيعاب تلك المقررات للمتغيرات العالمية فى مجال التوجهات النظرية والمنهجية الحديثة فى مجالات التخصص؛ مع التركيز على المقررات التى تفى بتطوير مهارات البحث العلمى. إضافة الى مرجعة طرق التدريس ونظم الإشراف العلمى، المدة الزمنية لبرنامج الدراسات العليا، ويقترح لتنفيذ ذلك الغرض الدعوة إلى تشكيل لجان وهيئات جامعية عليا على مستوى الجامعات المصرية، تكون مهمتها متابعة وتقييم برامج الدراسات الجامعية وكذا الدراسات العليا لمعرفة مدى ارتباط برامج هاتين المرحلتين بأهداف البحث العلمى فى مجال التخصص، ومعرفة مدى تطابق برامج

الجامعات مع المعايير الدولية، أو المعايير التي تضعها تلك الهيئات، وتقديم تقارير عن تلك البرامج في الجامعات ووضع برامج لتطويرها؛ واقتراح برامج لتوزيع ميزانية الجامعات على أساس أداء هذه الجامعات في الدراسات الجامعية والعليا وبما يتناسب مع جهود هذه الجامعات التدريسية والبحثية إذكاءً لروح المنافسة بين الجامعات.

٢- التأكيد على دور الإشراف الجيد والفعال على مستوى الدراسات الجامعية والعليا في صقل مواهب الطلاب وتوجيههم الوجهة الصحيحة التى تمكن الطلاب من اتقان مهارات التفكير والبحث العلمى؛ ومن ثم الارتقاء بمستوى المنتج البحثى(الرسالة العلمية). ويتطلب ذلك مراجعة وتطوير نظم الإشراف العلمى، وتفعيله عن طريق تحديد عدد الطلاب، وتشجيع الإشراف المشترك داخل الأقسام العلمية، خاصة المدرسين حتى يتدربوا على ممارسة عملية الاشراف العلمى، وكذا مساعدة الأساتذة فى عملية الاشراف حتى لاتبدوا شكلية نتيجة تضخم العدد لدى الأستاذ الواحد، أو إرهاقه خاصة وأنه مشغول بالتدريس لكل من الدراسات العليا من جهة، مرحلة الليسانس/ البكالوريوس من ناحية أخرى، إضافة الى الأعباء الادارية والمهام الأخرى الخارجية(الأكاديمية، وغير الأكاديمية). كما يتطلب تفعيل دور الإشراف، تنمية شبكة العلاقات الاجتماعية والأكاديمية بين المشرف العلمى والطالب بحيث تسمح برفع درجة التعاون بينهما، ومن ثم المتابعة المستمرة والجيدة للطلاب، ومن ثم إنهاء طلاب الدراسات العليا وإنجازهم لبحوثهم في الوقت المحدد لهم.

٣- توحيد المعايير المستخدمة فى الحكم على الرسائل العلمية، والعمل على إيجاد سياسة واضحة لدى الأقسام الأكاديمية لتحديد موضوعات أطروحات طلاب الدراسات العليا بحيث يمكن تفادي الوقت الطويل الذي يقضيه الباحث في تحديد موضوع الأطروحة.

٤- توفير الجو العلمي المناسب الذي يتيح للباحثين الشباب وأعضاء هيئة التــدريس التركيز على جوانب البحث والإنتاج العلمي، وذلك من حيــث الناحيــة الماديــة، وتهيئة الترتيبات البحثية اللازمة والخدمات البحثية المساندة لعملية البحث.

٥- ترسيخ أهمية البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية سواء لدي صـــانعي القرار المالي والسياسي، أو لدي المجتمع، عــن طريــق تعزيــز دور الهيئــات الحكومية والأهلية، والقطاع الخاص فى عملية التعاون والتطوير والتمويل للبحث الجامعي، والعلم عامة.

٦- زيادة ميزانيات البحث العلمي في الجامعات المصرية بمـــا يــتلائم ومتطلبــات البحث الجامعى. ويتم ذلك من خلال تنظيم الندوات واللقـــاءات العلميـــة وورش العمل، تعرض من خلالها نتائج البحث العلمي وعرضه علـــى رجــال الأعمــال والمجتمع، وتسويقه بصورة جيدة. تمهيدا لربط البحث العلمى بمجالات الانتـــاج، وتجسير الفجوة بينهما، الأمر الذى يؤدى الى زيادة التمويل من القطاع الانتـــاجى الخاص للبحث العلمى

٧- محاولة التخلص من الرتابة الإدارية، والبيروقراطية فى التعامل مـــع البـــاحثين الشبان سواء فى إدارة الدراسات العليا، أو داخل الأقسام العلمية، أو أثناء التعامل معهم داخل المكتبات الجامعية، وتوفير المرونة الإدارية الكافيـــة لتـــشكيل منـــاخ أكاديمى رفيع يساعد على تحقيق تنشئة أكاديمية رفيعة المستوى، ورفع مـــستوى البحث العلمي الجامعى، والبعد عن المركزية المفرطة عند إدارة البحث العلمـــي، وتسهيل العمليات الإدارية المتعلقة بنشر أعمال الباحثين الشبان، خاصة العروض المقدمة منهم، ومساعدتهم على عرض ملخصات رسائلهم العلمية التى تم إجازتها فى الدوريات العلمية بالكليات المختلفة بعد استيفاء الشروط النظامية للنشر.

٨- السعي الى تفعيل دور مراكز البحوث والاستشارات الموجودة داخـــل الكليـــات، وعلى مستوى جميع الجامعات؛ واتخاذها كمراكز تأهيل وإعداد للباحثسن والعلماء الشبان على التفكير العلمي والبحث، وذلك عن طريق إعـــادة تنظيمهـــا بطريقـــة

جديدة، لاتقتصر على مجرد تنظيم ندوة، أو مؤتمر سنوى يهدف الى الربح فقـط؛ وانما ينظم وفقا للائحة تنظيمية، تحدد الوظائف الجديدة، حيث يعتمد اعتماد كليـا على ادماج الباحثين الشبان من المعيدين والمدرسين المساعدين، بحيث يكونوا هم الآداة والغاية فى ذات الوقت؛ وتتحدد أهدافه فى الآتى:-

- تسويق الخبرات داخل الجامعات، وربط الجامعة والبحـث العلمـي بـالمجتمع وقضاياه.

- اجراء البحوث والدراسات التى يكلف بها من قبـل الهيئـات أو المؤسـسات الحكومية أو الأهلية، أو القطاع الخاص

- عقد ورش العمل الأسبوعية حول بعض الموضوعات من حقول علمية متنوعة؛ يكون التركيز فيها على الباحثين الشبان من حيث التنظيم والاعداد حتـى يـتم تدريبهم على الاعداد والتنظيم للحلقات العلمية.

- التنسيق مع الأقسام العلمية بحيث يصبح القسم العلمي وحدة فرعية متكاملة مـع المركز.

- تدرب الباحثين الشبان على كيفية دعوة كبار الأساتذة العلمـاء فـى مجـالات التخصص لإلقاء المحاضرات والعروض فى مجالات التخصص، حتى يقـف الباحثون الشبان على كل جديد من انتاج اساتذتهم وتفعيل التواصل بين الأجيال.

- طرح أجندة بحثية للمركز تركز على مـشاريع للبحـث ذات ابعـاد متعـددة التخصات على مستوى الكليات، بحيث يسمح بحثها ودراستها بطريقـة تحقـق التدريب على اجراء الدراسات البينية للتخصصات؛ و يكلف الباحثون الـشبان باختيار موضوعات رسائلهم العلمية من بينها، ويمول المركز هـذه البحـوث، بحيث تسمح بمساعدة الباحثين على التمويل مـن جهـة، وضـمان المتابعـة والاشراف العلمى من جهة ثانية، والافادة من تطبيق نتائج البحث مـن جهـة ثالثة، وصقل مهارات التفكير والبحث العلمي البيني من جهة رابعة

- تنظيم لقاءات علمية على المستوى القومى، تجمـع البـاحثين مـن مختلـف الجامعات المصرية والجامعات العربية والأجنبية يتم مـن خلالهـا التواصـل والتفاعل بين الباحثين، ونقل الخبرات البحثية.

- اعداد برامج لتنمية المهارات البحثية، خاصة مهارات تكنولوجيـا المعلومـات، والتعلم الالكترونى، والبحث فى قواعد المعلومات الالكترونيـة علـى غـرار المراكز البحثية العالمية، وذلك لما لهذه المراكز من دور كبيـر فـي توحيـد الجهود ورعاية الموهوبين من الدارسين والباحثين الناشئين.

- تذويد المراكز بمكتبة متخصصة توفر احدث الكتب والدوريات العلميـة فـى حقول التخصصات، وربطها بشبكة الانترنت وقواعد البيانات العالمية.

- الاهتمام بالتدريب على التفكير العلمى، وكذا التدريب علـى مهـارات البحـث العلمي منذ مرحلة مبكرة في حياة الطالـب الدراسـية ابتـداء مـن مرحلـة البكالوريوس، ونقترح في هذا الجانب أمرين الأول : أن يـتم تنظـيم مـؤتمر سنوي لطلاب المرحلة الجامعية يأخذ الصيغة الرسمية لمعنـى كلمـة مـؤتمر علمي، يناقش فيه نخبة متميزة من طلاب الجامعات بحوثهم التي أنجزوها فـي مشاريع التخرج وتحت إشراف لجنـة مـن أعـضاء هيئـة التـدريس فـي التخصصـات المعنية؛ يقدم كل طالب بإشراف عضو هيئة تدريس ورقة بحثية علمية يلقيها الطالب في المؤتمر، وتخرج ضمن كتيب ذلك المؤتمر، وتوضـع جوائز أدبية، أو مالية للطلاب المتفوقين. والثاني: أن تحث الأقسام الأكاديميـة الطلاب الذين أنهوا مرحلة الماجستير وبعد تسجيلهم لمرحلة الدكتوراه، بل قـد يكون أحد المتطلبات، المشاركة ولو حضورياً في مؤتمرات أو ورش عمـل أو مدارس صيفية علمية عالمية.

- التركيز على ضرورة وجود تعاون محلي بين الباحثين في المجال الواحد مـن داخل مصر، و إتاحة الفرصة للباحثين للتعرف على البـاحثين الآخـرين فـي الجامعات والأقسام الأخرى عن طريق عقد اللقاءات الدورية كالندوات العلمية،

وورش العمل، والسيمينارات بهدف التواصل العلمي، ومد جسور التواصل البحثي، وتكوين مجموعات بحثية قوية يسهل من خلالها مناقشة الأمور البحثية، وتطوير البحث العلمي، والتنسيق لعقد ندوات منتظمة وبشكل دوري في جامعات مختلفة، والتنسيق بين الباحثين لإلقاء ونشر أبحاثهم العلمية في ندوات تعقد ضمن هذه اللقاءات، يتم من خلالها تبادل الأفكار والآراء العلمية وإثراء البحث العلمي وتعزيز جانب التعاون المحلي بين الباحثين.

- تفعيل دور الجمعيات العلمية والأكاديمية في مجال البحث العلمى، عن طريق الدعوة إلى عقد ورش عمل متخصصة، يشارك فيها علماء وباحثون متخصصون من داخل مصر وخارجها للوقوف على مستجدات البحث العلمي والاستفادة من أفكار وخبرات الآخرين الذين سبقوا في هذا المجال؛ وإتاحة الفرصة للباحثين الشبان وطلاب العليا للتعرف على التوجهات البحثية المختلفة والمداخل النظرية والمنهجية الحديثة فى مجالات التخصص المختلفة؛ الأمر الذى يمكنهم من تنمية مهارات وقدرات التفكير العلمى، ووصقل المهارات البحثية التي ستساعدهم في اختيار موضوعات أطروحاتهم العلمية، والقدرة على استيفاء متطلبات الدرجة العلمية فى الوقت المحدد.

وفيما يتعلق باعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فاننا نقول

أولا: الإصلاح نظام للمرتبات والأجور والمكافئات:-

كانت الإشكالية الأولى التى تناولها جميع الأساتذة المبحوثين من مختلف الجامعات وبدون استثناء هي قضية إصلاح نظام الأجور والمرتبات بالجامعة، والتى أجمع الأساتذة المبحوثين على أنه بغير البداية بهذا الإصلاح الذي يجب أن يكون إصلاحا حقيقيا فلا فائدة في أي إجراء يمكن اتخاذه، وسوف يبقي استمرار التدهور في البحث العلمي. والتآكل في دور الجامعة في التنمية.

وعلى الرغم من حدة العبارات التى قال بها الأساتذة المبحوثين فإن الأمانة العلمية تستوجب للقيام بذكر نصوص هذه العبارات، وهي وإن كانت عبارات حادة

أو ساخرة فإنها تعبر عن واقع حي يعيشيه كثير من الأساتذة. ماذا قال الأساتذة العلماء في نقد نظام الأجور والرواتب الحالي في الجامعة وانعكاسه على مستوى الأداء العلمي والمهني بالجامعة.

١-الأستاذية تساوي خمس وعشرون قرشا

٢-أن يكون مربوط درجة أستاذ ١٤٠ جنيه، مائة وأربعون جنيه تحتسب على قيمته كثير مما يسمى بدلات وزيادات وحافز ٢٠٠ % فهذا قدر الأستاذية في الجامعة.

٣-أن تجعل مكافئة جلسة مجلس الكلية أو مجلس القسم التى تناقش استراتيجية العمل والتطوير والمتابعة وقد تمتد لساعات فالمكافئة شديدة الارتفاع "وعشرون جنيها" بدل جلسة فكأنك تعمل مع ملائكة وليس بشر.

٤-أن تتابع طالبا في الماجستير والدكتوراه خلال خمس أو ست سنوات متابعة جادة وتراجع له ما يكتب، وتوجهه إلى المراجع والمصادر، وتقرأ رسالته مرة ومرة ومرة وتصلح وترشد، وتستضيف، وتعالج قضية مرتبطة بالبحث العلمي والتنمية، والمكافئة ١٠٠٠ جنيه على رسالة الدكتوراه يتقاسمها كلا من المشرفين وتخضع لضريبة ٢٢% يعنى إشراف ومتابعة وتوجيه وإرشاد وقراءة للرسالة، والمكافئة خمس سنوات ٢٥٠ جنيه يعنى ٥٠ جنيه في السنة، هذا حال الجامعة والإشراف على الرسائل العلمية وينخفض المبلغ إلى النصف إذا كانت رسالة ماجستير.

٥-أن يتم اختيارك عضوا في لجنة المناقشة والحكم على رسالة ماجستير أو دكتوراه، تقرا الرسالة مرة وقد يكون أكثر من مرة، رسالة حجمها ٤٥٠ صفحة، ويستخرج الأخطاء اللغوية والمطبعية والنظرية والمنهجية وتكتب التعليقات وتسافر إلى الجامعة التى تناقش فيها الرسالة. وتبقي ثلاث أو أربع ساعات تناقش الطالب في رسالته، وتعود بعد أن أمضيت يومين على الأقل في السفر والمناقشة، ويأتي لك شيك مكافئة جلسة المنافشة والحكم شيك بمبلغ

٧٩ جنيه وقروش، كانت المكافئة مائة جنيه وخضعت للضريبة ٢٢% فكان الصافي ٧٩جنيه. ولازال الأساتذة يؤدون دورهم في صبر وصمت وإيمان بالرسالة.

٦-أن تكرمك جامعة أخرى غير جامعتك للاستفادة من علمك وخبرتك ومساعدتك في أداء الرسالة، وتسافر إلى الجامعة الأخرى، وقد تبات ليلة غالبا. وتحاضر ساعتين أو أربع ساعات، رحلة سفر رحلة عمل، جامعة غير جامعتك، فإذا كنت أستاذا فالساعة قيمتها ٥% من أول مربوط درجة سيادتك ١٤٠% إذن الساعة سبعة جنيهات للضريبة فتكون القيمة خمسة جنيهات وقروش، وإذا كنت أستاذ مساعدا فإن ساعة تدريسك في جامعة أخرى ٥٠٠ قرش وبعد ضريبة تصير أربعة جنيهات وقروش. وإذا كنت مدرسا فإن ساعة تدريس سيادتك أربعة جنيهات وبعد الضريبة تصير ثلاثة جنيهات وقروش. الأستاذ يسافر يوميين ويدرس أربع ساعات والناتج والمردود المادي يتراوح ما بين ١٥ جنيه و ٢٠ جنيه وهكذا يعامل الأساتذة.

أما إذا درست في كلية في الجامعة التى تعمل فيها فلا تأخذ أجرا ألا تصرف لك الجامعة حافز ٢٠٠% بدل ساعات، زيادة حافز ٢٠٠%.

حيثما يعلن مسئول أن حافز التدريس بالجامعة هو ٢٠٠% لمدة عشر شهور فهو قول صادق يأخذ بالألباب. ولكن لن يقال أبدا أن الحافز يصرف على أول مربوط الأستاذية ١٤٠ جنيها، ١١٤جنيها، ٨٥ جنيها للمدرس.

٧-أعمال الكنترولات والامتحانات التى لا تترك أسبوعا للأستاذ يستريح فيه المكافئة تحسب على أساس المرتب، أساس المرتب أول مربوط الاستاذية ١٤٠ جنيها. وأول مربوط الأستاذ المساعد ١١٤ جنيها. وأول مربوط المدرس ٨٥ جنيها.

٨-أنت أستاذ جاد ملتزم وراءك سنوات طويلة في الاستاذية ومعك سيرة عطرة من الالتزام والإنتاج.

وقامت الجامعة بتكريمك وأصدرت قرارا عظيما بتعينك عميدا للكلية، أو وكيلا للكلية، أو رئيسا للقسم. ويستلزم منك هذا الموقع القيادى المسئول التواجد الدائم بالكلية لأداء المسئوليات الجسام التى توليتها.

والقانون يعطيك المكافئة ويعوضك عن عطاءك غير المحدود. يمنحك بدل عماده، بدل وكالة، بدر رئاسة قسم

- ثلاثون جنيها للسيد الأستاذ الدكتور/ عميد الكلية شهريا. بواقع واحد جنيه في اليوم.
- خمسة عشر جنيها للسيد الأستاذ الدكتور وكيل الكلية شهريا. خمسون قرشا في اليوم.
- عشرة جنيهات للسيد الأستاذ الدكتور/ رئيس القسم شهريا.

تكريم القيادات الجامعية للتفرغ لمسئوليات أعمالهم هكذا يكون.

٩-قطعت شوطا كبيرا في حياتك الجامعية وقاربت أن تصل إلى سن الستين، وصرت واحدا من خمسة في تخصصك على المستوى القومي. أستاذا من أقدم خمسة أساتذة في التخصص على مستوى الدولة المصرية، عندئذ أنت من أبرز العلماء، وصدرت تشكيلات اللجان العلمية الدائمة للترقيات وكنت واحدا من خمسة أو ستة على مستوى مصر. أعلى مجلس علمى ينظر في مكانة العلم وتطوره، ينظر في أعمال المتقدمين للترقية لدرجة أستاذ. وقرار سيادتك قرار نهائي لا استئناف فيه.

أما إن تقول بأن الأعمال المقدمة ترقي بصاحبها إلى درجة استاذ في التخصص أو أنها لا ترقي. عندئذ أكبر الأمانات العلمية قد تحملتها وقولك الفصل. تقوم بفحص الإنتاج العلمي للمتقدم، خمسة أعمال ستة أعمال سبعة أعمال فحص الإنتاج العلمي قراءة متأنية، موضوعية نقدية تحكم من خلالها على الفكر والمنهج والنظرية والنتائج والأستاذ.

وبعد هذا الجهد الجهيد الموضوعي والأمانة الكبرى الملقاة على عاتقك لتزيد

أستاذا إلى الأساتذة الموجودين في التخصص المكافئة معروفة فئة المائة جنيه على العمل الواحد.

١٠-كثير من الأساتذة غير مقيمين في المدن التى تكون بها كلياتهم لظروف مختلفة إبرزها عدم قدرة الأساتذة على الحصول على شقة جديدة في المدينة التى يعمل بها وعدم قدرة الجامعة على توفير سكن لأساتذتها.

فلن تضار الدولة عندما تمنح تخفيضا في السكة الحديد لأستاذ الجامعة الذي يسافر دوما من أجل العلم والتعليم، أسوة بالقضاة الذي تولت وزارته دفع تكاليف انتقال القضاة، أسوة بقطاعات أخرى في الدولة منحتها الدولة تخفيض ٥٠% في السكة الحديد، سفر الأستاذ الجامعي عمل وطني يجب أن يجد دعما من الدولة أو من الجامعة.

وقد أجمل الأساتذة مطالبهم المالية للأستاذ الجامعي حتى يقوم بدوره المطلوب في قيام الجامعات بأداء دورها في التنمية والتقدم ممثلة فيما يلى:

١-النظر في جدول المرتبات ليبدأ أول مربوط درجة الأستاذية بألف جنيه، والأستاذ المساعد ٨٠٠، والمدرس ٦٠٠ والمدرس المساعد ٤٠٠ جنيها، المعيد ٢٠٠ جنيها.

٢-أن يتم حساب كافة البدلات على حساب أساس المرتب وليس أول مربوط الدرجة.

٣-إعادة النظر في مسألة مكافئة الإشراف على الرسائل الجامعية ومكافئة المنافسات والحكم على الرسائل الجامعية، وبدلات الجلسات وبدلات المناصب القيادية.

٤-لتكون محسوبة بنسبة معينة من أساس المرتب بعد رفعه.

٥-منح أساتذة الجامعة تخفيضا في السكة الحديدية يخفف من تكاليف سفر الأساتذة وهو أمر ضروري للعملية التعليمية للجامعة.

وتشير آراء الأساتذة المبحوثين إلى أنه ما لم يحدث الإصلاح المالي هذا والمحدد في رؤيتهم فلن يتمكن الأساتذة من أداء دورهم المنشود بالجامعة.

وعند تطبيق هذه البنود فإن كثيرا من مظاهر التشوه سوف تختفي وللجامعة والمجلس الأعلى للجامعات أن يتخذ ما شاء من قرارات الملزمة للأساتذة بأداء دورهم بالمستويات المطلوبة. وملزمة باختفاء صور التشوه الخفية والمعلقة والتي شابت الأداء الجامعي في السنوات الأخيرة.

وقد أبرز الأساتذة المبحوثين الكثير من صور التشوه وتتمثل فيما يلي :

١- سوف يختفى ذلك الجو المشحون الذى يصاحب بداية كل عام في توزيع جدول المحاضرات في الأقسام والكليات، حيث يسود الجو المشحون بالصراعات من أجل مادة زيادة للاستاذ حتى يمكن أن يوزع مذكرة أو الكتاب لخمسين أو مائة طالب زيادة على الأكثر. الأمر الذي يفسد علاقة الزمالة بين الزملاء وعدم اعتبار التخصص العلمي، والمهم ما يحصل عليه الأستاذ من مواد في ظل ثقافة الخير الممدود، الأمر الذي يهدم قيم جامعية بناءه.

٢- سوف يختفي التهافت على الانتداب إلى جامعات أخرى وكليات أخرى من أجل ملاليم يحصل عليها الأستاذ مقابل ساعات الانتداب وجنيهات مقابل بعض الكتب أو المذكرات التى يبعها. ومع بداية العام الدراسي تشهد الكليات إعدادا كبيرة من أعضاء هيئة التدريس بها نتقدم بطلبات الانتداب للجامعات الأخرى.

والانتداب للتدريس بالجامعات الأخرى فيه إهدار جهد الاستاذ في أدائه في كليته، ومانعا له من إنجاز بحوثه العلمية. وهو مضطر إلى ذلك حتى يلبي جانبا هزيلا من متطلباته المالية الملحة.

٣- سوف يختفي تهافت الأساتذة على الانتداب إلى الجامعات الخاصة والمعاهد الخاصة.فالجامعات الخاصة تدفع للأستاذ أضعاف ما تدفعه له جامعته الحكومية، وتسعى للانتداب من الجامعات الحكومية من أفضل كوادرها. والمعاهد الخاصة تستقطب أسماء كبيرة من الأساتذة وقد لا يدرس الأستاذ الكبير في هذه المعاهد.

التى تقبل عدة آلاف في السنة الواحدة، ولكن الهدف من الاستقطاب هو تقرير كتاب الأستاذ في المعهد الخاص.

٤-سوف يختفى الأستاذ "الكنترولست"، وهو مفهوم صار معروفا في الأوساط الجامعية.حيث يتطلب العمل في المعاهد العليا، والكليات التى بها إعداد كبيرة من الطلاب وإعداد قليلة من أعضاء هيئة التدريس الاستعانة بالأساتذة من خارج الكلية أو المعهد للعمل بالكنترول مقابل مبلغ مالى. وهنا نجد ظاهرة الأستاذ "الكنترولست" الذي يعمل في العديد من الكنترولات في فترات الامتحانات. وهو يحمل درجة الأستاذية ويقوم بعمليات الجمع والرصد والإظهار، وذلك كله دافعة العمل على توفير بعض المال الضروري له. وبهذا يضيع الأستاذ وقته في عمل يدر عليه بعض المال ينعدم دوره في تنمية جامعته.

٥-سوف يختفى ذلك الأستاذ الذى يضغط على طلابه لشراء مذكرته أو كتابة، والطلاب أعدادهم عشرات، والأستاذ يأخذ بأساليب غير مباشرة لدفع الطلاب لشراء الكتاب أو المذكرة، حتى يوفر تكاليف طباعة الكتاب أو المذكرة، ويستبقي مئات قليلة من الجنيهات تعينه في تلبية احتياجاته الضرورية.

٦-سوف تختفى صورة الأستاذ الكبير في تخصصه والذى قد يشغل منصبا جامعيا قياديا، ويتخفى ليذهب سرا إلى عدد من الطلاب الذين يدرسون الثانوية الإنجليزية أو غيرها من الشهادات الأجنبية في الثانوية ليعطي "كورس" في الفيزياء والكيمياء، والرياضيات البيولوجي. وذلك لأنه لم يجد أمامه غير هذا السبيل لتلبية احتياجات أسرته، فسيادته أمضى عمره في العمل بالجامعة المصرية ولم يغادرها معاراً لجامعة عربية، مفضلا بأن يعطى جهده وعطاءه لبلده وجامعته. أو لكون تخصصه يتوافر منه كثرة، ولم يكن محظوظا فيسافر إلى إعارة، وطلابه الذين يدرس لهم بالجامعة بضع عشرات، فلا كتاب يقرره، ولا دخل لديه غير المرتب الذى يبدأ مربوطه بـ ١٤٠ جنيها، وعلاوة ٦٢٥ قرشا سنويا، و٥% من الـ ١٤٠ جنيها عندما يندب إلخ. لابد أن تختفي صورة

هذا الأستاذ الكبير المتخفي، ولابد أن يظهر عالما شامخا يعطى في النور وفي عزه ولابد للدولة والجامعة أن تقدر علم هذا العالم.

٧-سوف يختفى الأستاذ المتهافت على الإعارة، المتنازل عن درجته العلمية لدرجة أقل مقابل قبوله كمعار من قبل الدولة التى تعرض. وأن رفض سيادته أن يقبل درجة أستاذ مساعد بدلا من كونه أستاذ، أو يقبل درجة مدرس بدلا من درجة أستاذ مساعد. وتمسك بمكانته العلمية وحافظ على ما اعتبره ماسا بكرامته. فهناك كثرة غيره ظروفهم المادية أكثر ضغطا وتكوينهم الداخلى أقل صلابة سوف يقبلون ما يعرض عليهم.

٨-سوف تختفى صورة الأستاذ المعار الذى يسعى بكل الوسائل وتقديم التنازلات تلو التنازلات حتى يجدد عقده لعام آخر في الجامعة العربية التى يعمل بها.

٩-سوف يختفى صورة الأستاذ المعار الذى يأخذ المسالك المختلفة حتى يحصل على عقد لزوجته، حتى يحصل على أجازة مرافق، وتستمر العشر سنوات.

١٠-سوف يختفي موسم السعى نحو السفارات العربية ومكاتب التوظيف كلما جاءت الأجازة الصيفية ليعرض الأساتذة خبراتهم وشهاداتهم على مكاتب المستشارين الثقافيين بالسفارات المختلفة.

المؤتمرات العلمية وقضايا التنمية

عندما يتحقق الإصلاح المالي لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعة فالجامعة مطالبة بأن يكون المعيار الأساسي في عقد المؤتمر وموضوعة هو: أن أي مدى يرتبط موضوع المؤتمر بقضايا التنمية في الإقليم الذي تقع فيه الجامعة، من ناحية، وعلى المستوى القومي من ناحية أخرى.

البحوث العلمية الأهداف والنتائج

١-من الضروري أن يعاد النظر في طبيعة البحوث العلمية ونتائجها.

٢-من الضروري أن إجازة البحث العلمي في العلوم المختلفة أن ترتبط إجازة

البحث بما يعالجه من مشكلة علمية مرتبطة بقضية محددة في الفرع الذى ينتمى إليه البحث.

٣-تطبيق نتائج البحوث هو الفيصل في إجازتها.

٤-لقد انتهى عصر العلم للعلم، لأن العلم للتطبيق، العلم للتنمية، العلم للمتقدم، العلم لحل المشكلات.

٥-وعندما ينتهى البحث إلى نتائج، هذه النتائج معدومة القيمة ما لم تطبق، عندما يطبق الباحث نتائج بحثه عندئذ يكون قد وصل إلى جديد.

٦-الجامعة أستاذ باحث

٧-لابد أن يختفى "الأستاذ المدرس" ويحل محله "الأستاذ الباحث"، والذي يمثل البحث العلمي أصيل مهنته وحالما توقف الأستاذ عن البحث حال تحوله إلى أستاذ مدرس.

٨-وللوصول إلى ذلك يجب أخذ كافة الإجراءات التى تقدر الأستاذ الباحث تقديرا ماليا وأدبيا.

٩-ويكون لها موقف حاسم بالنسبة للاستاذ الذى لا يمارس مهنته في البحث العلمي أو توقف عنه.

١٠- وعندما تصلح نظام الرواتب بالجامعة سوف يكون ذلك ممكنا.

الأستاذ الجامعي والحراك المكاني

لابد أن يختفى الأستاذ الذي يظل بعمل في كلية ما منذ أن يعين معيدا حتى يموت. هذا وضع يقلل من فائدة الأستاذ ونموه وتطوره، لابد أن يتبع النظام العالمي في الإعلان السنوى عن حاجة الجامعات إلى التخصصات العلمية. ويبقي الأستاذ في الجامعة أربع أو خمس سنوات ثم ينتقل إلى جامعة أخرى. هذا النظام يأخذ به كل دول العالم المتقدم، وسوف يزيد من فاعلية الأستاذ، وسوف يدفع الأساتذة إلى مزيد من البحث العلمي لتحسين فرص الاختيار. أما أن يكون الحال كما هو الآن بمجرد

أن يعين المعيد معيدا صار بالقوة أستاذا متفرغا أو غير متفرغ في القسم الذى يعين فيه معيدا. وفق مقوله أرسطو: "لا استفاد ولا أفاد".

الإدارة الجامعية والديمقراطية

تتقدم الدول والمجتمعات نحو الديمقراطية يوما بعد آخر وما حدث في الجامعة المصرية هو رده عن الديمقراطية" فقد كانت الأمور في ظل النظام الذي أطلق عليه النظام الشمولي، والحزب الواحد، وإلى آخر هذه الصفات كان عميد الكلية يتم عـن طريق الانتخاب وظل ذلك عقودا كما كان القانون ينص على ذلك. حتى جاءت فترة لا تعليق عليها، ولا على من قام بالإعداد والتنفيذ لها.

فألغت قانون انتخاب العميد، وأحلت محله نصا قانونيا يجعل تعيين العميد مـن قبل رئيس الجامعة ولا انتخاب.

لابد من العودة إلى انتخاب العميد، وتمشيا مع مرحلة الديمقراطية الراهنـة، والتى اختار فيها العامل، والفلاح، والحرفي، والمـرأة المتعلمـة والمـرأة الأميـة والريفي والحضري والبدوي وسائر الفئات الاجتماعية انتخبت رئيس الجمهورية فلا أقل من أن يكون عميد الكلية بالانتخاب من بين الأساتذة. ويكون رئـيس الجامعـة ونوابه بالانتخاب من بين أساتذة الجامعة.

وللقانون أن يضع ما يشاء من محددات لمن له حق الترشيح لمنصب العميد أو النائب أو رئيس الجامعة سينصلح كثير من الأحوال. سيتعلم الجميـع الديمقراطيـة ويمارسونها الطلاب الأساتذة العمداء رؤساء الجامعات، سوف تقود الجامعة قـاطرة الديمقراطية، رئيس مصر قبل ذلك غير المادة ٧٦ وجعل منصب رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر ولكل مواطن الحق في الانتخاب. الجامعة أولى المؤسسات للأخذ بمبادئ رئيس الدولة والعمل على أن يكون منصب رئـيس الجامعـة وكـل القيادات الجامعية بالانتخاب. أن ما أقدم عليه الرئيس محمد حسنى مبارك من تغيير المادة ٧٦ من الدستور ووافق عليها الشعب، يجب أن يكون هو المبدأ في الجامعـة. المناصب القيادة بالانتخاب مثلما هو منصب رأس ورئيس الدولة.

نوادي أعضاء هيئة التدريس

النادي العام لأعضاء هيئة التدريس

من الضروري ووفق التحولات الديمقراطية الحالية والمستقبلية أن يتشكل النادي العام لأعضاء هيئة التدريس والذى يضم جميع نوادى أعضاء هيئة التدريس أسوة بالنوادى العريقة مثل نادي القضاة. ومن الضرورى أن يتم الفصل بين المناصب الإدارية القيادية بالجامعة ورئاسة نوادي أعضاء هيئة التدريس رئيس الجامعة والنواب والعمداء والوكلاء أعضاء في النادي وغير أعضاء في رئاسة النادي.

الاستبيان المطبق على جامعة سوهاج

البيانات الاساسية

الاسم : ....

١: التخصص العلمي : طب :( ) زراعة ( )، علوم( )، اداب ( )، تربية( )، تجارة( )

س٢:كيف التحقت بكليتك ؟	نعم	لا
١- مجموع الثانوية هو الذى حدد الاختيار		
٢- اخترت ما احب دراسته		
٣- والدى هما اللذان اختارا لى الكلية		
٤ مكتب التنسيق هوه اللى وزعنى على الكلية		
٥- مجموعى هوه اللى وزعنى على القسم		

٣- اسباب اختيار الكلية؟

....

....

س٤طيب انت اخترت الكلية دى ليه؟	نعم	لا
١: لانى ارغب فى دراسة التخصص الذى ادرسه		
٢: لان التخصص مطلوب فى سوق العمل المصرى		
٣ : لان التخصص مطلوب فى سوق العمل العربى		
٤: لان التخصص مطلوب فى سوق العمل العالمى		
٥ :لان الدراسة فى الكلية شيقة		
٦:لان الكلية تمكنى من اجادة المهنةالتى اتخصص فيها		
٧:لان خريج الكلية مطلوب فى السوق برة وجوة		

ثانيا المحتوى الدراسى

س٥ ايه رأيك فى المحتوى الدراسى ؟

	عادة	احيانا	نادرا
١: المحتوى الدراسى يتناول الجديد فى التخصص			
٢:المحتوى الدراسى يعلم مهارات المهنة			
٣:المحتوى الدراسى يركز على العملى			
٤:المحتوى الدراسى مرتبط بالمهنة			
٥:المحتوى الدراسى لا علاقة له بالمهنة			
٧:المحتوى الدراسى غامض ومش مفهوم			
٨ :المحتوى الدراسى يعتمد على الفهم			
٩:المحتوى الدراسى يعتمد على الحفظ			
١٠ :المحتوى الدراسى مترابط وكل جزؤ منه يكمل الاخر			
١١ :المحتوى الدراسى كل سنة ينقل الطالب الى مرحلة جديدة من تكوينه			

المواظبة على الحضور ودوافعه

	غالبا	احيانا	نادرا
س٦:انت بتواظب على حضور المحاضرات ؟			

علاقة الطالب بالأساتذة

س٨: علاقتك باساتذتك شكلها ايه ؟	نعم	لا
١. الاستاذ والطالب دايما في حوار علمي		
٢. الاستاذ بيراعى قدرات كل طالب		
٣. الاستاذ همه يفهم الطالب ولا يتركه حتى يفهم		
٤. الاستاذ بيشرح في وادى والطلاب في وادى تانى		
٥. العلاقة بين الطالب والاستاذ علاقة رسمية		
٦. العلاقة بين الطالب والاستاذ فيها احترام متبادل		
٧. العلاقة بين الطالب والاستاذ محدودة بالمحاضرة		
٨. علاقة الاستاذ بالطالب فيها ان غاب يسأل عنه وان حدث عندة مناسبة سارة او غيرها الاستاذ يشاركه فيها		
٩. الاستاذ تستمر علاقته بالطالب بعد ما يتخرج		
١٠. الاستاذ بيشوف نقط الضعف عند الطالب ويركز عليها فى تعليمه		

علاقة الطالب بالادارة الجامعية

س٩: هل تحرص الجامعة على حل المشكلات التى تواجه الطلاب ؟ نعم لا

-فى حالة نعم يسأل-

س١٠ كيف ؟	نعم	لا
١: من خلال توفير مكاتب خاصى بحل مشكلات الطلاب		
٢: من خلال عقد ندوات لتوعية الطلاب وحل مشكلاتهم		
٣: توفير متخصصين لحل هذه المشكلات		
٤: فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة العميد		
٥: فى كل الوقت يستطيع الطالب مقابلة رئيس القسم		
٦: ادارة الكلية تعرف حاجات كتيرة عن الطالب		
٧: دارة الكلية على صلة باولياء الامور		
٨: ادارة الكلية بتراعى ظروف الطالب فى المصروفات		
٩: ادارة الكلية لا علاقة لها بالطلاب		
١٠: دارة الكلية تتابع مع اسرة الطالب مستواه العلمى		
١١: ادارة الكلية حريصة على اشراك اسرة الطالب فى انشطتها		
١٢: ادارة الكلية على صلة دائمة باسرة الطالب		
١٣: ادارة الكلية تعمل على حل اى مشكلة لاى طالب		

الاستبيان المطبق على جامعة سابينسا

Rispondere con un (SI) o un (NO)

Dati personali

Nome:

1: **Specializzazione:indirizzo universitario**

2: **Classe:**

3- Come sei entrato nella Facoltà	(si)	(no)
• Ho scelto lo studio che mi piace		
• I genitori sono stati quelli che hanno scelto la Facoltà		

4-Perché avete scelto questo corso	(si)	(no)
• Voglio specializzarmi in questo corso		
• Perché e' richiesta questa specializzazione nel mercato del lavoro		
• Perché lo studio del corso e' interessante		
- Perché questo corso e' in grado di specializzarmi nel		
- lavoro		

5- Cosa ne pensi delle materie del corso	(si)	(no)
1. Materie nuove per la specializzazione		
2. Le materie si concentrano sul contenuto pratico		

3. Le materie non hanno nulla a che fare con la professione		
4. Contenuto accademico molto vecchio		
5. Contenuto dei testi non chiaro		
6. Contenuto dei testi dipende dalla comprensione		
7. Contenuti accademici dipendono dalla memorizzazione		
8. Tutti i contenuti sono integrati tra loro		
9. Lo studente ogni anno e' inserito in un nuovo livello		

6- Frequenti le lezioni? Spesso (x) talvolta (x)raramente (x)

7- Se talvolta o raramente, perché?	(si)	(no)
1. L'inutilità delle lezioni		
2. Il contenuto non affronta i problemi della disoccupazione e della realtà sociale		
3. Il risultato negativo scaturito dai problemi incontrati dai giovani universitari		
4. L'assenza di un nesso tra lo studio e la pratica		
5. Non c'e' la disponibilità di materiale che aiuterà lo sviluppo dello studente		
6. La rigidità del processo educativo delle norme		
7. L'inadeguatezza delle aule, dei laboratori e delle attività in genere		
8. Troppi studenti per ogni corso		

8- Cosa pensate dell'insegnamento?	(si)	(no)
- Metodo di insegnamento basato sul dialogo e sulla discussione		

– Il metodo di insegnamento basato sulla memorizzazione		
– Il metodo di insegnamento e' incomprensibile allo studente		
– Il professore segue un metodo di insegnamento		
– Un metodo di insegnamento basato sulla collaborazione tra studenti e professori		
– Come insegnare agli studenti nuove competenze		
– .Metodo di insegnamento si concentra sulla comprensione		
– Metodo di insegnamento limitato al libro		
–.La Facoltà fornisce tutte le possibilità fisiche e professionali agli studenti		
– .La Facoltà incoraggia e stimola le capacità individuali		
– Gli studenti sono incoraggiati a partecipare alla gestione di progetti speciali		
– Lo studente pu fornire opinioni sugli argomenti		
– Il metodo di insegnamento fornisce una pratica costante		
–.Lo studio si basa fondamentalmente sugli ultimi strumenti tecnologici		
– Il metodo di insegnamento segue la pratica professionale nel settore di specializzazione		
– Si focalizza sui principi fondamentali di qualità e di specializzazione		

9–Rapporto tra docente e studente .L'unica preoccupazione del docente e' quella di far capire la lezione	(si)	(no)
• Il rapporto tra studente ed insegnante e' basato sul reciproco rispetto		
• . il rapporto fra docente e studente e' limitato alla lezione		
• L'insegnante deve essere partecipe negli affari personali degli studenti		
• .I docenti seguono gli studenti anche dopo la laurea		
• . Il docente individua i punti deboli degli studenti per rafforzarli		

10– Rapporto tra lo studente e la gestione amministrativa	(si)	(no)
• .L'Università tiene ad affrontare ogni problema dello studente Come?		
• Tramite la predisposizione di uffici che risolvono i problemi degli studenti		
• Tramite riunioni di sensibilizzazione		
• Fornire specialisti per risolvere i problemi		
• E' possibile incontrare il capo dipartimento in ogni momento		
• La gestione della facoltà sa tutto dello studente		
• La gestione della facoltà si tiene in contatto con la famiglia		
• La gestione della facoltà considera sempre le condizioni economiche dello studente		
• La gestione della facoltà non ha niente a che fare con lo studente		
• La Facoltà segue i suoi sviluppi insieme alla famiglia		
• La Facoltà tiene molto a rendere partecipi i familiari delle sue attività		

11- **Il suo rapporto tra lo studente ed il luogo in cui studia**	(si)	(no)
• Lo studente si sente a casa sua		
• E' estremamente attento all'incolumità del luogo		
• Lo studente passa la maggior parte del suo tempo all'Università		
• Lo studente non vede l'ora che finisca la giornata e andarsene		
• Lo studente è disinteressato al luogo		
• Lo studente sente un senso di appartenenza al luogo		
• Si sente padrone del posto		
• Si sente spaesato nel luogo dove studi		

12- **Fino a che punto lo studio torna utile allo studente nel suo futuro lavoro**	(si)	(no)
• La Facoltà' insegna allo studente tutti i dati per perfezionare il suo lavoro		
• Lo studente si iscrive alla facoltà sapendo già il suo obiettivo		
• La Facoltà organizza dei corsi e delle riunioni per far conoscere meglio il mercato occupazionale		
• L'individuazione e l'analisi di tutte le informazioni nel campo di tutte le specializzazioni		
• Presentazione delle ricerche riguardanti ogni campo di specializzazione		
• Valutare i rischi professionali alla luce delle informazioni disponibili		
• L'applicazione dei dati professionali nel campo della		

specializzazione		
• L'esercizio a scrivere i rapporti		
• Comunicare con gli altri		

- Saper usare la propria stima per determinare i bisogni pratici ed educativi

فهرس المحتويات


Bibliotheca Alexandrina
1195114